الاثنين 1 آب 2022
العدد 4691 السنة السادسة عشرة
Lundi 1 AOÛT 2022 nº 4691 16ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

نهوض لبنان بين منظومتين: النهب أو الهيمنة

● ماهر سلامة
أزمة النقل: انهيار منذ 25 سنة

● زياد حافظ
أفول الغرب

باخرة الحبوب في عهدة القضاء و«المعلومات»: دمشق تحتج وميقاتي يرضخ للأميركيين [3]

وقائع حوار غير ودي بين وزير الطاقة و«الوسيط» [3]

هوكشتين يجمع الرؤساء: العرض الحاسم [2]

فتنة الصدر - المالكي

[8 ـ 9]

(أ ف ب)

قضية اليوم

التفاؤل الحذر يشمل أميركا وإسرائيل وبعض اللبنانيين

هوكشتين يجمع الرؤساء: العرض الحاسم

«جدية يجب التوقف عندها». هذا ما لخّصه مسؤول بارز اطلع على جولة الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين أمس، والتي اختتمت ليلاً بتلبيته دعوة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى عشاء حرص الأخير على أن يحضره نائب رئيس المجلس النيابي إلياس بو صعب بصفته ممثلاً للرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم بصفته ممثلاً لثنائي أمل وحزب الله. وقد نوقش ملف الترسيم خلال اللقاء، وطلب هوكشتين أن يكون اجتماعه غداً

> **نصرالله: إما حلّ الأمور بإيجابية لصالح لبنان وإما الذهاب إلى حرب**

في قصر بعبدا مع الرؤساء الثلاثة معاً. وفي هذا الإطار جاءت دعوة الرئيس ميشال عون الرئيسين نبيه بري وميقاتي، ليلاً، إلى لقاء في قصر بعبدا بعد احتفال عيد الجيش، على أن يعقدوا لقاء تشاورياً قبل وصول الوسيط الذي سيعرض الاقتراح الجديد الذي يحمله من إسرائيل.

وعشية الاجتماع، كانت الأجواء مليئة بالعناصر الجديدة، وأبرزها شريط فيديو وزعه الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية تضمن معلومات وصوراً من كاميرا حرارية متطورة لموقع «كاريش» والسفن العاملة حوله بالإضافة إلى معلومات عن السفن نفسها وعن إحداثيات تموضعها بالقرب من الحقل، مع تمرير صور لجزء من أسلحة صواريخ بر – بحر التي سبق للمقاومة أن كشفت عن حيازتها لها. وقد أثار الشريط حفيظة الجانب الإسرائيلي وأشعر هوكشتين بالقلق، فدعا إلى عدم القيام بخطوات تهدد المفاوضات التي تبقى السبيل الوحيد للوصول إلى اتفاق.

وإلى التسريبات المحدودة عن عرض إسرائيلي يقوم على فكرة التنازل للبنان عن كامل حقل قانا، لكن ضمن إطار اتفاق لا ينعكس سلباً على الحملة الانتخابية لفريق الحكومة الحالية في إسرائيل، فإن الوسيط الأميركي بعث إلى لبنان برسائل عبر دول أوروبية قبل وصوله، داعياً المسؤولين اللبنانيين إلى «التصرف بمسؤولية»، وأنه لن يعود مجدداً إذا لم يكن هناك ما يشير إلى استعداد لبنان لاتفاق قبل أيلول المقبل. فيما سمع الأوروبيون والأميركيون كلاماً أكثر وضوحاً حول جدية المقاومة في خيار الذهاب إلى حرب ما لم يتم تحقيق مطالب لبنان، مع الإشارة إلى أن فرنسا أبلغت حزب الله والتيار الوطني الحر والرؤساء الثلاثة بأن شركة «توتال» ستكون جاهزة لبدء العمل عند توقيع الاتفاق، وأنها تفاهمت على ذلك مع الجانب الأميركي.

وكان هوكشتين زار لدى وصوله إلى بيروت اللواء إبراهيم ثم وزير الطاقة وليد فياض فقائد الجيش العماد جوزيف عون قبل أن يلبي مساء دعوة ميقاتي إلى العشاء في السراي الحكومي.

وفيما كررت وسائل إعلام إسرائيلية بأن الاقتراح الجديد يشتمل على فكرة «تقاسم الأرباح في الحقول المشتركة بعد الاتفاق على شركة تنقيب واحدة»، كان لافتاً نفي هوكشتين الأمر أمام من زارهم في بيروت، وقال: «أحمل معي مقترحاً مختلفاً عن السابق، وأمل بأن يفتح الباب أمام مفاوضات تقود إلى حل قبل نهاية الصيف». وأضاف: «ليس لدينا، نحن أو الإسرائيليين، أي طرح بالمشاركة في أعمال التنقيب أو الاستخراج أو حتى صندوق استثمار مشترك. المقترحات لا تربط البلدين بأي عمل تقني أو مالي من الاستخراج. وليس هناك أي مقترح من قبلنا أو من قبل إسرائيل بتقاسم أي حقل».

(أ ف ب)

من جهته، أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في كلمته العاشورائية أمس أنّ «قيادة حزب الله تناقشت بعد حضور منصة الاستخراج إلى شواطئ فلسطين المحتلة، درسنا الخيارات، ووضعنا أنفسنا أمام خيارين: إما بحل الأمور بإيجابية لصالح لبنان وإما الذهاب إلى حرب». وأضاف: «كل نيتنا أن نساعد الناس ونعطي الدولة عنصر قوة بالتفاوض. وغداً الصباح رباح. لكننا لسنا جانباً بالتفاوض ولم نكلف أحداً وليست مسؤوليتنا بل مسؤولية الدولة بقيادة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ولن نتدخل على الإطلاق بقرار الدولة، بل نحن عنصر قوة لموقف الدولة».

وفي إسرائيل، أجّل المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر مناقشة ملف ترسيم الحدود إلى ما بعد انتهاء زيارة الوسيط الأميركي إلى لبنان. لكن الأمر جرى نقاشه على مستوى رفيع، وقالت وسائل إعلام العدو نقلاً عن مسؤولين رسميين إن الأمر طرح «خلال الحديث الذي جرى أمس بين وزير الأمن غانتس مع وزير الخارجية الأميركي بلينكن».

لكن الوفد الإسرائيلي المعني بالملف، عقد اجتماعاً عبر تطبيق «زوم» مع هوكشتين وأسمعه ثلاثة عناوين: الأول، أن الطلبات اللبنانية غير واقعية وغير قابلة للشروع في مفاوضات من أجل اتفاق، وأن إسرائيل جاهزة للعودة إلى مفاوضات الناقورة.

الثاني، أن لدى إسرائيل اقتراحاً جديداً يسمح للبنان باستخراج الغاز والحصول على حقوقه من دون المس بالحقوق الإسرائيلية، وأن على هوكشتين إبلاغ اللبنانيين بأن العرض هو فرصة كبيرة لنقل لبنان من وضع الدولة المنهارة إلى وضع الدولة القادرة على إنتاج الغاز وتحسين أمورها، ولدى لبنان فرصة إذا قبل بالمقترح وعدم ترك الأمور لحزب الله.

الثالث، نقل رسالة تهديد من مسؤولين في المؤسستين الأمنية والعسكرية في إسرائيل بضرورة أن يبادر المسؤولون في لبنان إلى إقناع حزب الله بكبح جماح نفسه، وأن إسرائيل ستتصرف بطريقة مختلفة في حال حصل خرق جديد، والجيش سيرد على الخرق ولن يكتفي فقط باعتراض الطائرات المسيرة.

وبحسب تقارير إسرائيلية تضمنت آراء لخبراء ومسؤولين سابقين في الجيش والأمن، فإن إسرائيل «معنية بالوصول إلى حل سريع، ولكن في إسرائيل من يشك في أن حزب الله سيسمح للحكومة اللبنانية بالعودة إلى مفاوضات الناقورة». وأشارت التقارير إلى أن في إسرائيل مسؤولين يقولون إن «هناك خطوطاً حمراً مثل عدم السماح بالحديث عن المنطقة خارج منطقة الخلاف. ولكن هناك أموراً صغيرة يمكن لإسرائيل أن تعطيها للبنان، فإسرائيل لديها مصلحة كبيرة جداً في إنهاء الصفقة، وهي تفضل أن ينتج لبنان الغاز بنفسه لأنه حينها سيكون أقل ارتباطاً بإيران من ناحية الغاز أو سوق الطاقة. وفي حال لم ينجز ذلك ربما سنرى انفجاراً إقليمياً متجدداً».

وفي السياق نفسه، أوردت القناة 14 العبرية ليل أمس أن «الوفد الأميركي في بيروت متفائل جداً وقد وصف المقترح الإسرائيلي بالإيجابي». ونقلت عن مصادر في تل أبيب أنه «في حال فشل الأميركيون بالتوصل إلى اتفاق قبل أيلول المقبل، فإن إسرائيل ستلجأ إلى تقييم للوضع الأمني وسيصار إلى رفع مستوى التأهب في المنطقة الشمالية».

(الأخبار)

تقرير

هوكشتين: الهبة الإيرانية غير جدّية ... والقرار لرئيس الحكومة!

يواصل الأميركيون لعبة التسويف في ملف استجرار الغاز والكهرباء من مصر والأردن، فيما عادوا إلى التهديد بفرض عقوبات على لبنان في حال قبول أي هبة من إيران أو عقد اتفاق معها حول الفيول لحاجات معامل الكهرباء. وبدا واضحاً في اجتماعات الموفد الأميركي عاموس هوكشتين، في بيروت أمس، أن بلاده تعوّل على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لرفض قبول الهبة الإيرانية.

وكان ملف الغاز والكهرباء بنداً رئيسياً في اللقاء الذي جمع وزير الطاقة وليد فياض وهوكشتين، في حضور السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا. وقد بادر فياض بطرح الأمر لافتاً انتباه الضيف الأميركي إلى أنه «مرّ وقت طويل على المبادرة، وما من حلول حتى اللحظة. وواضح أن الأمر مرتبط بما تقوله أميركا سواء بالنسبة إلى البنك الدولي أو قرار وزارة الخزانة»، مشيراً إلى أن «لبنان لم يعد يتحمّل هذا الضغط. وهناك عروض لدعم لبنان، من بينها الهبة الإيرانية التي تساعد في زيادة ساعات التغذية». وقال فياض: «أنا كوزير موافق على الهبة ولا يمكنني رفضها تحت أي ذريعة». إلا أن هوكشتين سارع إلى مقاطعته بأن «قرار قبول الهبة يصدر عن الحكومة وليس عن وزارة الطاقة»، فردّ فياض: «صحيح. لكن البات قبول الهبة تسمح أحياناً بقرارات خاصة. وأنتم تعلمون أن الجيش اللبناني، مثلاً، يقبل هبات مالية وعينية من دون العودة إلى مجلس الوزراء ومن دون موافقة مسبقة من الحكومة». وهنا كان تدخل فظ لشيا التي ردّت، كعادتها، بنوع من السخرية: «وهل أنت مثل الجيش اللبناني؟». فأجاب الوزير اللبناني: «لا لست مثل الجيش، ولكن الأمر صار ضاغطاً، ولبنان أمام هبة نفطية إيرانية، وليس بمقدوري رفضها طالما أنها ستساعد على معالجة جانب من مشكلة الكهرباء، والشروط التي نراها باتت قاسية، وسمعنا وعوداً مكررة من دون نتيجة».

ثم توجّه فياض بسؤال مباشر إلى هوكشتين: «هل ملف الغاز المصري والكهرباء الأردنية مرتبط فعلياً بملف ترسيم الحدود؟»، فردّ الموفد الأميركي بالنفي، مشيراً إلى أن الأمر «مرتبط بالمفاوضات مع البنك الدولي، وقد تحدثت معهم وسأعود للحديث معهم، وأمل بأن نصل إلى نتيجة سريعاً»، مقرّاً بأن البنك الدولي «يصعّب الأمر». وكرر وعده بالعمل مع البنك الدولي لتسهيل المهمة لأن الموافقة على العقود تتطلب حصول موافقته»، لافتاً إلى أن طلبات البنك الدولي في ما يتعلق بالتعرفة والهيئة الناظمة «تستهدف فعلياً تقليل مخاطر القرض المطلوب. البنك الدولي ليس مصرفاً تجارياً وكل مساهم فيه يعرف أن مخاطر عدم السداد قائمة بصورة دائمة. ونأمل بأن نقنعهم بتخفيف طلباتهم وتسهيل الأمر».

وفي ما يتعلق بالهبة الإيرانية، قال هوكشتين: «لا نعتقد بأن إيران جادة في عرضها بتقديم هبة من الفيول. وعلى أية حال، أنصح بترك الأمر لرئيس الحكومة ليأخذ القرار المناسب».

(الأخبار)

تقرير

باخرة الحبوب في عهدة القضاء و«المعلومات»
دمشق تحتج وميقاتي يرضخ للأميركيين

مشكلة لبنان في التعامل مع الحرب الروسية – الأوكرانية تتوسع فصولاً، بدءاً من بيان الإدانة الشهير لـ«الاجتياح الروسي» الذي تفرّد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير خارجيته عبدالله بو حبيب بإصداره في بداية الحرب، إذ يبدو أن ميقاتي ملتزم بتلبية المطالب الأميركية والأوروبية من دون اعتبار لحقائق الأمور أو لمصالح لبنان ودول شقيقة.

مسؤول سوري أوضح لـ«الأخبار» أن الحكومة السورية أرسلت احتجاجاً رسمياً إلى الحكومة اللبنانية على قرار حجز الباخرة «لوديسيا» (تحمل العلم السوري ومسجلة في مدينة اللاذقية) في مرفأ طرابلس بحجة أنها تحمل بضائع مسروقة من أوكرانيا، مع تأكيدات بأن الباخرة ملك لوزارة النقل السورية، وأن البضاعة التي تحملها روسية. وبحسب المصدر نفسه، فقد فوجئت دمشق بموقف ميقاتي «الذي تجاهل احتجاج دمشق وأخذ بطلبات العواصم الغربية»، ونبّهت إلى أن هذه الخطوة من شأنها ترك انعكاسات على العلاقات بين لبنان وسوريا تجعلها أكثر سلبية.

وكان المدعي العام التمييزي غسان عويدات قرّر الحجز على الباخرة ثلاثة أيام إضافية، طالباً من فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي الإشراف على التحقيقات للتثبت من مصدر الشحنة التي تحملها. فيما لفت موقف لوزير الأشغال علي حمية الذي أشار إلى أن السفينة «مرّت في أكثر من مرفأ. وحتى هذه اللحظة يظهر أن البضائع رسمية ولم تسرق». ودعا «كل السفراء للتعامل مع لبنان عبر الأطر الدبلوماسية وليس الإعلام».

وكان وزير الخارجية عبدالله بو حبيب أعلن أن لبنان تلقى «احتجاجات وإنذارات من الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية»، عقب وصول الباخرة إلى مرفأ طرابلس الأربعاء الماضي. فيما أعلنت السفارة الأوكرانية، في بيان أمس، أنها تلقت «وثائق وإثباتات حاسمة من أوكرانيا تفيد بأن شحنة الطحين والشعير على متن الباخرة مسروقة من أوكرانيا (...) وستتقدم غداً (اليوم) بطلب لدى قاضي العجلة في طرابلس لتمديد مدة الحجز، مع العلم أننا سنقوم بكل ما بوسعنا للتمكّن من توزيعها في الأسواق اللبنانية بأسرع وقت».

في المقابل، أفيد بأن السفارة الروسية ستبرز اليوم مستندات تثبت قانونية الشحنة وانطلاقها من مرفأ روسي. فيما تفيد المعلومات بأن القضاء ينتظر الخطوة الروسية ليبني على الشيء مقتضاه.

وتعود «لوديسيا» لشركة «سيريامار» السورية الحكومية (فُرضت عليها عقوبات أميركية عام 2015)، وتم تصويرها وهي تعبر مضيق البوسفور نحو البحر الأبيض المتوسط في 23 تموز الجاري. وهي كانت أفرغت جزءاً من حمولتها في مرفأ طرطوس قادمة من آزمير التركية، قبل أن تكمل طريقها إلى مرفأ طرابلس لإفراغ كميات مستوردة للقطاع الخاص.

وجرى التداول خلال الأيام الأخيرة بمعلومات منها أن شركة «لويال أغرو» سعت إلى استيراد 5000 طن من الدقيق على السفينة لبيعها لمشترين من القطاع الخاص في لبنان. وأن صاحب شركة الشحن تركي الجنسية، فيما تعود البضائع إلى تاجر سوري. وكان يفترض أن يفرغ جزء من حمولة الباخرة في لبنان والباقي في سوريا. وأفاد مسؤول في الجمارك بأن «أوراق البضائع نظامية وليس هناك ما يدل على أنها وصلت إلى لبنان مسروقة، وأنه ليست هناك عقوبات على الباخرة وإلا كانت أوقفت في تركيا».

(الأخبار)

تقرير

«جرعة قدرة» من المقاومة للعدوّ: جاهزون في انتظار القرار

علي حيدر

لم يكن صدفة اختيار حزب الله توجيه رسالته عبر كاميرا الإعلام الحربي إلى واشنطن وتل أبيب، بل قرار يفرضه الطابع المهني لمضمون الرسالة: تظهير القدرة على استهداف كل ما له علاقة باستخراج الغاز من البحر المتوسط؛ و«رسالة إرادة» لتذكير العدوّ تجنّباً لأوهام وتقديرات أميركية وإسرائيلية خاطئة، تغذّيها مفاهيم مغلوطة تتردّد على ألسنة حلفائهم في لبنان والمنطقة، قد توزط المنطقة في مواجهة عسكرية واسعة. وما أضفى على رسالة القدرة خصوصية استثنائية تزامنها مع وصول المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين، الذي سيكون عليه أن يأخذ موقف المقاومة في الحسبان، وأن يتجنّب لغة الاستهزاء والعروض القائمة على قاعدة «القليل خير من الحرمان».

أمعن حزب الله في التأكيد على إرادته وتصميمه على رفع الحصار الأميركي الذي يمنع الشركات العالمية من التنقيب والاستخراج في المياه الاقتصادية اللبنانية. وأظهرت ردود الفعل والتداعيات التي تتوالت سياسياً وأمنياً (تعزيز قدرات الحماية والاعتراض جواً وبحراً) أن معادلة «الاستخراج مقابل الاستخراج» التي فرضتها المقاومة، مهما تكن النتائج والتداعيات، كان تردّد على ألسنة حلفائهم في لبنان والمنطقة، قد توزط المنطقة في مواجهة عسكرية واسعة. وما أضفى على رسالة القدرة خصوصية استثنائية تزامنها مع وصول المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين، الذي سيكون عليه أن يأخذ موقف المقاومة في الحسبان، وأن يتجنّب لغة الاستهزاء والعروض القائمة على قاعدة

في ضوء ذلك، كان لا بدّ من جرعة قدرة - رسالة سيفهمها جيش العدوّ أكثر من كثيرين من غير ذوي الاختصاص. وأهمية هذه الجرعة أنها تعالج ما يمكن أن يراهن عليه العدو، في مكان ما، من الناحية العملياتية. إذ أظهر فيديو الإعلام الحربي معطيات تكشف عن مستوى معين من القدرات ستكون حتماً موضع دراسة دقيقة في كيان العدو وستحضر على طاولة القرار السياسي والأمني.

من ضمن ما أظهرته المقاومة في هذه الرسالة أنها تتمتع فعلياً ببسيطرة استخبارية كاملة على المساحة البحرية التي تضم منشآت غازية وتتحرك ضمنها البوارج الحربية الإسرائيلية. ولا يخفى، أيضاً، أن ما ظهر من خلال الفيديو يؤكّد - بحسب الخبراء العسكريين - أن كل عناصر الاستهداف والرمي متوافرة، ولا ينقص سوى صدور القرار وتنفيذه من قبل القوة الصاروخية في المقاومة. ويشير تشخيص المنشآت على مسافة نحو 100 كلم بكاميرات حرارية الى حجم التطور في قدرات المقاومة التي لا تحتاج، في هذا المجال، الى مسيّرات للاستطلاع والتشخيص. ومعلوم أن من أهم عناصر العقيدة العسكرية للمقاومة

> **من المحسوم أن رسالة المقاومة ستفرض نفسها على جدول أعمال هوكشتين**

أنها لا تكشف عن كل قدراتها. لذلك، يمكن إطلاق العنان للخيال من أجل تقدير ما تملكه المقاومة بما يُمكّنها، كما أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، من استهداف أي هدف في البر والبحر في كل فلسطين المحتلة.

ومعلوم، أيضاً، أن تظهير القدرات ليس هدفاً لذاته، بل مدخل رئيسي للوصول الى صانع القرار في كيان العدو. فإلى جانب التصميم الذي أظهرته قيادة المقاومة مراراً إلى حد تدمير كل جسور العودة غير الواردة، ومن أجل أن يفهم العدو ذلك، فإن أي قرار يمكن أن يتخذه العدو سيكون محكوماً بالضرورة بمعادلة الكلفة والجدوى. وبذلك تكون قد تكاملت عناصر الرسالة المطلوب إيصالها الى كيان العدوّ، مؤسسات ورأياً عاماً وخبراء، بتظهير الإرادة السياسية والقدرة العملياتية بشكل جليّ وصريح.

وليس سرّاً أن لدى المقاومة الكثير من الأوراق التصاعدية، المرتبطة بتطور الأحداث، وفي ضوئها تتّخذ قيادة المقاومة طبيعة الرسالة وحجمها وأدواتها وأسلوبها وساحتها.

في التوقيت، من المحسوم أن رسالة المقاومة ستفرض نفسها على جدول أعمال هوكشتين الذي يحمل معه اقتراحاً إسرائيلياً جديداً بحسب وزيرة الطاقة كارين الهرار. وهي تقول بشكل صريح إن مواصلة سياسة تقطيع الوقت ستؤدي الى تفعيل ما عرضته كاميرا الإعلام الحربي. ويمكن تلمّس ملامح الاقتراح الذي يحمله هوكشتين من مواقف الهرار التي أكّدت لموقع «يديعوت أحرونوت» أنه «للمرة الأولى، تقدم إسرائيل اقتراحاً جدياً»، في إشارة ضمنية الى فعالية رسائل المقاومة التي أجبرت القيادة الإسرائيلية على تعامل أكثر جدية. ومع أنها وصفت الحل بـ«الخلّاق»، إلا أن مسؤولين إسرائيليين، بحسب تقارير إعلامية، أوضحوا أن الاقتراحات التي قدّمها اللبنانيون لهوكشتين «لا يُبنى عليها». ويتقاطع ذلك مع محاولة الهرار الترويج بأن لبنان أمام خيارين: «إما البقاء في انهيار اقتصادي أو الانضمام الى الدول المستخرجة للغاز في المنطقة»، في إشارة الى أن على لبنان أن يقبل بالعرض الإسرائيلي وأنه الحدّ الأقصى الذي لن يقدم كيان العدو أكثر منه. والواضح، أيضاً، أن المعادلة الإسرائيلية تنطوي على دعوة صريحة الى عدم التكامل مع المقاومة التي وفّرت عنصر قوة يمكن تصريفه على طاولة المفاوضات، وأعادت التوازن الى المعادلة التي كلفت لبنان 12 عاماً من المفاوضات، استطاع خلالها العدو أن ينقّب ويستخرج ويصدّر ثرواته، فيما ثروات لبنان مدفونة في الأرض وعرضة للنهب. ولم تترك إسرائيل المجال لتحليل رسالتها الصريحة، إذ دعت وزيرة الطاقة اللبنانيين إلى أن «لا تسمحوا لجهات متطرفة بإفساد الأمر عليكم»، في إشارة الى حزب الله. وهو أمر يكشف حجم المخاوف الإسرائيلية من أن تواكب الدولة اللبنانية، بقياداتها الرسمية، المقاومة في ضوء ما وفرته من عناصر قوة وتغيير جذري في المعادلة. لكن، ما لم تقله وزيرة الطاقة صراحة، يعبّر عنه كثير من الخبراء في كيان العدو، بالإقرار بالمعضلة التي تواجه إسرائيل في حال خضوعها لمطالب لبنان والمقاومة، وما سيترتّب عن ذلك من نتائج وتداعيات استراتيجية خطيرة؛ من ضمنها تعزيز قوة ردع المقاومة وتقويض صورة الردع الإسرائيلية. أما إذا رفضت تلبيتها، فإنها ستتورط في مواجهة كبرى هي أكثر من يدرك نتائجها وتداعياتها على أمنها القومي.

تقرير

جعجع مصرّ على فتنة مع حزب الله

ميسم رزق

يُمكن، بكثير من راحة الضمير، القول إن قائد القوات اللبنانية سمير جعجع لا ينفك عن البحث عن ذريعة لتفجير فتنة داخلية. مجزرة الطيونة، في 14 تشرين الأول 2021، كانت واحدة من محاولات «حكيم معراب» لإشعال الفتيل، وآخرها ما حصل في بلدة رميش الجنوبية قبل يومين.

> حاول جعجع استغلال حادثة رميش كقادر على جرّ حزب الله إلى اقتتال داخلي

لمعراب «حادثة» ثالثة أثارت استغراباً في مناسبة اجتماعية أُقيمت في معراب، بعد الانتخابات النيابية، دُعي إليها عدد كبير من السياسيين وديبلوماسيين عرب وأجانب. يومها، فوجئ المدعوون بشكل الحضور الذي كان عليه عناصر الحماية الذين يتولون أمن قائد القوات. إذ حرص جعجع على ظهور هؤلاء بزيّ عسكري موحّد، لا بزيّ مدني كما في مرات سابقة. أدى ذلك إلى فتح نقاش في صالونات السفارات وبين السفراء وشخصيات لبنانية عن «الميليشيات التي يبنيها جعجع»، وعن توقعات بإمكانية افتعال «طيونة جديدة».

وفق ما تؤكد جهات عايشت جعجع عن قرب في فترات سابقة، فإن «المرحلة الجديدة في حسابات الرجل يجب أن تكون دموية لأن هذا هو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى عقد تسويات». ويقول هؤلاء إن هذه الحسابات «تستند إلى أسس سياسية تتمثل أولاً بالدعم السعودي المطلق له بعدَ سحب الرئيس سعد الحريري من الواجهة السياسية. وإلى تطوّعه، في نظر أصحاب مشروع مواجهة حزب الله، لمحاولة إثبات قدرته على أن يكون بدلاً من ضائع عن كل الذين رفضوا الانضواء في هذا المشروع، وفي مقدمتهم الحريري، لذلك كانت حادثة الطيونة». ورغم أن إعادة الحسابات السياسية في مراكز قرار الراعي السعودي، بعد الانتخابات، أكدت أن جعجع بالغ في تقييم قوته وقدراته، ما أدى إلى استدعاء السفير السعودي في بيروت وليد البخاري و«توبيخه» على المغالاة في دعم قائد القوات، إلا أن الأخير «يُصرّ على الكسب عن طريق إحياء المتاريس الطائفية، ولذلك كانت حادثة رميش».

ما يرويه العارفون عن الإشكال الذي حصل عصر الجمعة بين «حطّابين» في منطقة قطمون القريبة من الحدود مع الأراضي الفلسطينية، وبين عناصر من جمعية «أخضر بلا حدود» الناشطة بيئياً على طول الشريط الحدودي يؤكّد أنه ليس عفوياً. صحيح أن بعض الأهالي من المنطقة ادعوا بأن «أشخاصاً من آل عبدوش، كانوا يقومون بقطع الأشجار من عقارات خاصة، وأن عناصر من جمعية أخضر بلا حدود صادروا كميات الحطب، وأن أقارب الحطابين حاولوا استرداد الحطب المصادر، فوقع إشكال وتلاسن بين الجانبين، ولجأ عناصر من حزب الله إلى إطلاق النار في الهواء لإبعادهم»، إلا أن ما حصل، عملياً، هو محاولة تكبير المشكل لوضع حزب الله في مواجهة «الحطّابين» الذين، «بالصدفة»، اختاروا قطع الأشجار على مقربة من نقاط أمنية للمقاومة، وعندما طلب منهم عناصر المقاومة التراجع، بدأوا برجّ أهالي رميش في الإشكال لتضخيمه وتقديم الأمر وكأن حزب الله يحاصرهم ويمنعهم من التحرك بحرية في بلدتهم، في إطار الحملات المتتالية التي تحاول تصوير المقاومة عدواً للمسيحيين وتاليب الرأي العام المسيحي ضدها.

(أ ف ب)

في التقييم، ومع افتراض حسن النية، وفق جهات سياسية، ربما لا يكون قائد «القوات» هو من أرسل شباناً إلى تلك النقطة أو أعطى أمراً مباشراً بذلك. لكنه، في كل الأحوال، لم يتردّد في استخدام الأمر سياسياً وأهلياً كي تؤمّن له صورة القادر على جرّ الحزب إلى اقتتال داخلي.

مع ذلك، لم ينجح «الحكيم» في إشعال غضبة شعبية، ولا في أن يترك صدى إيجابياً في صالونات السفراء، الذين «يستبعدون قدرته على الوقوف في وجه حزب الله بالحجم الذي يروّج له هو»، باستثناء «السفير السعودي الذي لا يزال يحتويه ويدافع عنه، لكن ليس بالقدر السابق نفسه»، كما تؤكد مصادر قريبة من السعوديين.

حادثة رميش الأولى منذ 2000... والأزمة زادت حضور القوات

داني الأمين

تفاعلت، في اليومين الماضيين، حادثة الاعتداء على حرج قطمون، على الحدود اللبنانية - الفلسطينية، في خراج بلدة رميش (بنت جبيل)، لتتحوّل قضية منع شبان من قطع أشجار معمرة ليس خافياً أن رجال المقاومة يستخدمونها للتخفي عن عيون العدو إلى خرق للحريات العامة.

علماً أن موقع الحادثة بعيد من المناطق السكنية، وبضم مركزاً لـ«جمعية أخضر بلا حدود» التي تنتشر في عدد من الأماكن الحرجية على الحدود مع فلسطين، لمنع قطع الأشجار التي، إضافة إلى فوائدها البيئية، تعيق أي عمل عدواني إسرائيلي. وعلى مدى سنوات، تصدّت الجمعية لمئات الاعتداءات على الأشجار قرب الحدود، وزرعت ما يزيد على 200 ألف شجرة وأسهمت في إطفاء حرائق وتنظيم دورات تدريبية لحماية البيئة.

ما حصل في رميش، بحسب أحد أبناء البلدة، يهدف إلى «إقحام أبناء رميش في النزاع السياسي بين القوات اللبنانية وحزب الله». ولفت إلى أن «وجود القوات المستجد في رميش، والذي ازداد بعد الأزمة الاقتصادية بفعل دفع أموال لعدد من الشبان وتأمين الأدوية وغيرها، يسهم اليوم في تغيير طريقة تعامل أبناء رميش مع محيطهم، واستمرار هذا النهج لن يخدم البلدة ولا المقيمين فيها». علماً أنه منذ التحرير عام 2000، «لم تسجّل أي حادثة ذات طابع سياسي أو أمني بين رميش ومحيطها. أبناء رميش جزء أساسي من النسيج الجنوبي، وتربطهم علاقات مميزة مع أبناء القرى المجاورة، وكانت لهم في حرب تموز مواقف مميزة واستقبلوا عشرات الأسر النازحة في منازلهم».

لذلك، ما حصل أخيراً، بحسب أحد المرابطين على الحدود، هو «الأول من نوعه. سابقاً كان الأهالي يشكلون أشجار حرج قطمون. لكن، خلال الأشهر الماضية، تم قطع مئات الأشجار، معظمها من السنديان المعمّر».

وتعتبر قطمون منطقة أثرية وتضمّ معبداً رومانياً أعاد الصليبيون ترميمه، ثم تملّكها آل غانم الذين سكنوا المنطقة. عام 1948 أصبح جزء منها داخل فلسطين، فيما يملك الجزء اللبناني عائلات غانم والحاج والعلم. وهي منطقة استراتيجية، محاطة بالأحراج، ترتفع في إحدى نقاطها 812 متراً عن سطح البحر، وتكشف الكثير من الأماكن والمواقع داخل لبنان وفلسطين المحتلّة، ومنها قصف العدو الإسرائيلي موقعاً للجيش اللبناني في مدينة صور عام 1975، ما أدى إلى قتل 5 من ضباطه وجنوده.

مقالة

عن حنّا وحُنيْن وحتميّة إضاعة الخُفّين

نجيب نصر الله

كانت فرحة أعضاء المنتخب اللبناني لكرة السلة مضاعفة، ولم تقتصر على إثبات الجدارة في تخطّي المنافسين وبلوغ المباراة النهائية. فهم، بالإضافة إلى هذا المنجز الرياضي التاريخي، نالوا التهنئة الأغلى على قلوبهم.

واليوم، ومن بعد كل ما حققوه وهو ليس بالقليل أبداً، صار بمقدورهم أن يخلدوا إلى أسرّتهم هانئين مطمئنين لا يشغلهم شاغل، لا رياضي ولا غيره. فالرجال الذين خاضوا المنازلة تلو الأخرى أثبتوا أن للإرادة الحقّة آليات اشتغالها الخاص، وأنها قادرة عندما تتوفر على تجاوز العقبات، كل العقبات، وخصوصاً تلك المرتبطة بالحاجة إلى المال الوفير الذي يسطو عليه نفر مخصوص (مستحاثات سلالية) من متزعّمي الصحراء، لكنهم مع ذلك يفتقرون إلى إمكانية، أو حتى احتمال، صنع الفارق اللبناني أو السوري أو الفلسطيني أو العراقي أو اليمني أو الجزائري... أي، باختصار، الفارق الذي صنعته معظم شعوب العالم من ذوات الإرادة، والذي يحتاج إلى ما هو أهمّ من المال. وما هو أهمّ من المال هو توفر الإرادة والوعي والتصميم والوضوح المعرفي والثقافي المنعدم في تلك البقاع المشدودة، بفعل إرهاب حكّامها التابعين وسطوتهم، إلى ماضٍ بليد أو حديث زائف ومفتعل.

وربطاً بالتهنئة الغالية التي نزلت على الفريق اللبناني نزول النعمة الثورية، وبدءاً من اليوم وصاعداً، بات بإمكان صانعي الإنجاز الآسيوي الكبير، وخلافاً لليالي الأرق الطويل، والأعصاب المشدودة، النوم ملء الجفون. وكيف لا يفعلون والتهنئة التي حملت توقيع حنّا غريب الشخصي، مثلت لكل منهم ذروة الحلم الذي عاش له واشتغل عليه، ولولا الرهان على الفوز به لما صنعوا ما صنعوه ولما بلغوا ما بلغوه. ولأن الأمر كذلك، وهو فعلاً كذلك، فهم أكثر من يدرك أن التهنئة الصادمة (إيجاباً) من شأنها أن تفتح لهم، فرادى ومجتمعين، أبواب المجد الذي كادوا أن يحسبوه عصيّاً عليهم، ودونه المستحيل الإنساني فكيف بالرياضي، وتزوّدهم بالذخيرة المعنوية للوصول إلى ما هو أبعد من البطولة الآسيوية.

يدرك اللاعبون الذين أثاروا حماسة اللبنانيين والعرب وتشجيعهم أهمية ما أنجزوه. لذلك وبالنسبة إلى كلٍ منهم، فإنّ ما قبل التهنئة ليس كما بعدها. فالتهنئة الغالية، التي أثارت حسد رياضيي الألعاب الأخرى، وفتحت شهية قطاعات فنية وإعلامية وسياسية، جاءت لتتوّج أيام السهر الطويل وساعات المران القاسي. كما أظهرت للعالم ولكل منهم أن الفاعلين السياسيين (وبشكل خاص «ثوريي» الربيع العربي السوروسي) في بلادنا لا تفوتهم المبادرة. كما أثبتت لكل مشكّك عديم الصبر أن التعب والسهر والبذل والتحضيرات التي لا تنتهي لا بدّ، مهما تأخّر الوقت، من أن تلقى التقدير المستحق.

صحيح أن قلوب بعضهم كادت تنخلع حين وصلتهم أنباء مصادرة الأموال الإسرائيلية المهربة، فأكلهم الشك، وظنوا أن التهنئة التي عاشوا في انتظارها وسهروا الليالي من أجل نيلها يمكن أن تسرقها «الحادثة» التي لم يحسبوا لها حساباً. لكن قلقهم لم يعمّر. فصاحب التهنئة الذي خبر جيداً «صنع» الأحداث، وتقديم المهم على الأهم، كان قد وطّن نفسه على تحقيق رغبة الشباب الرياضي في نيل التهنئة التي تعني لهم ما هو أكبر وأعظم حتى من نيل البطولة.

ربما بتأثير من الأفكار المستقرة، أو لأسباب أخرى أقل أهمية، وأكثر تأثيراً، يربط الكثيرون منّا بين شهرة الشخص وتأثيره. ويتعاملون مع ربطهم هذا بميكانيكية لا تقبل الاعتراض. غير أن هذه الميكانيكية غير السوية سرعان ما ترتطم بالواقع المختلف والمخالف. فالواقع هذا لا يترك منفذاً ولو صغيراً إلا ويسدّه.

تملأ صور المدعو فلاديمير زيلينسكي وأخباره العالم أجمع. وتكاد لا تمر ثانية لا يذكر فيها اسمه. وتتسابق صحف العالم ومجلاته ومحطات تلفزته الكبيرة والصغيرة وغيرها من الوسائل للحديث عنه وعن «تصدّيه» الخارق للحرب الروسية. لكن حقيقة هذا الكائن، وأسباب تصدّره للمشهد، تكمن في مكان آخر تماماً. فالقائمون على صنع هذه الأكذوبة لا يريدون للناس أن يعرفوا الحقيقة. ومختصر هذه الحقيقة التي ربما صدمت بعض سذّج العالم وأغبيائه، أن الرجل لا يعدو أن يكون قناعاً لغير وجه ولغير فاعل، وأنه مجرد ألعوبة يراد من خلالها وقف التحولات المنذرة بفقدان الهيمنة الغربية، وتثبيت الاختلالات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يرعاها قتلة العالم الغربي وسفلته الذين لا يجيدون غير صنع الحروب وارتكاب المجازر وتعميم الفقر والتبعية... الاختلالات التي تفاقمت واشتدّت مع انهيار الاتحاد السوفياتي العظيم.

وعلى النقيض من هذا المهرّج الصغير الذي تُرى صوره هنا وهناك وهنالك، لا تُرى ولو صورة واحدة لحنا غريب أو لأيّ من أعضاء مكتبه السياسي! وهؤلاء «الأعضاء»، والحق يقال، أقوى وأخطر، وبما لا يقاس، حتى من «قائدهم». وأغلبهم، إن لم يكن كلهم، مجرد أقنعة لا وجوه لها، ولم يسبق لأيّ من وسائل الإعلام، حتى العريقة منها، القدرة على الإحاطة ولو بملمح واحد من ملامحهم. بل ويقال إن أعتى الأجهزة المشهورة أو المعروفة بقدرتها على النفاذ إلى حيث تريد أو ترغب تعجز عن بلوغ أسوار «المكتب السياسي» المحصّنة تحصيناً شديداً ومعقّداً يفوق تحصينات مكتب «لانغلي» أو غيره من المكاتب المشابهة. لذا لا عجب أن أغلب هؤلاء، لا وجه له. ومع ذلك، فإن العالم يحبس أنفاسه خشية التعرض لهم. فالجماعة من أصحاب البأس. وهل من عاقل يجرؤ على اللعب مع أصحاب البأس؟

حنّا الغارق في تجديد وترميم وإعادة إطلاق «ثورة أكتوبر» اللبنانية ماض في خيارات مكتبه السياسي الثورية التي تستلزم طرد هذا وعزل ذاك وتجميد ذلك، فضلاً عن مهمة إبعاد «الحزب»، الذي آلت أمانته العامة إليه (إدارياً وليس نضالياً)، عن مجمل تاريخه وحقيقة هويته التي ارتبطت بقضايا المقاومة والوحدة والتحرّر والتحرير وقيم العدالة الاجتماعية وأهداف التنمية... أما الموقف من مسألة العمالة والمتعاملين، وآخرها قضية مطران الأموال الإسرائيلية فمسألة لا تستحق التعليق، وإن اضطرّ إلى التعليق فلا أكثر من تعليق متأخّر وعام نخلط فيه المسائل ونعجن فيه القضايا. فيتحوّل إلى تعليق فاقد للمعنى والهدف. أي بخلاف قصة التهنئة التي ربما استدعى صدورها اجتماعاً طارئاً لمكتبه السياسي لسبب واضح ووجيه ويستلزم بذل الجهد وتنشيط العقول. وهنا، ومن باب العلم الضيق، قد لا يكون حنّا وحده المسؤول عما يجري للحزب من صعود لنوع من لبرلة رثّة وصدئة، إلا أن مجرد امتناعه، كأمين عام مفترض، عن التصدي لشرائم «المتمدنين» من سقط المتاع «السوروسي»، الذين تسلّلوا إلى مكتبه السياسي واحتلوا معظم مقاعده يجعله مسؤولاً.

تحمّس بعض البلهاء وطالبوا «شيوعيّي الإدارة» بموقف واضح من قضية العمالة الأخيرة المتدثّرة بالأعمال الإنسانية وأخذوا عليها تريّثها لأيام. وفات هؤلاء البلهاء، قصيري النظر، عديمي الفهم، أن لدى «الإدارة» ما هو أهم بكثير من الالتفات إلى هذه السفاسف التي يمكن أن تؤخّر، لكنها حتماً لا تقدّم. فالأولوية للتثوير الليبرالي.

ختاماً، إذا كان هناك من درس يمكن البناء عليه، فهو أن بإمكان القائد المتفرغ للثورة اللبنانية ولتنظيمها الطليعي أن يجد متّسعاً لتهنئة الرياضيين الذين يحملون في طيّات تفانيهم روح الإنسان الساعي إلى الانتصار على الذات قبل الآخرين، ويتريّث في مسألة بحجم العمالة.

بقي أن نقول إن درس الأمثولة الذي قضى بأن يعود الإعرابي بخفَّي حُنَيْن بعد فقده لراحلته قد لا ينطبق على «الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني» الذي يبدو أن خسارته ستشمل، أيضاً، الخفَّيْن اللذين يمنّي نفسه بالفوز بهما.

تقرير

قضية المطران تتعقّد والراعي يصعّد

(هيثم الموسوي)

عبدالله قمح

بدا من عظة البطريرك الماروني بشارة الراعي، أمس، أن المساعي لإيجاد تسوية لقضية المطران موسى الحاج، تقوم على عدم ملاحقته جزائياً مقابل عودته إلى استخدام الأردن معبراً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وصلت إلى طريق مسدود. إذ عاد الراعي إلى الحديث عن «التطاول على الكنيسة المارونية»، مطالباً بإعادة جواز سفر المطران إليه وتأمين عبوره من الناقورة «من دون أي توقيف أو تفتيش». وبـ«تسليم الأمانات للشخصيات والمؤسسات»، في إشارة إلى الأموال والأدوية التي حملها من عملاء فارين إلى الأراضي المحتلة. ووصل الأمر حد دعوة الراعي إلى الكفّ «عن تسمية المواطنين اللبنانيين الموجودين في الأراضي المحتلة بالعملاء»، في إشارة إلى العملاء الذين ارتكبوا مجازر في صفوف جيش العميل أنطوان لحد.

وبحسب مصادر مطلعة، فإن الأمور عالقة عند نقطتين:

الأولى، رفض الراعي أي صيغة بكركي رفضت اقتراح وقف العمل بصيغة التصريح الأمني المفتوح الذي يُتيح لراعي أبرشية حيفا سلوك الناقورة (شرط تفتيشه ذهاباً وإياباً)، وتصرّ على إبقاء التصريح سارياً مع السماح بحرية تنقل المطران وعدم تفتيشه. ولوحظت محاولات لإدخال الفاتيكان للضغط من أجل التراجع عن اقتراح عبور الأردن.

الثانية، إصرار القضاء على تنفيذ مواد القانون بحذافيرها، واستكمال الإجراءات القانونية من خلال استدعاء المطران للمثول أمام المحققين لاستكمال الملف وختمه وإحالته، علماً أنها ليست المرة الأولى التي يُصار فيها إلى استدعاء المطران والاستماع إليه. كما يرفض القضاء الخضوع للضغط وتخطي مواد القانون بالسماح للمطران بالعبور من خلال معبر الناقورة، من دون إخضاعه للتفتيش. وقالت مصادر قضائية على صلة بالملف لـ«الأخبار» إن «أي استثناء من هذا النوع يحتاج إلى مسارين: إجراء تعديلات على قانون مقاطعة إسرائيل تسمح لرجال الدين بإدخال أموال وأمور أخرى إلى داخل الأراضي اللبنانية، ومن ثم إصدار الحكومة اللبنانية بموجب ذلك قراراً باستثناء رجال الدين من أي إجراء. وأي قرار مماثل يحتاج إلى نص يوقعه كل من وزراء الدفاع والداخلية والعدل. علماً أن أياً من هذه الأفكار غير مطروح لما قد تتسبب به من انقسام حاد.

تقرير

قاض يحرّض طائفياً ويتوعّد اللبنانيين بحرب!

رضوان مرتضى

لم يجد القاضي سميح صفير حرجاً في نشر كلام طائفي ومذهبي على «غروب» يضمّ عدداً من القضاة على تطبيق «واتساب» متوعّداً قسماً من اللبنانيين بحرب ستُشنّ ضدهم! المستشار في محكمة التمييز دأب على نشر منشورات عنصرية وصل به الأمر حدّ التهديد العلني بالقول: «فليعلم من لديه القدرة أن يتطاول بالقوة وعسكرياً على المسيحيين في لبنان، بأنّه عند عجز الجيش اللبناني عن الدفاع عنهم وحمايتهم، فإنّ لقداسة البابا الحق بطلب اجتماع طارئ لمجلس الأمن وإقرار تدابير عسكرية سريعة من إرسال بوارج حربية وطائرات لحمايتهم»!

الكلام التحريضي لصفير أتى في معرض هجومه على مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي على خلفية قراره بمصادرة أموال التي حاول المطران موسى الحاج تهريبها من الأراضي المحتلة عبر معبر الناقورة. تهديد القاضي الذي يحكم باسم الشعب اللبناني ويُفترض بأنه مسؤول عن تطبيق القانون، تضمّن تلويحاً بإلقاء الحُرم الكنسي على أي قاضٍ مارونيٍ وأي مسؤول وخلعه من الجماعة المارونية، وبأن البطريرك الماروني سيرفض استقبال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وأي وزير يوقع أي مرسوم أو قرار بترقية القاضي المحروم في أي مركز معروف عُرفاً للموارنة! وفي ربط غير مفهوم، نبّه صفير إلى أن قرار عقيقي بتطبيق القانون سيؤدي إلى قطع الفاتيكان العلاقات الديبلوماسية مع لبنان، كما فعل مع إسرائيل في قضية المطران الفلسطيني هيلاريون كبوجي. كما أشار إلى أن اللوبي المسيحي الشرقي في الولايات المتحدة طالب وأشنطن بفرض عقوبات على المسؤولين والقضاة في لبنان، محذّراً من أن «الإدارة الأميركية تتابع الأمور عن قرب».

وفي منشور آخر، استنكر صفير قرار القضاء بمصادرة أدوية إسرائيلية، وكتب: «عجباً من القضاء الذي، باسم القانون، يبقلب من حجر، يحرم اللبنانيين من الدواء ويجعلهم ينازعون بالـم كبير ويتحسّرون ويموتون موتاً بشعاً».

هذا التحريض علّق عليه القاضي شادي قردوحي بوصفه «منشور تحريض وتهويل ودعوة للاقتتال ومسّاً بالأمن القومي في إطار فئوي وعنصري». وانتقد قردوحي الادعاء عليه بطلب من مجلس القضاء الأعلى لانتقاده الفساد وسكوت القضاة عن جرائم الفساد، «لكن أحداً لم يتحرك لمساءلة قاض يُطلق مواقف بعيدة كل البعد عن رسالة القاضي ويتدخل في إطار السجال الفئوي والعنصري ويتوعّد شعبه بحرب ضروس». وسأل: «وينك يا موجب التحفظ ويا مجلس القضاء ويا نيابة عامة تمييزية ويا مجلس تأديبي؟».

قضية

إذا كان هناك من نقطة إيجابية في ما بات يُعرف باسم «حادثة رميش» فهي أنّها أضاءت على جريمة بيئية انتشرت بشكل واسع منذ أكثر من سنتين، وتُرتكب في مختلف المناطق اللبنانية. تتمثّل في اعتداء تجّار الحطب على الاحراج والمحميات، مستغلّين ارتفاع أسعار المازوت وحاجة الناس إلى التدفئة

«حادثة» رميش بيئيّة
«التحطيب» جريمة تهدّد المحميّات

دانيا الأمين

تفاعلت في اليومين الأخيرين مشكلة الاعتداء على حرج «قطمون» الواقع على الحدود اللبنانية الفلسطينية، في خراج بلدة رميش (بنت جبيل)، إلا أن محاولات توظيفها السياسية ووضع حدّ لها الاجتماع الأمني الذي عُقد أول من أمس في بلدية رميش، وأكّد أن «المشكلة فردية، سببها يعود إلى منع شابين من التعرّض للأشجار الحرجية في المنطقة» بحسب رئيس بلدية رميش ميلاد العلم. يشكو الرجل من «ازدياد عمليات قطع أشجار الأحراج في البلدة منذ ارتفاع ثمن المازوت، العام الماضي، وتُركت البلدية وحيدة في مواجهة المعتدين، ولم تُحصل على أيّ تعاون من وزارة الزراعة أو حتى من القضاء لمواجهة المعتدين»، مؤكداً أن «مئات الأشجار المعمّرة قُطعت خلال الأشهر الماضية».

ليس حرج قطمون وحده الذي يتعرّض إلى هذه الاعتداءات، إلا أن مكان قطع الأشجار هذه المرة كان في منطقة قريبة جداً من الحدود مع فلسطين المحتلة، حيث يقع أحد مراكز «جمعية أخضر بلا حدود»، المنتشرة في عشرات الأماكن الحرجية على الحدود بهدف «منع قطع الأشجار الحرجية، التي تشكّل إضافة الى فوائدها البيئية، عائقاً لأي عمل عدواني من الجيش الإسرائيلي» بحسب أحد العاملين في الجمعية. ويؤكد أن عناصر الجمعية عمدوا عشرات المرّات إلى منع المعتدين على الأحراج من الاقتراب إلى أكثر من نقطة حدودية مثل حرج منطقة المنارة الحدودية الواقع بين ميس الجبل وحولا (مرجعيون)، والأحراج الملاصقة للحدود في عيتا الشعب والبياض وغيرهما.

بعيداً عن الحدود

لكن مشكلة قطع الأشجار تزداد وتتفاقم أيضاً في الأماكن البعيدة نسبياً عن الحدود، حيث تنعدم الرقابة أو تتضاءل، رغم أنه يسهل كثيراً تصوير الاعتداءات التي تطاول الأحراج والأشجار المعمّرة، كما يسهل توجيه الاتهامات إلى الدولة العاجزة حتى عن ملاحقة المعتدين، الذين يخال للبعض أنهم مجهولون، ويعملون سراً بشكل لا يمكن اكتشاف أمرهم. بينما، وبسهولة مطلقة، يمكن لأي شخص استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومحرّك «غوغل» للاتصال بتجّار الحطب المنتشرين في معظم القرى والبلدات المحاطة بالأشجار والأحراج.

أحد هؤلاء من بلدة بيت ليف، قال إنه «جاهز لبيع أكثر من ستة أمتار من خشب السنديان الأخضر، بثمن لا يقلّ عن مليونَين وثمانمئة ألف ليرة لكلّ متر مربع واحد، وجاهز لتأمين المزيد وحسب الطلب»، فيما يعلن آخر من منطقة مرجعيون عن «بيع المتر الواحد من حطب السنديان بثلاثة ملايين ليرة». إذاً، يجري التواصل مع هؤلاء التجار بشكل علني، كما تنتشر صور الاعتداءات على أحراج بيت ليف، زبقين، ياطر بشكل يومي، ورغم ذلك لا يحرّك مأمورو الأحراج والقوى الأمنية ساكناً للحدّ من هذه الاعتداءات.

محمية وادي الحجير

قبل أيام، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي صور لأكوام من حطب أشجار السنديان المعمّرة داخل محمية وادي الحجير الطبيعية، مرفقة بردود منددة بالاعتداءات على المحمية. وهو أمر تكرّر كثيراً خلال الأشهر الفائتة. ويؤكد عدد من أبناء المنطقة لجوء عدد من تجار الحطب الجدد إلى قطع مئات الأشعار المعمّرة، خلسة وعلناً، من دون أي رادع.

> **يوجد ثلاثة موظفين في محمية وادي الحجير وهذا عدد غير كافٍ لحمايتها**

يقول علي ملحم (مجدل سلم) إنّه شاهد بنفسه خلال الأيام الماضية «جذوع أكثر من 250 شجرة من أشجار السنديان والملول الكبيرة والمتوسطة الحجم داخل المحمية، قُطعت حديثاً». ويؤكد أن قطع الأشجار «بات يحصل بشكل يومي، ومنظّم. هناك عدد من الأشخاص المعروفين، والذين يسهل تحديد هوياتهم، يدخلون الحرج ليلاً ويخرجون الحطب ويبيعونه علناً». ويلفت الى أن «ذلك بارز في أكثر من مكان داخل المحمية، ولا سيما في خراج بلدات مجدل سلم، طلوسة ومركبا». يستغرب ملحم كيف «تمّت ملاحقة أشخاص يجمعون الحطب اليابس، فيما يجري تجاهل الذين يقطعون الأشجار من عروقها». يعزّز هذا الكلام فرضية وجود حماية للمعتدين، كما يؤكد الناشط البيئي طارق ياسين مشيراً إلى «حداثة عملية قطع عشرات الأشجار المعمّرة رغم كل الإجراءات التي قامت بها القوى الأمنية ومأمورو الأحراج وإدارة المحمية». ويشير إلى أن «تجار الحطب في المنطقة معروفون بالأسماء».

ملاحقة المرتكبين

توجيه الاتهام بالتقصير وتغطية المعتدين، واجهته بلدية مجدل سلم ببيان أكد «وجود تعدٍّ جائر، غير مسبوق، عبر قطع أشجار السنديان»، مع تأكيدها أن «متابعتها، أدّت الى تحرّك مصلحة الأحراج ووزارة الزراعة والأجهزة الأمنية بالتعاون مع محمية الحجير، من خلال رفع دعاوى جزائية على من سوّلت له نفسه ارتكاب هذه الجرائم».

وفيما يشير رئيس بلدية مجدل سلم علي تامر ياسين إلى «قطع ما لا يزيد على 70 شجرة سنديان في الأيام الأخيرة»، يؤكد لـ«الأخبار» أنه ستجري ملاحقة أكثر من 15 شخصاً مشتبهاً بهم»، رافضاً «توجيه الاتهامات إلى مصالح سياسية، وكلّ من يعرف أحداً من المعتدين يجب أن يبلّغ عنه». بدوره يقول المحامي حسن عادل بزي إنه قدّم لمحافظ النبطية «اسم متورّط أساسي بالاعتداء على أشجار المحمية».

بدوره يؤكد رئيس لجنة محمية الحجير أحمد زراقط على «ملاحقة المعتدين، بالتعاون مع القوى الأمنية، بعد إبلاغ وزارة الزراعة ومديرية التنمية الريفية» مؤكداً أنه قبل عدة أشهر «تمّ تجريم عدد من الأشخاص». لكنه يشير في المقابل إلى «وجود ثلاثة موظّفين فقط داخل المحمية، لمراقبة الاعتداءات، وهذا غير كاف، رغم أن إدارة المحمية تقدّم الدعم اللازم لهم بالتعاون مع الاتحاد، علماً أن إدارة المحمية لم تحصل منذ ثلاث سنوات على حصتها المالية من وزارة الزراعة، والتي تبلغ 80 مليون ليرة سنوياً».

ويشير زراقط إلى «وجود مخالفات وتجاوزات أدّت الى قطع عدد من أشجار المحمية من قبل عدد من أصحاب المنتزهات». مؤكداً أن «عدداً كبيراً من أصحاب المنتزهات خالفوا قانون المحمية، من ناحية البناء، وقطع الأشجار، إضافة الى المفرقعات والأصوات المرتفعة التي تصدر من منتزهاتهم ليلاً ونهاراً أثناء الأعراس والمناسبات التي تزعج مئات الحيوانات وتساهم في انتشار الحرائق».

يجري التواصل مع تجّار الحطب بشكله علني

من يحاسب على الجرائم المتمادية؟

أقرّ قانون «النيابة العامة البيئية» قبل 8 سنوات، لكنه لم ينجح في الحدّ من الجرائم البيئية المتمادية في لبنان. إذ تُضاف الى الضرر البيئي، خسائر مادية ناجمة عنه يقدّرها وزير البيئة ناصر ياسين بمليارين و300 مليون دولار أميركي. لتدارك هذا الأمر يجب البتّ في جملة أمور، أبرزها من يحدّد هذه الجرائم ومن يحكم بها؟ وهل يُفترض أن يكون هناك قضاء متخصّص؟ وإلى أيّ نوع من الخبراء يجب أن يستند القضاء لبناء الرأي وإصدار الأحكام والعقوبات والتعويضات؟

حبيب معلوف

عندما لم يتم إثبات أن هناك جرماً مشهوداً، وأن أحداً استطاع أن يثبت أن هناك أضراراً صحية وقعت على أناس محدّدين، تم الردّ آنذاك على القاضي عضوم بأن الجرم حصل بمجرد إدخال نفايات خطرة أو سامة أو مُعدية، حتى لو لم يتم إثبات الضرر فعلياً. بعد ذلك، ومع التطوّرات في المشكلات والجرائم البيئية التي حصلت في لبنان والعالم وزيادة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، زاد التلوّث وزادت المواد المصنّفة مسرطنة بالآلاف، وزادت الأمور القانونية تعقيداً وبقي السؤال يتكرّر: من يحاسب؟

قانون «النيابة العامة البيئية»

واكب لبنان التطورات الجرمية البيئية بأن أقرّ قانون النيابة العامة البيئية منذ 8 سنوات. اعتُبر ذلك آنذاك فتحاً مهماً في مسيرة حماية البيئة في لبنان لأنه كان يعني إيجاد إطار قانوني متخصّص وقضاة مدرّبين ومتخصّصين يمكنهم أن يصدروا الأحكام لحماية البيئة على كلّ الأراضي اللبنانية. كما كان يعني حصول تطوّر مهم في ما يسمى «الجرائم البيئية» وتعريفها والعقوبات المحدّدة لمكافحتها.

هذا القانون كان يفترض أيضاً تفرّغ القضاة للعمل في الشكاوى البيئية، وتصنيف الخبراء المساعدين الذين يتحقّقون من الجرائم، ووجود «بوليس أخضر»، أي قوى أمنية تنفيذية متخصصة أيضاً وتخضع لهذه النيابات العامة البيئية وتكون بإمرة وزير البيئة. ونصّ القانون على استحداث الدوائر الإقليمية البيئية التي تُعدّ الذراع والعين المراقبة لوزارة البيئة في المناطق كافة. وكان يفترض أن يكون في وزارة البيئة سجل خاص تُدوّن فيه الملاحقات والأحكام الجزائية الصادرة بحق الأشخاص في الجرائم البيئية لتوثيقها. كما اعتُبر هذا القانون حامي الحمى بالنسبة إلى التنوّع البيولوجي في البلاد. وقد وقع أكثر من حدث وصدر أكثر من حكم على قاطعي الأشجار، على سبيل المثال، لم تكن عادلة بيئياً، إذ تساوى في الأحكام من قطع أشجار سنديان ومن قطع أشجار لزاب، مع أن أشجار السنديان تعود وتنبت. أما أشجار اللزاب فلا تعود! هذه الأخيرة يصعب إنباتها ونموّها بطيء جداً، مع أنها تصنّف من أكثر الأنواع مقاومة للتغيّرات المناخية وتنبت في القمم. فعلى أي أساس تصدر الأحكام والعقوبات؟ وأيّ قضاء متخصّص وأيّ خبراء محلّفين يفترض استشارتهم؟

> **صدر أكثر من حكم على قاطعي أشجار تساوى فيها من قطع أشجار سنديان ومن قطع أشجار لزاب**

مراجعة القانون

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، نظّمت وزارة البيئة مع مؤسسة «هانز زايدل» الأسبوع الماضي ورشة عمل في الوزارة للإضاءة على أهمية هذا القانون واستطلاع العوائق التي حالت دون تطبيقه، بمشاركة قضاة وخبراء وممثلي وزارات معنية وجمعيات لها تجارب في الادعاء على جرائم بيئية.

وزير البيئة ناصر ياسين تحدّث عن حجم الهدر والتدهور البيئي في لبنان والذي بات يُقدّر بمليارين و300 مليون دولار أميركي. مؤكداً أن «العدلية في لبنان ليست بخير، وهناك حاجة إلى استنهاض القضاء البيئية، فقد أشار الى خصوصية الجريمة البيئية محاولاً الإجابة على سؤال: لماذا وُجدت قوانين خاصة بالبيئة؟ معتبراً أن الضرر البيئي هو الذي ينجم عن نشاط اقتصادي، وأن العدل البيئي يتطلب التوفيق بين تأمين النشاط الاقتصادي وحماية البيئة في آن.

وشرح شُرف في مداخلته المبادئ القانونية التي أوجدها، وأثر هذه المبادئ على الملاحقة والحكم والتحقيق ووسائل الإثبات، ولا سيما مبدأ الاحتراس ومبدأ الملوّث يدفع، معتبراً أن التعويضات في الأحكام تتغيّر بين محكمة وأخرى حسب تقدير الخبراء وحسب تقدير القاضي واجتهاده. وجواباً على سؤال كيف طبّقت النيابة وقضاء الحكم أحكام هذا القانون؟ أجرى مقارنة مع ما توصّل إليه القانون والاجتهاد في فرنسا، ولا سيما حول كيفية إصلاح الضرر البيئي وكيف على المحاكم أن تحكم بالتعويض عن الضرر البيئي؟ مقترحاً إدخال نصّ حول التعويض عن الضرر البيئي في القانون الوضعي، وإنشاء ضابطة عدلية متخصّصة وتدريب القضاة وإنشاء هيئة الخبراء المختصين.

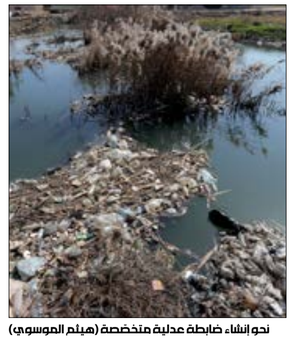
نحو إنشاء ضابطة عدلية متخصصة (هيثم الموسوي)

خرجت ورشة العمل التي ناقشت القانون الرقم 2014/253، المتعلّق بالنيابة العامة البيئية، بتوصيات متقدّمة تمحورت حول ضرورة تحديث مرسوم دراسة الأثر البيئي للمشاريع قبل تنفيذها، والتأكيد على حق الوصول إلى المعلومات في وزارة البيئة، وضرورة أن تتابع الوزارة القرارات والتراخيص والموافقات التي تتخذها وتصدرها والتأكد من حسن تطبيق الشروط التي تضعها.

أكّدت التوصيات على أهمية التوعية، من خلال التدخل في البرامج والمناهج التربوية لإيصال المفاهيم البيئية، وإقامة ورش عمل ودورات تدريبية بيئية للقضاة والمحامين والإدارات والموظفين والخبراء.

وفي العلاقة مع بقية الوزارات، شدّدت على ضرورة أن يصبح رأي وزارة البيئة ملزماً، وتعديل النصّ المتعلق بالترخيص للمؤسسات الصناعية عبر إلغاء الصلاحية المعطاة لوزير الصناعة بإعطاء الترخيص خلافاً للآراء المختصة في الملف ولا سيما وزارة البيئة. وأوصت بالتنسيق بين وزارتي البيئة والعدل لوضع المعايير المتعلقة باختيار الخبراء البيئيين المحلّفين لدى المحاكم وتعديل الجداول، وضرورة تنفيذ الأحكام القضائية ولا سيما تلك الصادرة عن مجلس شورى الدولة لجهة عدم صلاحية وزير الداخلية لإعطاء المهل، والإسراع في إنشاء دائرة إقليمية للبيئة في محافظة جبل لبنان، مع ضرورة تشدّد النيابات العامة البيئية في تطبيق القوانين البيئية، وإرسال تعميم عبر وزارة العدل إلى جميع رؤساء الأقلام لإيداع وزارة البيئة مختلف الأحكام والقرارات الصادرة حول المخالفات البيئية، وتعميم إلى دائرة المناقصات والشراء العام ومجلس الإنماء والإعمار لطلب سجلّ عدلي بيئي من وزارة البيئة لكل متقدّم إلى مناقصة، والإسراع في البتّ بالملفات البيئية أمام القضاء باعتبارها جميعها تحمل صفة العجلة.

وذكّرت بما ينصّ عليه القانون 2015/44، لجهة اعتباره الجريمة البيئية من جرائم تبييض الأموال واتخاذ الإجراءات التحفظية بشأنها، وإعطاء الجمعيات البيئية حق وصفة الادّعاء عبر مشروع قانون تعدّه وزارة البيئة مع تأكيد الحق بالوصول الى المعلومات، وأن تنشر وزارة البيئة كلّ التقارير والدراسات على موقعها، بما فيها دراسات الأثر البيئي للجمهور.

كما تمّ التشديد على ضرورة عقد جلسات نقاش أخرى تشارك فيها القوى الأمنية التنفيذية والمحافظون والخبراء والجمعيات المعنية والقطاع الخاص، وأن يتمّ تحديد القوانين والمراسيم والقرارات التي يفترض تعديلها، إضافة الى القرارات المطلوبة من وزير البيئة، لكي يصار إلى وضع خارطة طريق وتنفيذها.

وأكّدت التوصيات على أهمية تصنيف الجرائم البيئية، ولا سيما ما يُصنّف بـ«الجريمة المستمرّة»، أو الجريمة المتمادية التي لا يمرّ عليها الزمن، بحيث يمكن في أيّ وقت رفع دعاوى على الملوّثين والمشوّهين، ولا سيما الجرائم البعيدة الأثر، كتلويث المياه الجوفية أو اقتلاع الجبال وتدمير التنوّع البيولوجي والتسبّب بانقراض أنواع في الطبيعة.

لا تتوقف المسؤولية البيئية عند إلزام المستثمرين بدراسة الأثر البيئي للمشاريع (قبل تنفيذها)، فالأصعب على وزارة البيئة هو «التقييم البيئي الاستراتيجي» للمشاريع الكبرى للدولة أو للقطاع الخاص، كمثل تصنيف الأماكن الصناعية، أو التنقيب عن النفط والغاز أو إنشاء معامل كبيرة وملوّثة كشركات الإسمنت، أو عدم تحديد مخطّط توجيهي لتحديد وتنظيم عمليات الاستثمار والاستخراج للمقالع والمرامل وغيرها من الموارد.

توصيات متقدّمة تحدّد دور وزارة البيئة

بلديات

بلدية طرابلس
هل تنعقد جلسة طرح الثّقة بالرئيس؟

عبد الكافي الصمد

أسئلة كثيرة طُرحت حول مصير الجلسة المنتظرة لبلدية طرابلس عند السّاعة 11 من قبل ظهر اليوم في قاعة الاستقلال في سرايا المدينة، بدعوة من محافظ الشّمال رمزي نهرا. إذ إن جدول أعمالها يتضمّن بنداً وحيداً هو طرح الثّقة برئيس البلدية رياض يمق، بناءً على كتاب وجّهه 8 أعضاء في البلدية إلى نهرا ووزارة الداخلية بهذا الخصوص، بعد تمديد ولاية المجالس البلدية عاماً إضافياً نهاية أيّار الماضي.

منذ ذلك الحين، توالت السّجالات والتجاذبات داخل المجلس البلدي التي جعلت حالة الشّلل تسيطر عليه، إذ رفض يمق بداية الأمر الاستجابة لدعوة نهرا عقد جلسة لطرح الثّقة بشخصه، قبل أن يدخل وزير الداخلية والبلديات بسّام مولوي على الخطّ لحسم القضيّة. تُرجم ذلك بتكليف نهرا، عبر أمر سرية درك طرابلس، مخفر التل إبلاغ الأعضاء بحضور جلسة طرح الثقة بيمق وانتخاب رئيس جديد، التي حدّد نهرا موعداً لها في الأوّل من آب (اليوم)، وهو تبليغ قوبل باستهجان في طرابلس كونه غير مسبوق بهذه الطريقة، وبدا كأنّه محضر جلب للأعضاء الذين رفض 6 منهم الحضور إلى المخفر لتبلّغ الدعوة، بينما حضر 14 عضواً في المجلس البلدي الذي خسر منذ انتخابه عام 2016 أربعة من أعضائه، ثلاثة بالاستقالة وواحدة بالوفاة.

لكنّ يمق رفض الدعوة، واعتبر جلسة طرح الثقة به وانتخاب رئيس جديد غير قانونية وهي «تعود لأسباب سياسية معروفة، ولماذا يحصل ذلك في بلدية طرابلس وحدها دون باقي البلديات في لبنان؟». وقد تقدّم بطعن في قرار مولوي في 23 حزيران الماضي أمام مجلس شورى الدولة، الذي أصدر في 28 تمّوز الماضي (قبل 4 أيّام من موعد الجلسة) قراراً طلب فيه «وقف تنفيذ قرار وزير الداخلية المتضمن الموافقة على انتخاب رئيس ونائب للرئيس»، لكنّه وافق في المقابل على تنفيذ قرار محافظ الشمال «المتضمّن وجوب دعوة أعضاء المجلس البلدي إلى جلسة تُخصّص لبحث موضوع العريضة المقدّمة من ربع أعضاء المجلس واتخاذ القرار المناسب بالأكثرية».

رئيس لجنة البيئة في البلدية نور الأيّوبي أوضح لـ«الأخبار» أنّ «جلسة اليوم هي فقط لطرح الثقة بيمق، وإذا حصل ذلك كما هو متوقع، فإنّ المحافظ سيُحدّد لاحقاً جلسة أخرى لانتخاب رئيس جديد للبلدية ونائب له». ورأى أنّ «المماطلة في موضوع جلسة طرح الثّقة زادت المشكلة تعقيداً، وأنّ الأزمة الفعلية في البلدية هي عدم وجود رغبة بالعمل، لانتشال البلدية والمدينة من واقعهما البائس»، متوقعاً اكتمال النصاب وحضور 11 عضواً (مطلوب أن يحضر نصف الأعضاء الموجودين زائداً واحداً لتكون الجلسة قانونية)، بالرغم من سفر أحد الأعضاء خارج لبنان».

لكنّ يمق ردّ عن طريق الوكلاء القانونيين له بدعوة نهرا إلى «إلغاء اجتماع الاثنين (اليوم)»، ودعوة أعضاء البلدية إلى «سحب موضوع طرح الثقة من التداول انسجاماً مع قرار وقف التنفيذ، والاتفاق مع رئيس البلدية على برنامج عمل إنقاذي للبلدية خلال المرحلة المقبلة، التزاماً بواجبهم تجاه مدينة طرابلس وأهلها أصحاب المصلحة الحقيقية بوجود بلدية فاعلة ومجلس بلدي متعاون».

وعن التّهم الموجّهة ضدّه قال «إذا ثبت عليّ أيّ تهمة فساد فأنا مستعدّ للاستقالة»، متسائلاً: «ليس معيباً استدعاء الأعضاء إلى المخفر وضرب الفيشة لهم؟». وأشار إلى أنّ وزير الداخلية «لا يوقّع على طلبات السّلف المالية الخاصّة بالبلدية، وهي تعمل بالثلم الحيّ»، كاشفاً أنّهم «تواصلوا معي لضبضبة الفساد فرفضت، وقلت لهم إذا عندكم ملفات فساد ضدي فلتبرزوها للناس، وأنا أطالب بمحاكمة علنية أمام الناس لتبيان الحقيقة».

كلّ ذلك جعل مصير جلسة اليوم غامضاً، وفق مصادر مطّلعة أفادت «الأخبار» بأنّ جهات سياسية «تدخّلت من أجل تطيير نصاب الجلسة وتأجيل انعقادها، تمهيداً لكسب مزيد من الوقت للبحث في الموضوع، إمّا بسحبه نهائياً من التداول وإبقاء يمق في منصبه حتى نهاية ولايته، أو الاتفاق على مخرج للأزمة عبر التوافق مسبقاً على انتخاب رئيس جديد للبلدية».

(هيثم الموسوي)

على الغلاف يقف العراق على واحد من أخطر منعطفاته، مع نَفَس زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، المواجهة مع الفريق الشيعي الآخر إلى الشارع، بما يحمله ذلك من خطر الانتقال إلى نزاع مسلح لا يبقي ولا يذر. نزاعٌ يصعب تصوّر كيف ينتهي. وما سيكون تأثيره على إيران التي يعمل الأميركيون وبعض دول الإقليم على تحويل العراق إلى كرة نار تُلقى بين يديها

فتنة الصدر - المالكي
الطموحات الزائدة
تنهك العراق

المشكلة الآن تتلخّص في الطموحات الزائدة لكلّ من الصدر والمالكي (أ ف ب)

حسين إبراهيم

هل يمكن أن تكون التطوّرات الدراماتيكية التي يشهدها العراق، مقدّمة لاقتتال شيعي - شيعي؟ هذا هو السؤال الذي يشغل بال العراقيين، والمهتمّين بعدم وصول بلاد الرافدَين إلى وضع كهذا، بالنظر إلى خطورته. فما يمكن أن تشهده البلاد في مِثل هذه الحالة، سيكون غير مسبوق، بما في ذلك خلال سنوات الديكتاتورية الطويلة، وبعدها سنوات الاحتلال، وأخيراً فترة «الخلافة» المزعومة، بكلّ دمويّتها.

إذا وصل العراق إلى مِثل هذه الحالة، فذلك سيعني فقداناً تاماً للسيطرة عليه، نتيجةً ما سيحصل من تمزّق للمكوّن الأكبر، والذي مثّل عنصر التماسك الأساسي للصيغة التي أُسّس عليها الحُكم بعد إطاحة صدام حسين عام 2003، وقبل ذلك نشأت عليها المعارضة السريّة للديكتاتورية، على رغم أن الأميركيين أسقطوا صدام لتحقيق مآربهم، وليس لاستبدال حُكم سني بآخر شيعي، وإنْ بدا ما جرى من عَوارض مرحلةٍ ولّت. عندها، سيُعتبر ما كان يَجري من مشاكل أمنيّة، بما فيها حين كان العراقيون يخسرون ألف قتيل في الشهر، في أيّام التفجيرات الانتحارية الدامية، مجرّد أحداث عابرة مقارنةً بما سيجري. وسيفتح ذلك الطريق أمام ترسيخ الحالة الانفصالية في إقليم كردستان الذي سيستفيد من أيّ اقتتال شيعي - شيعي ليصبح واحة الأمان والازدهار في العراق، والبوابة الواسعة للتطبيع مع إسرائيل. وسيتعزّز توازياً، التدخّل الخارجي التركي والخليجي عبر وكلاء الداخل، وستنكشف مناطق نفوذ لهذا الطرف أو ذاك، في محافظات الوسط والجنوب.

مقتدى الصدر الذي أكّد مراراً أن الاقتتال بين الشيعة لن يحصل، وقدّم - في الأساس - انسحابه من العملية السياسية تحت عنوان تجنّب هذا الاقتتال، يَعرف تماماً أن أحداً من الفريقَين لن ينتصر فيه إذا حصل. كما أن الحالة التي يمثّلها، هي حالةٌ جماهيرية أكثر منها حالةٌ عسكرية، وهو الذي يَرفع شعار «نزْع سلاح الميليشيات»، بغضّ النظر عن الخلاف حول تصنيف مَن هو «ميليشيا»، ومَن هو «تشكيل عسكري شرعي».

ولم يخرج اقتحام مجلس النواب الأسبوع الماضي، ولا ما يجري حالياً من اعتصام مفتوح في داخله، لإسقاط ترشيح «الإطار التنسيقي» محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء، عن التحرّكات النمطية لـ«التيار الصدري»، التي بدت منضبطة، وتُستخدم في الشكل أسلوباً مشروعاً في المبدأ، هو التظاهر السلمي لإيصال الرسائل.

أكثر من ذلك، ليس لدى الصدر مشكلة مع كلّ قوى «الإطار التنسيقي»؛ وهو حاول، خلال أشهر المفاوضات الفاشلة على تشكيل الحكومة في أعقاب انتخابات تشرين الأوّل، حصْر مشكلته مع رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي يعتبره أحد عناوين حكومات المحاصصة التي يرفض العودة إليها، واستمالة أطراف أخرى من الإطار إليه. إلّا أنه اصطدم بواقع أن «ائتلاف دولة القانون» الذي يتزعّمه المالكي، هو ثاني أكبر كتلة شيعية في البرلمان بعد كتلته، وهو، أي المالكي، صار متخصّصاً بالوصول إلى الحُكم من الموقع الثاني، لا الأوّل. وإذا كان استخدام الأدوات الدستورية، بما فيها التعطيل، مشروعة لمنع الاستئثار بالحكم من قِبَل طرف ودفْع البلد في اتجاهات تؤثّر على موقعه الطبيعي، إلّا أن الإمعان في استخدامها لتحقيق طموحات شخصيّة يصبح وبالاً على الجهة التي تقوم بذلك. لهذا، يتعيّن على قوى «الإطار التنسيقي» أن تميّز بين الأمرين.

المشكلة، الآن، تتلخّص في الطموحات الزائدة لكلّ من الصدر والمالكي. فالأوّل رأى في نتائج الانتخابات الأخيرة التي أعطته 73 نائباً في البرلمان المؤلّف من 329 مقعداً، فرصةً لاختصار تمثيل الشيعة في شخصه. وإذا كان قد قبل بانضمام فصائل شيعية أخرى إلى الحكومة، فهو أراد هذه المشاركة شكلية، أكثر منها فعلية؛ بينما استغلّ الثاني رفْض الفصائل الشيعية الأخرى هذه المشاركة الشكلية، ليطرح نفسه بديلاً، باعتبار أنه يملك العدد الأكبر من النواب بين فصائل «الإطار التنسيقي»، ما يجعل هذه الفصائل محرجة في رفْض ترشيحه، أو ترشيح مَن يمثله لرئاسة الوزراء. وهكذا، جاء ترشيح السوداني الذي تولّى مناصب وزارية عديدة في حكومة المالكي الثانية، وكان عضواً في «حزب الدعوة» الذي يتزعّمه الآخير، الأمر الذي اعتبره الصدريون استفزازاً لهم، ودفعهم إلى التحرّك على نحو مفاجئ، علماً أن تحرّكهم هذا كان مؤجلاً، إلى ما بعد تشكيل الحكومة من قِبَل «الإطار التنسيقي»، وفشلها، وفق توقُّع التيار.

لم يَعُد من الممكن الخروج من الأزمة الحالية في العراق إلّا بإعادة ترتيب وضْع المكوّن الشيعي بالكامل، وفق الأوزان التي أفرزتْها الانتخابات الماضية، أو تلك التي تفرزها انتخابات جديدة تتّفق الأطراف على إجرائها، بعد التفاهم على قانون جديد للانتخابات، وخاصة على طريقة فرز الأصوات، بعدما كان الفرز الإلكتروني السبب الأوّل في الاعتراض على نتائج العملية الأخيرة. ولكنّ النقطة التي وصلت إليها الأوضاع، أعادت بالفعل تعديل ميزان القوى لمصلحة الصدر. فشعار الإصلاح الذي يرفعه، يحظى بشعبية جارفة في البلاد، بسبب الفساد المستشري، كما أنه نجح في إظهار إصرار الفريق الشيعي الآخر على الحكومات التوافقية، على أنه تمسّك بصيغ حكومات المحاصصة السابقة. وجاءت التسريبات المنسوبة إلى المالكي لتوجّه ضربة إلى صورته، وتُضعف موقعه، ثم أتى حمله البندقية أيضاً، ليظهره في صورة المستعدّ للقتال، ما زاد في الإساءة إليه.

> لم يعد ممكناً الخروج من الأزمة الحالية إلّا بإعادة ترتيب وضع المكوّن الشيعي

وإعادة ترتيب الوضع الشيعي، لا يمكن أن تحصل من دون توافق داخل المكوّن على موقع العراق الإقليمي، وهو عامل حاسم في استقرار الحُكم والبلد، وهو ما كان الصدر قد بعث برسائل واضحة إلى أنه يأخذه في الحسبان. ولذلك، يتواجد في بغداد حالياً قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال إسماعيل قاآني، للبحث في الوضع المتأزّم مع كلّ الأطراف، ولا سيما أن طهران تعتبر الاقتتال الشيعي، خطّاً أحمر، ويكفيها الاستهداف الأمني المباشر الذي ينطلق ضدّها من إقليم كردستان، وكذلك المخاطر المتأتية من التدخّل الخليجي الذي تتزايد مظاهره، بالاتفاق مع الأميركيين، وآخرها اتفاق الربط الكهربائي الخليجي مع العراق، كما التدخّل العسكري التركي في الشمال، فيما ظهر التهليل السعودي والإماراتي لما يجري في العراق، سريعاً على وسائل التواصل الاجتماعي، مع تحريض الصدر على عدم التراجع. ما يتبقّى هو إيجاد صيغة لحكومة عراقية تأخذ في الحسبان مطالب الصدر، وهواجس الآخرين، والتوازن القائم بين الطرفين، حيث يتمتّع الصدر بقوّة شعبية لا تُضاهى، بينما يملك الفريق الآخر قوّة عسكرية تضعه في موقع قوي، إذا ما ذهبت الأمور إلى مواجهة مسلّحة. ولذلك، قد تطول الأزمة الحالية، لكنها قد لا تتحوّل - بالضرورة - إلى نزاع مسلح.

مواجهة الشارع تتوسّع
الوساطات
لا تُحدث خرقاً

بغداد - سرى جياد

أقام أنصار «التيار الصدري» جداراً أسمنتيّة على أبواب مجلس النواب العراقي، وأغلقوا ثلاثة منها، وتركوا واحداً فقط استعداداً لما يبدو أنه اعتصام طويل في داخل المجلس لفرْض ما لم يستطع مقتدى الصدر فرضه من خلال المفاوضات الحكومية السابقة لخروجه من العملية السياسية واستقالة نوابه من البرلمان. هكذا، تعطّلت الحياة السياسية بكاملها، لتبقى الكلمة للشارع الذي ستجرى المفاوضات هذه المرّة على وقع النزال فيه بين التيار وقوى «الإطار التنسيقي»، التي دعت مساء أمس إلى التظاهر اليوم عند «المنطقة الخضراء»، احتجاجاً على ما عدّته محاولة «انقلاب على الشعب والدولة والعملية السياسية والانتخابات».

وما زاد الوضع تعقيداً، هو الغياب التامّ لقوات الأمن العراقية التي تأتمر بأوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس حكومة تصريف الأعمال مصطفى الكاظمي، ما أثار اتهامات للأخير بأنه يريد، من خلال السماح لأنصار مقتدى الصدر باحتلال البرلمان، الاستفادة من تعطيل الحياة البرلمانية للبقاء مدّة أطول في الحُكم، وإبقاء حظوظه في تشكيل الحكومة المقبلة قائمة، باعتبار أن نجاح قوى «التنسيقي» في تشكيل حكومة جديدة بالاتفاق مع المكوّنات الأخرى، يضع حدّاً لحياته السياسية. كما أثار شبهات بأن الأميركيين، الذين يملكون نفوذاً داخل تلك القوات، وحلفاءهم الخليجيين، يسعون إلى تأجيج نار الفتنة بين الشيعة في وجه طهران، وخاصّة أن التحريض على هذا الاقتتال، وتعبيرات الشماتة، ملأت وسائل التواصل الاجتماعي في كلّ من السعودية والإمارات، في حملة بدت منسّقة ومدفوعة من سلطات هذَين البلدين. وواكبت الصحافة السعودية هذه الحملة باستعجال الحديث عن صراع شيعي - شيعي.

الخلاف بين الفصائل الشيعية المختلفة في العراق، ليس جديداً، وهو لا ينحصر بالخلاف بين «التيار الصدري» وقوى «الإطار التنسيقي»، وإنّما توجد خلافات حتى داخل الإطار نفسه، كما يمكن تسجيل تباينات داخل التيار نفْسه على طريقة معالجة الأزمة، وإن كان لا صوت يعلو فوق صوت مقتدى. وثمّة قوى شيعية في الوسط بين الجانبين، تسعى حالياً للتوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة، لا يبدو مستحيلاً - على رغم تعاظم مخاطر الدخول في اقتتال دام -، خاصّة أنّ أيّاً من القوى المعنيّة لا يريد الذهاب إلى الاقتتال، ومن بينها «التيار الصدري». لكن المواقف لا تزال إلى الآن متصلّبة، ومن بينها اعتبار الصدر، في تغريدة أطلقها مساء أمس، أن «الثورة العفوية التي حرّرت المنطقة الخضراء كمرحلة أولى، لهي فرصة ذهبية لكلّ مَن اكتوى بنار الظلم والإرهاب والفساد والاحتلال والتبعية»، وأنه «إذا تمّ تفويت هذه الفرصة، فليس لي إلّا الدعاء والبكاء على نهاية العراق التي باتت قريبة».

> غياب قوات الأمن يثير اتهامات للكاظمي باستغلال الاحداث للبقاء في منصبه مدّة أطول

أما في شأن احتمالات التوصّل إلى حلّ للأزمة من خلال الجهود السياسية الجارية، فيعتقد القيادي في «ائتلاف النصر» الذي يتزعّمه رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، أحمد الونداي، أن «الأمور ما زالت تحت السيطرة إلى الآن»، موضحاً، في حديث إلى «الأخبار»: «(إنّنا) نعوّل على حكمة القادة في التواصل والحوار لرأب الصدع الموجود بين الفرقاء». ويرى أن «التظاهرات، بطبيعتها، هي حقّ سلمي كفله الدستور العراقي، وهي ممارسة ديموقراطية، شريطة ألّا تخرج عن إطارها السلمي والقانوني. واليوم، العملية السياسية العراقية تمرّ بمنعطف خطير يحتاج إلى إرادة سياسية جامعة لإنقاذ البلد من المآلات المجهولة. الجميع يدرك مدى خطورة الانقسام، وخاصة بين أطراف المكوّن الاجتماعي الأكبر». إلّا أن الونداي يطالب «القوات الأمنية بحماية مقارّ الأحزاب والمؤسسات، فهي نافذة على بين الطبقة السياسية والعامة كافة. ولهذا، يتطلّب الأمر جهداً أكبر للحفاظ عليها».

ما يجري يضع البلد في دوامة الفوضى (أ ف ب)

وعن الموقف من تحرّك «التيار الصدري»، يشير إلى أن «التيار جزء مهمّ من العملية السياسية، سواء كان داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها. والمطلوب من الجميع أن يتحلّوا بروح الإيثار وأن يتّفقوا على ماهيّة المرحلة المقبلة، لأن البلد لا يتحمّل منزلقات خطيرة. وننتظر مخرجات الفريق التفاوضي الذي شكّله الإطار التنسيقي لغرض تشكيل الحكومة المقبلة، مع باقي الفرقاء السياسيّين، مع التأكيد على عدم المضيّ بأيّ معادلة حكم إقصائية، وأن تكون الرؤية القادمة إنقاذية للبلد». ويسجّل الوندي أن «السيد الصدر لديه وجهة نظر في ما يخصّ تشكيل الحكومة والوضع السياسي الحالي، وهذا يتطلّب حكمة أبوية من الجميع لمناقشتها والاستفادة منها في تشكيل الحكومة المقبلة، وأكد عليها هو من خلال خطابه في صلاة الجمعة الأخيرة، والتي تشترك بشكل كبير مع المبتنيات السياسية لكثير من قوى الإطار التنسيقي، ومن ضمنها ائتلاف النصر وتحالف قوى الدولة الوطنية».

من جهته، يرى الباحث السياسي، عمر ناصر، القريب من «تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، أن «الخلاف الشيعي - الشيعي وصل إلى مرحلة حرجة، وينبغي للقائمين على المطبخ السياسي، والحكماء من كتل سياسية وأحزاب، وأيّ محاولات لضرب أبناء الوطن، لأن هنالك أطرافاً خارجية تسعى إلى اقتتال داخلي منذ أن انتهت الانتخابات»، مضيفاً لـ«الأخبار»، إن «تيار الحكمة لم ينتقِ هذا العنوان اعتباطاً، لأنه يتمتّع بالحكمة وضبط النفس، والدليل على ذلك تغريدة السيد عمار الحكيم الأخيرة التي امتصّ بها غضب الكثير من جماهيره وجماهير الآخرين».

في المقابل، يرى القيادي في «ائتلاف دولة القانون»، الذي يتزعّمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، زهير الجلبي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «التظاهرات هي استمرار لعملية انقلاب بدأت بتزوير الانتخابات وبعدها جلسة الأكفان. وعندما عجزوا عن تشكيل الحكومة، انسحب التيار لتنفيذ الخطّة الأخرى بالتعاون مع شركائه في تحالف السيادة والحزب الديموقراطي الكردستاني. الموضوع أكبر من الفتنة، وهو إنهاء العملية السياسية وسحب السلطة من الشيعة. لا نوري ولا مقتدى. أمّا موقف دولة القانون فهو محاولة احتواء الأزمة مع شركائه في الإطار التنسيقي بالطرق السلمية. وبنظري لم يفلحوا لأنه انقلاب وليس خلافاً».

اليمن

ارتفاع حظوظ التمديد:
صنعاء ترهن الهدنة بالرواتب

صنعاء - رشيد الحداد

على رغم فشل الأمم المتحدة في فرْض بنود الهدنة على مدى الأشهر الأربعة الماضية، هناك اتجاه نحو تمديدها، هذه المرّة، بشروط صنعاء. وأفاد أكثر من مصدر تحدّث إلى «الأخبار»، بأن جهوداً دبلوماسية بُذلت من قِبَل أكثر من طرف إقليمي ودولي، لإقناع الأطراف اليمنيين بالقبول بعرض الأمم المتحدة تمديدَ الهدنة، قبل انتهاء مفعول التهدئة القائمة؛ إذ تولّى ممثّلون عن الاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا بالإضافة إلى سلطنة عمان، مهمّة التواصل مع صنعاء، فيما قام فريق أميركي - بريطاني بالضغط على التحالف السعودي - الإماراتي وحكومة عدن، للقبول بمقترح المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ. وبحسب هذه المصادر، فإنّ صنعاء «حدّدت سقْف موافقتها على تمديد الهدنة، بفتح كامل للطرق ورفع كامل للحصار المفروض على ميناء الحديدة ومطار صنعاء، وبالتزام التحالف والطرف الآخر بصرْف رواتب موظّفي الدولة بصورة شهرية دون تلكؤ». وفي هذا الإطار، رأت مصادر سياسية أن موقف «المجلس السياسي الأعلى» اتّسم بالمرونة في ما يتعلّق بالمطالب الأممية الهادفة إلى تمديد الهدنة، وأن «السياسي الأعلى» حمَّل المبعوث الأممي، في آخر زيارة له إلى صنعاء، مطلع الشهر الماضي، عدّة ملفّات ذات طابع إنساني لا يمكن تجاوزها كصرف رواتب الموظّفين. وعلى مدى الأسابيع الماضية، أبدت صنعاء استعدادها لتوسيع الهدنة من خلال إضافة بنود جديدة، على رأسها بند صرف رواتب 750 ألف موظّف يواجهون عقاباً جماعيّاً من قِبَل الحكومة الموالية لـ«التحالف» منذ أيلول عام 2016.

وبحسب مراقبين، فإن موافقة صنعاء على مقترح تمديد الهدنة، مرهونة بنجاح المبعوث الأممي في البتّ في مسألة رواتب الموظّفين، إلّا أن المؤشرات حول موافقة الأطراف الأخرى، وخاصة «المجلس الرئاسي» في عدن، لا تزال غامضة، على رغم حصول غروندبرغ على موافقة مبدئية في شأن تمديد الهدنة دون الالتزام بصرف الرواتب خلال زيارته عدن التي انتهت الجمعة. وقالت وكالة «سبأ» - نسخة الرياض، إن «الرئاسي» عقد اجتماعاً، السبت، مع قيادات عسكرية وأمنية ناقش خلاله مقترحاً أمميّاً حول الهدنة السارية في البلاد، والإطار المقترح لتمديدها، ولم يصدر عنه أيّ قرار في شأن الموافقة على ما جاء في المقترح.

وعلى هذا النحو، قالت مصادر دبلوماسية في صنعاء، إن المقترح الجديد الذي قدّمة المبعوث الأممي إلى أطراف الصراع اليمنيين، يتضمّن تمديد الهدنة الإنسانية والعسكرية لمدّة ثلاثة أشهر، على أن يُعوّض عدد الرحلات التجارية الدولية من وإلى مطار صنعاء، وأن تُفتح مسارات جديدة للرحلات التجارية الجوية، مطالباً بضمان عدم اعتراض السفن القادمة إلى ميناء الحديدة من قِبَل «التحالف». لكنّ صنعاء تضع بند صرف رواتب موظّفي الدولة، كمطلبٍ رئيس لتمديد الهدنة.

يتضمّن المقترح الأممي تمديد الهدنة لمدّة ثلاثة أشهر (أ ف ب)

فلسطين

هذه هي المرّة الأولى التي تشير فيها «كتائب القسّام» بوضوح، وبعد ثماني سنوات على أسْر الجنديَّين الإسرائيليَّين هدار غولدن وشاؤول آرون، إلى أن أحدهما قد يكون حيّاً. وعلى أمل أن يدفع ما تقدَّم في اتجاه صفقة تبادل مع العدو تلبّي شروط حركة «حماس»، أكدت «القسّام» أن أحد جنودها استُشهد في قصف إسرائيلي خلال معركة «سيف القدس»، أثناء حراسته أحد الجنديَّين الأسيرَين، فيما أصيب ثلاثة آخرون، وهو عدد يُخصَّص عادةً لحراسة الأحياء

تلميحات إلى «حياة» أسير: المقاومة تحرّك مياه التبادل

غزة - رجب المدهون

في الوقت الذي تستعدّ فيه دولة الاحتلال لإقامة احتفالية تمجّد جنودها المفقودين في قطاع غزة، تزامناً مع الذكرى الثامنة لأسْر الجنديّ هدار غولدن شرقيّ مدينة رفح خلال حرب عام 2014، كشف الجناح العسكري لحركة حماس، «كتائب القسام»، عن استشهاد أحد عناصره في قصف إسرائيلي خلال معركة «سيف القدس»، أثناء حراسته لأحد الجنديَّين الأسيرين لديها. وقالت الكتائب، في تغريدة مقتضبة للناطق باسمها، أبو عبيدة: «في الذكرى الثامنة لمعركة العصف المأكول؛ والتي أسرت خلالها كتائب القسام جنديَّين صهيونيَّين، سمحت قيادة القسام بالكشف عن تعرّض أحد الأماكن خلال معركة سيف القدس، العام الماضي، لقصف صهيوني أدّى إلى استشهاد أحد مجاهدي وحدة الخلْ وإصابة ثلاثة آخرين أثناء قيامهم بمهمّة حراسة أحد الجنديين»، لافتاً إلى أن تحفُّظ «القسام» على الكشف عن اسم الشهيد في هذه المرحلة أسبابه «أمنية»، على أن يُعلن عنه لاحقاً «عندما تكون الظروف مواتية».

> كشفت «القسام» عن استشهاد أحد عناصرها أثناء حراسته لأحد الجنديَّين الأسيرَين

رسالة «القسام» حملت، هذه المرّة، إشارةً واضحة إلى أن أحد الجنديَّين، وهما: هدار غولدن وشاؤول آرون، لا يزال على قيد الحياة، إذ إن استشهاد أحد عناصر «القسام» وإصابة ثلاثة آخرين خلال حراستهما، يبيّن أن هذا العدد مخصّص لتوفير حماية لأسرى أحياء.

وتقيم عائلة الجندي هدار غولدن، ظهر يوم غدٍ الثلاثاء، مسيرةً كبيرة عند أطراف حدود قطاع غزة تحت عنوان «الخيار الوحيد»، وذلك بعدما فقدت الخيارات في ظلّ تخلّي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن جنودها. واتهم تسور غولدن، شقيق هدار، حكومة الاحتلال، بالتخلّي تماماً عن إعادة أبنائها، مؤكداً «(أننا) سنحيي ذكرى مرور ثماني سنوات على أسْر هدار، ثماني سنوات من عدم اتّخاذ أيّ إجراء لإعادته إلى الوطن، إسرائيل لا تقاتل بشكل شامل من أجل جنودها، ونجد أنفسنا وحيدين، هذه دعوة إلى الجمهور بعدما فهمنا أنه، حتى في آخر أيّامها، تقرّر الحكومة تَرْك الجنود وراءهـا». وأضاف: «إسرائيل تخلّت عن جنودها، وهذه هي تداعيات صفقة شاليط، الدولة ببساطة تستسلم بالمعنى الكامل للكلمة، ثماني سنوات؟ هل يعقل هذا؟ بعد ثماني سنوات من اختطاف أخي على الجبهة في تسوك إيتان، لم تقاتل إسرائيل من أجله، ولم تتّخذ ولو إجراءً واحداً؟ تم إطلاق سراح ما يقرب من 600 من حركة حماس، وأدخلت إسرائيل 14000 عامل من غزة إلى إسرائيل في الأسبوع الماضي وحده، ليس من أجل الظروف الإنسانية، هناك صفقات تتمّ بشكل روتيني. أخي حرفياً موجود على أرض غزة، وممثّلو إسرائيل، رؤساء وزراء إسرائيل يدوسون عليه». وأضاف: «إطلاق سراح الإرهابيين ليس هو الطريقة الوحيدة لإعادة الجنود، هذه قضيّة لا تحارب فيها إسرائيل من أجل جنودها، ويأتي وضع يستوجب فيه عليها الاستجابة لمطالب حماس». ووفقاً لغولدن: «مَن يريد الانضمام إليّ ومن لا يزال يهمّه الأمر، أنا سأخرج مع عائلتي، إسرائيل بطريقة فاضحة ومخالفة لقيم الدولة تترك خلفها الجنود، وببساطة لا تقاتل من أجلهم، أناشد جميع المواطنين للقتال من أجل الجنود». واختتم غولدن، قائلاً: «جميع قادة الأمن قالوا لنا إن الجنود المختطفين لم يكونوا جزءاً من المفاوضات بعد لذا فليتوقّفوا عن البكاء من أجل إيتسيك سعاديان الذي رموا به هو أيضاً وتخلّوا عنه، إنه نوع من سراح الإرهابيين، والشعور هو أنهم ببساطة يدوسون على جنود الجيش الإسرائيلي يوماً بعد يوم، ولم يدعوهم بأيّ شكل من الأشكال، لأنه عندما تترك وراءك جنوداً خلافاً للروح الإسرائيلية، فإنك تخون قيم الدولة. ولهذا، نحن سنكون هناك... لأننا تُركنا وحدنا

رسالة «القسام» حملت إشارة واضحة إلى أن أحد الجنديَّين لا يزال على قيد الحياة (أ ف ب)

تقرير

عدّاد القتلى يتصاعد: السويداء مسرحاً للتصفيات

السويداء - الأخبار

كشفت مصادر، لـ«الأخبار»، عن اجتماعات متواترة بين شخصيات دينية، وأخرى بين وجهاء محافظة السويداء، لاحتواء الموقف، بعدما قامت فصائل مسلّحة بتصفية ستّة من عناصر مجموعة راجي فلحوط، الذي قيل إن مصيره لا يزال مجهولاً، على رغم أن ثمة روايات كثيرة تحدّثت عن اعتقاله إثر فراره من مقرّ إقامته في بلدة عتيل، قبل اقتحامه والسيطرة عليه من قِبَل هذه الفصائل.

ومع قتل 6 من أصل 20 عنصراً اعتُقلوا على يد الفصائل، وعلى رأسها «حركة رجال الكرامة» و«قوّة مكافحة الإرهاب»، وصل عدد قتلى مجموعة فلحوط، إلى 18. وتمّت عمليّة التصفية، بحسب مصادر «الأخبار»، عند الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة الماضي، بالقرب من دوار المشنقة، حيث وجد السكان جثث ستة أشخاص قُتلوا بإطلاق النار عليهم من مسافة قريبة، فيما بدا على جثث هؤلاء آثار تعذيب. ومن بين القتلى الستة، بثّت «قوّة مكافحة الإرهاب» لأحدهم، تسجيلاً مصوّراً يعترف فيه بارتكاب جرائم لصالح فلحوط. وبعد سؤال «الأخبار» لعدّة مصادر، تبيّن أن الجناح العسكري لـ«حزب اللواء»، المتّهم بالتعامل مع إسرائيل، سلّم المدعو رائد كمال الدين إلى الشيخ ليث البلعوس، الذي ورث منصب أبيه وحيد، قائداً لفصيل مسلّح يعادي دمشق. إلّا أن البلعوس الابن تنصّل من المسؤولية عن عملية التصفية، بإعلانه للمقرّبين منه تسليمَ كمال الدين لعائلات قتل منهم أشخاص على يد عصابة فلحوط.

في هذا الوقت، واصلت «حركة رجال الكرامة» التي يقودها الشيخ يحيى حجار (أبو حسن)، عمليات المداهمة في عتيل وبلدات أخرى، بحثاً عمّن تسمّيهم «بقايا عصابة فلحوط»، ليصل إجمالي مَن تم اعتقالهم إلى 20 شخصاً، سُلّم ثلاثة منهم إلى آل الكويل في مدينة شهبا للاقتصاص منهم. إلّا أن وجهاء العائلة قرّروا عدم التورّط في «حمام الدم» الذي تشهده السويداء، وقاموا بتسليم اثنين منهم إلى النيابة العامة في السويداء، وأطلقوا سراح الثالث لكونه مصاباً.

وبالعودة إلى مصير فلحوط، أفادت مصادر «الأخبار» بأن حديث الفصائل عن «مصير مجهول» للرّجل غير منطقي؛ فالأخير انسحب مع عناصره نحو عتيل بعد خسارة مقرّه في بلدة اسليم، إلّا أن عتيل عموماً ومقرّه فيها خصوصاً، تعرّضا لحصار من قِبَل الفصائل قبل أن تتدخّل «قوة مكافحة الإرهاب» لتشارك في اقتحام المقرّ. وبعد إعلان نبأ اعتقاله - وهو شخصية معروفة بالشكل لعموم سكان السويداء - عادت الفصائل لتقول إنه لم يُعتقل، وهو ما يرجّح فرضيّة أن فلحوط اعتُقل على أيدي «قوّة مكافحة الإرهاب» التي يحتمل أن تسلّمه لـ«التحالف».

واللافت في الحراك الأخير، هو الانتقال إلى العلنيّة في العلاقة بين فصيل مثل «رجال الكرامة» وليث البلعوس، مع فصيل «مكافحة الإرهاب»، الذي يقدّم نفسه على أنه جناح عسكري لـ«حزب اللواء»؛ والأخير، لا يخفي علاقته وتنسيقه مع «التحالف الدولي»، بحجّة محاربة الإرهاب وتهريب المخدرات، كما أن شبهة التمويل الإسرائيلي شبه مثبتة على الحزب الذي يفضّل القائمون عليه العمل من خارج الأراضي السورية لضمان استمرارية عملهم.

> لم يصدر عن أيّ شخصية دينية أو مجتمعية أيّ تعليق على عمليات التصفية الجسدية التي وقعت

وحتى الآن، لم يصدر عن أيّ شخصية دينية أو مجتمعية أيّ تعليق على عمليات التصفية الجسدية التي وقعت على يد الفصائل، لكنّ متابعين يطرحون تساؤلات حول سبب عدم قيام الأخيرة بتسليم المعتقلين للمؤسّسات الأمنية السورية. كما تُطرح علامات استفهام حول قيامها بتصفية الأسرى، في ما يُعدّ خرقاً للقانون الدولي للحرب. ومن هنا، يرى متابعون أن هذه الجماعات، التي تقدّم نفسها على أنها تشكّلت لحماية السويداء، باتت تُظهر جنوحاً معلناً إلى تقديم العشائرية على ما سواها من قوانين.

تُظهر جماعات السويداء جنوحاً معلناً إلى تقديم العشائرية على ما سواها من قوانين (من الويب)

أزمة غزة المالية تشتدّ: عودة إلى التسخين

غزة - يوسف فارس

لم يَدم استقرار الرواتب الحكومية في غزة طويلاً؛ فبعد عدّة أشهر من محافظة الموظّفين على نسبة 60% من راتبهم، بحدّ أدنى قدره 1800 شيكل ($530)، عاد الحديث، أخيراً، عن أزمة مالية جديدة تقاسيها الحكومة، ستؤثّر على نسبة صرف الدفعة الشهرية. وبحسب رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، سلامة معروف، فإنه، في ظلّ الإيرادات الحالية، «من المستحيل المحافظة على نسبة صرف رواتب الموظفين على حالها»، موضحاً، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الحكومة اضطرّت في خلال أزمة الغلاء العالمية إلى التدخّل المباشر لدعم بعض السلع الأساسية، ولا سيما الوقود الذي يشكّل أحد الروافد المهمّة للموازنة الحكومية، وأسهم ذلك في تناقص الواردات، ما اضطرّ وزارة المالية إلى الاقتراض من المصارف المحلية لتغطية فاتورة الرواتب». ولفت معروف إلى أن «الزيادة على سعر كوب السولار دولياً، وصلت إلى 710 دولارات لكل كوب، ما يعني أن ثمة زيادة على السعر بواقع 100%، فيما لم تتجاوز الزيادة في السوق المحلية هامش الـ 14%، وذلك لأن الحكومة في غزة تحمّلت الفارق».

ووسط الجدل الذي تسبّب به الحديث عن تقليص صرف رواتب الموظفين الشهر الجاري، أكد معروف أن من المقرّر أن يتمّ، في اليومين المقبلين، «وضْعُ النقاط على الحروف»، إذ لم يُحدَّد بعد ما ستؤول إليه نسبة الصرف حتى الآن. لكن نقيب الموظفين في غزة أكد أنه تواصل مع رئاسة لجنة «متابعة العمل الحكومي» التي «أكدت عدم وجود قرار حتى اللحظة بتخفيض نسبة الرواتب»، مطالباً إيّاها بأن لا يكون حلّ الأزمة المالية على حساب الموظّفين. ومع أن اللجنة أعلنت اتباع ما سمّته «خطّة تقشّف» لتجاوز الأزمة القائمة تتضمّن تخفيض النفقات التشغيلية لمختلف الوزارات ووقف بعض المشاريع التطويرية، إلّا أن الخبير الاقتصادي، محمد أبو جياب، توقّع أن لا تستمرّ الأزمة المالية طويلاً. وقال، في حديثه إلى «الأخبار»: «ستراوح المالية في غزة خلال المدّة القادمة من دعم منتجات رئيسيّة كالقمح والوقود الذي انخفض سعره عالمياً. وعليه، من المتوقّع أن تعود إلى واقعها المالي المعتاد، بعدما كانت تفقد 17 مليون شيكل شهرياً في ملفّ المحروقات، وهو ما دفعها إلى الاستدانة من المصارف خلال الأشهر الثلاثة الماضية لسدّ العجز».

ومع ذلك، نوّه أبو جياب إلى أن السياسات المالية في القطاع لا تحظى بأيّ بُعد استراتيجي، إذ إن الحكومة لا تمتلك صندوقاً استثمارياً ولا مشاريع مستدامة تؤمّنها في أوقات الأزمات، ما يعني أن سياسة الأزمات المتجدّدة والمستمرّة منذ سنوات لن تشهد تغييراً في المدى المنظور.

منذ عام 2013، لم يتقاضَ موظّفو الحكومة في غزة رواتب كاملة (أ ف ب)

يذكر أنه، منذ عام 2013، لم يتقاضَ موظّفو الحكومة في غزة رواتب كاملة، إذ أسهم عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي، وإغلاق الأنفاق التجارية الحدودية مع مصر، في تجفيف قدْر كبير من الواردات المالية، ما دفع الحكومة إلى تقليص نسبة الصرف إلى 40%، بحدّ أدنى قدره 1000 شيكل، كان يتقاضاها الموظّفون مرّة كل 50 يوماً، قبل أن تتحسّن نسبة الصرف في عام 2014 لتصل إلى 45%، ثم إلى 50% عام 2017، وكانت الزيادة الفارقة في نسبة الراتب في عام 2021، عندما بلغت نسبة الصرف - للمرّة الأولى منذ تسع سنوات - 60%، بحدّ أدنى قدره 1800 شيكل، فضلاً عن انتظام فترة صرف الرواتب بواقع مرّة كل 30 يوماً، علماً بأن عدد الموظفين التابعين للحكومة في غزة يبلغ 50 ألف موظف، يعملون في القطاعَين المدني والعسكري.

> ترجّح مصادر مقرّبة من المقاومة أن تشهد الأيام المقبلة إعادة تدريجية لتسخين الميدان

وتشكّل جباية الضرائب على البضائع المستوزدة عبر معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، عماد الموازنة الحكومية؛ وقد واجهت لجنة «متابعة العمل الحكومي» في القطاع انتقادات شعبية واسعة إثر قيامها برفع الضرائب على السلع الاستهلاكية، ولا سيما الملابس والأقمشة، فيما تذرّعت وزارة الاقتصاد بأن الهدف من التعليمات الجديدة هو «حماية المنتَج الوطني». وعلى وقع الأزمة المالية، رجّحت مصادر مقرّبة من المقاومة أن تشهد الأيام المقبلة إعادة تدريجية لتسخين الميدان، إذ من المتوقّع العودة إلى فعاليات إطلاق البالونات الحارقة تجاه الأراضي الزراعية المحيطة بغلاف غزة، فيما قال عضو المكتب السياسي لـ«حماس»، حسام بدران، إن الحركة أبلغت جميع الوسطاء، وفي مقدّمهم مصر وقطر: «(أننا) وشعبنا سنكسر الحصار بكل الوسائل وبأيّ ثمن وقد يصدر في الأيام المقبلة إعلان من القيادة العسكرية بخصوص هذا الأمر». وكان عضو المكتب السياسي لـ«حماس»، خليل الحية، قد قال على هامش لقاء نخبوي، الأسبوع الماضي، إن «حصار غزة يُراد منه كسْر إرادة شعبنا بسبب مقاومتنا التي صنعت معادلات ضدّ الاحتلال»، مشدداً على أنه «لا يمكن قبول بقاء شعبنا جائعاً، لأن الانفجار في مثل هكذا ظروف ليس مستبعداً».

تصفيات كأس العالم

شهر حاسم للبنان منتخب السلّة على أعتاب المونديال

عام حافل بالاحداث يعيشه منتخب لبنان الاول في كرة السلة. وبعد الفوز ببطولة العرب في شباط الفائت، وتقديم بطولة مثالية في آسيا خلال الاسابيع القريبة الماضية، يبدأ المنتخب بعد أيام قليلة تحضيراته «للنافذة الرابعة» من تصفيات كأس العالم المقرّرة في أيلول من العام المقبل في كل من اليابان وإندونيسيا والفيليبين

حسين سمور

ست مباريات متبقّية لمنتخب لبنان لكرة السلة في تصفيات كأس العالم، مقسّمة على «ثلاث نوافذ». المنتخب الذي يُعتبر واحداً من الأفضل في تاريخ كرة السلة اللبنانيّة يواجه الفيليبين على أرضه في الخامس والعشرين من الشهر الجاري، قبل أن يرحل في 29 آب أيضاً إلى الهند لمواجهة أصحاب الأرض في مهمة سهلة نسبياً. مباراتان قد تكونان حاسمتين في مشوار التأهل إلى المونديال، إذ إن الفوز بهما يعني وصول لبنان إلى «التظاهرة العالمية»، وبالتالي استعادة ذكريات 2002 و2006 و2010 حين حجز لبنان مكاناً له بين كبار العالم في كرة السلة.

مباراتا الفيليبين والهند تندرجان ضمن «النافذة الرابعة» من التصفيات المونديالية، ويلعب «رجال الأرز» على أرضهم مع نيوزيلندا والهند في 10 و13 تشرين الثاني المقبل ضمن «النافذة الخامسة»، قبل أن يعودوا ويواجهوا في «النافذة السادسة» والأخيرة خلال شباط 2023 كلاً من الفيليبين ونيوزيلندا خارج الديار. ويحتلّ لبنان المركز الثاني في المجموعة الأولى برصيد 7 نقاط خلف نيوزيلندا (8)، وأمام الأردن (6)، وتتأهل أول ثلاثة منتخبات مباشرة الى كاس العالم من المجموعتين الآسيويتين. إذا

حلّ لبنان وصيفاً في بطولة آسيا الأخيرة (FIBA)

حلّت الفيليبين في أحد المراكز الثلاثة الأولى يتأهل صاحب المركز الرابع أيضاً لتكون بذلك7 منتخبات آسيوية في المونديال).

مباريات ست، ستكون الأهمية الكبرى فيها لمواجهتي آب الحالي، وذلك لحسم بطاقة العبور إلى المونديال. هذه المهمة لن تكون صعبة على المنتخب الذي يقدم نتائج مميزة تحت قيادة المدرب جاد الحاج. الأخير نجح بإيجاد توليفة تجمع بين الشباب والخبرة في المنتخب، وهو غيّر كثيراً من فلسفة الفريق الذي بات يعتمد على السرعة أولاً، والدفاع القوي والمتماسك ثانياً. المنتخب المتجدد أحرز لقب بطولة العرب في شباط الفائت بعدما تجاوز تونس القوّية في النهائي (72 . 69)، قبل أن يعود ويقدم أداء مميزاً في التصفيات المونديالية بفوزه في ثلاث مباريات من أصل أربع. وكانت نقطة التحول الكبيرة في أداء لبنان خلال بطولة آسيا الأخيرة التي احتضنتها

> يواجه لبنان الفيليبين والهند خلال شهر آب الجاري ضمن التصفيات المونديالية

إندونيسيا. لبنان فاز في 5 مباريات، وخسر السادسة وهي النهائي أمام العملاق الاسترالي بفارق نقطتين فقط (75 . 73). وكان الأهم خلال بطولة آسيا هو كسر لبنان لمعادلة نيوزيلندا، إذ تفوّق عليها في الدور الأول بنتيجة (86 . 72) قبل أن يُقصي «التنين الصيني» في ربع النهائي (72 . 69). والمنتخب فاز أيضاً في مباراته الأولى على نظيره الفيليبيني بفارق 15 نقطة (75 . 80)، وهو ما يعطي مؤشراً إلى أن مباراته الأولى المقبلة في التصفيات أمام الفيليبينيين لن تكون صعبة، قبل أن يرحل لمواجهة الهند الضعيفة على مستوى كرة السلة.

وفي وقت سيغيب اللاعب الشاب يوسف خياط (19 عاماً) عن «النافذة الرابعة» بسبب التحاقه بفريق جامعة ميشيغان الأميركية، ستعطي عودة أمير سعود دفعة معنوية جيدة للمنتخب، مع تألق كلّ من وائل عرقجي (أفضل لاعب في بطولة آسيا) وعلي حيدر، إضافة الى سيرجيو الدرويش الذين أثبتوا علوّ كعبهم في البطولة القارية، وفرضوا أنفسهم أمام منتخبات كانت لسنوات طويلة الأفضل على مستوى آسيا والعالم.

المنتخب يمتلك الأسماء المميزة، وهو اليوم في أعلى جهوزية نفسية وبدنية بعد النتائج الكبيرة أخيراً، والأكيد أن لقاءات شهر آب الجاري لن تكون أصعب من تلك التي لُعبت سابقاً، كما أن حلم الوصول إلى المونديال بالنسبة إلى اللاعبين سيكون أفضل حافز ممكن من أجل تقديم الأداء المثالي، وتحقيق النتائج الإيجابية.

الكرة اللبنانية

«SAS» يستعيد لقب سيدات لبنان

استعاد فريق نجوم الرياضة «SAS» لقب بطولة لبنان لكرة القدم للسيدات بعد فوزه في الأسبوع الأخير من البطولة على الصفاء حامل اللقب 2-1 على ملعب بحمدون. خطفت سيدات اللقب في الأسبوع الأخير بعد أن دخلن إلى اللقاء وليس أمامهن سوى الفوز. فالصفاء كان يتصدر الترتيب برصيد 32 نقطة وبفارق نقطة وحيدة عن «SAS» الثاني. وكان الصفاويون يحتاجون للتعادل فقط كي يحرزوا اللقب، لكنهم اصطدموا بفريق عنيد حضر إلى بحمدون للفوز فقط. فلاعبات «SAS» تقدمن 0-2 في الشوط الأول عبر ناتالي العبد ورنا المقداد في الدقيقتين 23 و30. وفي الشوط الثاني قلصت لاعبات الصفاء النتيجة من ركلة جزاء سجلتها سينثيا صالحة رافعة رصيدها إلى 20 هدفاً في البطولة لتتوج بلقب هدافة الدوري. لكن زميلاتها عجزن عن تسجيل هدف التعادل وإبقاء اللقب في خزائن الصفاء، لتنتهي المباراة 2-1 لصالح «SAS».

ومع انتهاء البطولة يفتح الاتحاد اللبناني صفحة المنتخب الأول للسيدات الذي سيعاود تمارينه غداً على ملعب النجمة استعداداً لخوض منافسات بطولة غرب آسيا التي ستقام في الأردن من 29 آب وحتى 6 أيلول بمشاركة منتخبات الأردن والإمارات وفلسطين وسوريا ولبنان.

(الأخبار)

انتزع «SAS» اللقب من الصفاء في الاسبوع الاخير (موقع الاتحاد اللبناني لكرة القدم)

حول العالم

ايندهوفن بطل «السوبر الهولندية»

أحرز أيندهوفن «الكأس السوبر» الهولندية في كرة القدم للمرة الثالثة عشرة في تاريخه، بفوزه المشوّق على غريمه أياكس أمستردام (5-3) على ملعب يوهان كرويف أرينا في أمستردام. وأمام حامل لقب الدوري، نجح رجال المدرب الجديد رود فان نستلروي، المتوّجون بلقب الكأس، بالتفوق بفضل ثلاثية من لاعب الوسط غوس تيل، وهدفين للجناح كودي غاكبو واليافع تشافي سيمونز (19 عاماً) القادم من باريس سان جيرمان الفرنسي.

افتتح أياكس التسجيل بعد ربع ساعة بتسديدة قوية عبر ستيفن بيرخفين، لكنّ تيل سجّل ثنائية قبل الاستراحة (32 و45+2 برأسيتين من مسافة قريبة)، بعد تمريرتين من غاكبو. وعاد أياكس بالنتيجة عبر البرازيلي الدولي أنتوني إثر هجمة مرتدّة (54)، لكنه فوجئ بهدفين لغاكبو في الدقيقتين (66) و(69). حاول أياكس مجدداً العودة عندما قلّص الفارق عبر لاعب الوسط الغاني محمد قدوس عند الدقيقة (72)، إلا أن لاعب أيندهوفن سيمونز سجّل الهدف الخامس قبل وقت قليل من نهاية اللقاء.

فوزان للريال وبرشلونة

اختتم ريال مدريد، بطل الدوري الإسباني ودوري أبطال أوروبا، جولته الأميركية الاستعدادية للموسم الكروي الجديد بالفوز على يوفنتوس الإيطالي (2-صفر) فجر أمس الأحد في ولاية كاليفورنيا.

وتحضيراً لخوض مباراة الكأس السوبر الأوروبية ضد أينتراخت فرانكفورت الألماني، بطل مسابقة «يوروبا ليغ»، في العاشر من آب الجاري، بدأ المدرب الإيطالي لريال مدريد كارلو أنشيلوتي المباراة ضد فريقه السابق يوفنتوس بنفس التشكيلة التي فازت في أيار الفائت على ليفربول الإنكليزي في نهائي دوري أبطال أوروبا. وأثمر خيار أنشيلوتي عن منح النادي الملكي فوزه الأول في جولته الأميركية التي بدأها بالخسارة أمام غريمه المحلي برشلونة (صفر-1) في لاس فيغاس، ثم بالتعادل مع كلوب أميركا المكسيكي (2-2) في سان فرانسيسكو. وخلال مباراة يوفنتوس التي حضرها قرابة 94 ألف متفرج سجّل كريم بينزيما ومارکو اسينسيو هدفَي الريال.

أما بالنسبة إلى قطب إسبانيا الآخر برشلونة، فقد حقّق الفوز على نيويورك ريد بولز الأميركي، ليختتم العملاق الكاتالوني جولته الصيفية الأميركية دون خسارة. وسجّل الجناح الدولي عثمان ديمبيليه هدف الافتتاح بعد أربعين دقيقة على ملعب ريد بول أرينا في هاريسون (نيوجيرسي) أمام 25 ألف متفرّج. وعزّز ممفيس ديباي النتيجة في الدقيقة 87، بعد خمس دقائق من طرد دانيال إيدلمان لاعب ريد بول نتيجة تدخل عنيف على اليافع بابلو تورّي. وفيما لم يسجل بعد، مهاجم برشلونة الجديد البولندي روبرت ليفاندوفسكي، عاد النادي الكاتالوني إلى إسبانيا مع ثلاثة انتصارات وتعادل من أربع مباريات في جولته. وكان قد تغلّب على إنتر ميامي الأميركي (6-0)، وعلى غريمه المحلي ريال مدريد (1-0)، وتعادل مع يوفنتوس الإيطالي (2-2).

استراحة

كلمات متقاطعة 4087

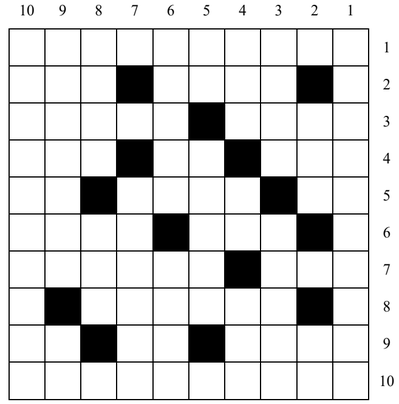

أفقيا

1- وزير دفاع أميركي في عهد الرئيس أوباما – 2- معامل شهيرة في ألمانيا للصناعات الثقيلة والأسلحة – مدينة فرنسية – 3- غير متوحش – مصيف عراقي – 4- مدينة فرنسية – حرف عطف – من الحيوانات – 5- نعم بالأجنبية – من جبال فلسطين – عائلة مؤلف إيرلندي راحل – 6- آخر حدود البحر – ذئب – 7- خلاف نهار – مدينة أثرية مصرية – 8- مدينة صحراوية في سوريا – 9- نستخرج الكهرباء – والد – نهر إيطالي – 10- مدينة مغربية

عمودياً

1- أغنية لأسمهان – 2- مدينة فرنسية – نعم بالأجنبية – 3- كفيل – صحيفة لبنانية محتجبة – 4- نحفر البئر – راحة اليد – أملك – 5- عكسها تهيّأ للحملة في الحرب – أعداد – 6- مدينة إنكليزية – قصة شهيرة للصحافي الراحل جورج ابراهيم الخوري – 7- قرية في اسكتلندا شهدت عمل إرهابي والمتهم الدولة الليبية – 8- يربح – عكسها مدينة فرنسية – 9- مدينة صينية – منخفض بالأجنبية – 10- شعوب جرمانية غزت بريطانيا العظمى في القرن الخامس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- موسوليني – 2- جرن – صنافير – 3- دق – صوف – هما – 4- فحص – سمير – 5- مزيّف – قم – لي – 6- شبل – ار – 11 – 7- مداخل – نعنع – 8- سربالي – 9- شوكينغ – أمي – 10- يوسف الصديق

عمودياً

1- مجدي مشموشي – 2- ورق – زيد – و و – 3- سن – فيلاسكس – 4- صحف – خريف – 5- لصوص – البنّا – 6- بنف – قر – أغلّ – 7- تا – سم – لن – 8- يفهم – أعياد – 9- يميلان – مي – 10- هراري – عقيق

sudoku 4087

9		7		6				1
	1			9			8	
		4			5	6		2
	4		3	5			2	
1		5	6					9
		8			9	3		
	7				8			3
		2		3			6	
8	9			2				7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4086

9	2	1	3	7	8	4	5	6
8	5	4	6	2	9	1	3	7
7	3	6	4	1	5	8	2	9
4	8	5	7	9	1	3	6	2
2	6	9	8	5	3	7	4	1
1	7	3	2	4	6	9	8	5
5	1	8	9	6	4	2	7	3
3	9	7	5	8	2	6	1	4
6	4	2	1	3	7	5	9	8

مشاهير 4087

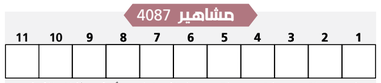

مخرج وكاتب ومخترع ومنتج سينمائي كندي عُرف بأفلام الأكشن والخيال العلمي. من أفلامه الضخمة «التايتانيك»

4+2+5+6+7 = نظام ألوان تلفزيوني ■ 3+9+10+1 = حقول خضر ■ 8+11 = عملة آسيوية

حل الشبكة العاطية: **هشام علي حافظ**

إعداد
نعوم مسعود

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إن لله وإن إليه راجعون
صدق الله العظيم
بقلوب يملأها الحزن والإيمان ننعى إليكم فقيدنا الغالي المغفور له بإذن الله الشاب
تيمور عبودي كامل عبد الرحمن
إثر حادث سير مفجع
والده المرحوم عبودي كامل عبد الرحمن
والدته ميرا كاظم الخليل
شقيقته لايا عبد الرحمن زوجة ستيفان رافيون
جداه المرحوم كامل عبد الرحمن
المرحوم كاظم الخليل
عمته غانا الداعوق وعائلتها
خالته السفيرة مها كاظم الخليل
زوجة طلال الشلبي وعائلتها
أخواله السفير خليل الخليل وعائلته
الأستاذ ناصر الخليل وعائلته
السيد كريم الخليل وعائلته
يصلى على جثمانه عصر يوم الثلاثاء الواقع فيه 4 محرم 1444هـ الموافق 2 آب 2022 في جامع الخاشقجي ويوارى الثرى في جبانة الشهداء.
تقبل التعازي قبل الدفن وبعده في قاعة الخاشقجي من الساعة الحادية عشر صباحاً حتى السادسة مساءً. وأيام الأربعاء والخميس 3 و4 آب في منزله في الحازمية ما بين الساعة الرابعة عصراً والسابعة مساءً.
الراضون بقضاء الله وقدره آل عبد الرحمن، الخليل، رافيون، الشلبي، حيدر وأبو ضهر.
ميرا 03959525، لايا 03322260، ناصر 03322250

إعلانات

اعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا العنداري
موجه الى المستدعى ضدهم: اولغا وانيزيو وايلينا ودليا ونلسون نجيب فارس، وهم من بلدة الشيخ محمد عكار أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2019/124 المقدمة ضدكم من المستدعين حبيب وجرجس فارس بوكالة المحامي رامي فارس، تدعوكم هذه المحكمة لاستلام الحكم الصادر عنها برقم 34 بتاريخ 2022/5/26، المتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 401 منطقة الشيخ محمد العقارية، عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة، على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى المبلغ المقدر من الخبير وتوزيع ناتج البيع والرسوم والنفقات على الشركاء كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

مبوب

مطلوب

مطلوب موظّف لصيانة ماكنات القهوة خبرة لا تقلّ عن 3 سنوات لمنطقة البقاع.
ت: 01/680680

سينما

صالح بكري في الفيلم

ميشال كمّون... قليل من الصدق مع بيروت!

شفيق طبارة

حتى لحظة كتابة هذه السطور، لم يبدأ بعد فيلم «بيروت هولدم» لميشال كمون ولم ينته. المخرج اللبناني عاجز من دنو النهاية، ناهيك بالشروع في القصة. «بيروت هولدم» لا يحتوي على شخصيات ولا قصة ولا أيّ شيء يمكن تسميته حبكة، لا يقدم أي سبب لمشاهدته، أي لا يوجد شيء داخل صوره. لا يفيد إن أسميناه «بيروت هولدم» فيلماً أو لا، لأنه في أحسن الأحوال أشبه بطاولة قراءة، منتج تجاري يُسمى ظلماً سينما. مشاهدة الفيلم في هذه الأحوال الاقتصادية الصعبة، تتطلّب رغبة كبيرة للتخلص من الأموال من أجل إضاعة ساعة ونصف ساعة من الحياة.

بعد أكثر من عقد على باكورته «فلافل» (2006)، عاد كمون إلى الصالات بفيلمه الروائي الثاني «بيروت هولدم» (كتابة وإخراجه) ليسرد لنا يوميات زيكو (صالح بكري) الذي أطلقَ سراحه للتوّ من السجن فيحاول بناء حياته من جديد. خسر زيكو شقيقه خلال وجوده في السجن بسبب سباق دراجات غير قانوني. عند خروجه، يحاول استعادة حبيبته كاول (رنا علم الدين)، يلتقي بأصدقائه (فادي أبي سمرا، زياد صعيبي وعصام بو خالد)، يحاول فعل ما يجيد فعله، أي الاحتيال والقمار والرهان في سباق الخيل. ينخرط في عمليات غشّ، يقيم علاقة عابرة مع امرأة (ريتا حايك)، يحاول استرجاع الأموال التي سلّفها إلى صديق كان مهدداً بالقتل إن لم يسدّد ما عليه، وإنقاذ صديق شقيقه (سعيد سرحان) من مصير أخيه. يحصل على المال بالاحتيال لينقذ والده، يقامر ويفتح مركزاً للتسلية. ولكن كل شيء ينقلب دوماً عليه، وفي النهاية وبطريقة سحرية فجّة غير قابلة للتصديق، وبقدرة قادر، تختفي كل العقبات وتُحل جميع المشاكل، وتهلّ علينا النهاية السعيدة، ويمطرنا زيكو بمونولوغ سطحي بينما يقود سيارته في شوارع بيروت.

الفيلم يشبه تماماً المقطع السابق المكتوب بركاكة. سيناريو الفيلم مكتوب فقط بكلمات، يفتقد إلى سحر السينما. لا مركز للقصّة، ولا إيقاع للفيلم. أدار كمون ظهره لفيلمه وللجانب المظلم من شخصياته الكثيرة إن وُجدت، ووضعها كما فيلمه في سياق غير مفهوم. مسار العمل بيّن عدم مبالاته بوجهة الأحداث. المهم أن يحصل شيء، أي شيء، وما يحدث بعد ذلك ثانوي. الشريط عبارة عن مزيج مثالي من اللاشيء، كأن كمون ابتكر تقنية اصطناعية لإنشاء نص يكمل نفسه تلقائياً. المشكلات لا تحصى، من سيناريو مكتوب بخفّة تحوّل إلى مشاهد سريعة جداً تتخللها أحاديث بين الشخصيات لا تتعدى أطول جملة فيها بضع كلمات. كأننا أمام مسابقة أسرع سؤال وجواب. فجأة ننتقل بين عالم سباقات الأحصنة إلى زواج وولادة ثم مستشفى، فسباق سيارات ثم جنس في السيارة، فانفجار فموت وما إلى ذلك. الفيلم مقطّع كأننا نشاهد حلقة تلفزيونية حوارية تنتقل فيها الكاميرا من رأس ناطق إلى آخر من دون إبداع تتخللها بعض النكات غير المضحكة. زيكو المعذّب الذي يبحث عن الخلاص والفداء، لا يملك عمقاً ولا حتّى ظلاً. لم نعرفه كما لم نعرف حقاً جميع الشخصيات. هذا الإنسان يُفترض أنّه مدمّر، لكنّ كمون لم يدخلنا إلى أحشائه. بقينا فقط مع قشرته الخارجية، لم نشعر معه، لم يحدثنا، لم يقل لنا شيئاً. صالح بكري ممثل ممتاز، لكنّ هذا السيناريو المقتضب حدّه تماماً. وبالرغم من إتقانه اللهجة اللبنانية، إلا أنها أعاقت أداءه ببعض الشيء في هذا الفيلم. لم يعط كمون المساحة الكافية لشخصية زيكو، لا في كلامه ولا في صمته. لا نعرف علاقته المضطربة بوالده (روجيه عشاف) وعلاقته بوالدته، ولا حتى طبيعة علاقة حبه مع كارول. يدور الفيلم حوله وحول أصدقائه، لكنّ كل الشخصيات تظهر وتختفي من دون مبرر ولا تسلسل. طوال العمل هو الموسيقى. أنغام سينما لافئ منحت إيقاعاً لمشاهد لا توازن فيها.

> لو حذفنا بعض الشخصيات ونصف المشاهد فلن ينقص شيء في الفيلم

هناك نوع من الاستسهال، إلى درجة أن أسوأ التوقعات تحصل، بمعنى أنّه خلال مشاهدة الفيلم، نتوقع أنّ شيئاً ما سيحدث، لكنّنا نقول في أنفسنا إنّه لا يمكن أن يكون المشهد المقبل بهذا السوء، لكن يحدث ما هو أفظع منه. ولتمضية الدقائق، نبدأ بالتوقع ثم نضحك على توقعاتنا التي تحصل أمام أعيننا. أدنى مقوّمات الفيلم الجيد غير موجودة: أحداث تقع بدون تسلسل زمني أو مكاني منطقي. ننتقل عبر الأيام والشهور، بين ليلة وضحاها من دون أي إيقاع زمني، حتى بيروت الموجودة في عنوان الفيلم لم نرها. مشاهد مرفأ بيروت غير المدمر (صوّر الفيلم قبل سنوات من انفجار المرفأ) لم تشعرنا بشيء. بيروت في الفيلم مجرد زينة، اسم مدينة نستعملها لمجرد محاولة إضفاء نوع من العمق على الأحداث، إذ استجلب كمون بعض «الأكشن» والأحداث الأمنية عبر الإذاعة أو التلفزيون، كخلفية أراد بها منح شريطه عمقاً لم يتحقّق. كان بيروت مكان مؤهل ليكون مسرح أحداث درامياً، وهذا صحيح، ولكن علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا ومعها، وأن نفهمها لا أن نحشر اسمها في الفيلم لمجرد ادّعاء العمق. حتى اسم الفيلم «بيروت هولدم» هو اسم محل التسلية الذي يفتتحه زيكو، وبدوره يظهر في ثلاثة أو أربعة مشاهد مقتضبة. لهذه الدرجة، لم يستطع كمون التفاعل مع أي مساحة اخترعها لتكون محور فيلمه، ناهيك باسم العاصمة. أضف إلى ذلك أنّ ميشال كمون كتب فيلماً للرجال وعن الرجال، ونسي النساء اللواتي بدون مجرد أكسسوارات. لن يتغير شيء لو حذفنا النساء! حتى لو حذفنا بعض الشخصيات ونصف المشاهد، لن ينقص شيء! لم يعرف كمون كيف يتعامل مع شخصياته النسائية. لقد همّشهن قبل ظهورهن حتى على الشاشة. أنهى فيلمه بمونولوغ لزيكو يتحدث فيه مع طفل صديقه في السيارة. هذا المشهد كان أطول مشاهد الفيلم وأكثرها نطقاً للكلمات، بما يعني أن هذا المشهد هو ما أراد المخرج أن يقوله لنا بطريقة مباشرة. مونولوغ سطحي بعض الشيء، لا علاقة له أصلاً ببنية الفيلم. مشهد لا داعي له كما الكثير من المشاهد التي تم حشوها لمجرد ادّعاء عمق غير موجود، سواء في استحضار بيروت والأحداث الأمنية في الخلفية، أو لشخصية نسيناها في منتصف الشريط. نحن أمام فيلم لم يحرّك فينا شيئاً. مع أن كل شيء مقبول في السينما، لكنّ ما فعله كمون قد يجعلنا ديكتاتوريين تجاه ما يمكن مشاهدته على الشاشة. حرّين ما يحصل للسينما في لبنان، ولكنّ شاشتنا تشبه كثيراً حال البلد.

«بيروت هولدم» في الصالات

نتفليكس

ليلى بوزيد تصوّرنا بعدسة «استشراقيّة»

عبد الرحمن جاسم

يجذب الشاب الخجول الذائب في ثيابه كلما تحدّثت معه فتاةٌ، الأفلام التي يموّلها الغرب. قلما شاهدنا «ذكراً» في أي فيلم من هذا النوع «متقدماً» أو «مباشراً». دائماً تكون الفتاة هي السباقة في كل شيء، في خطوتها إلى الأمام، في التعبير عن إعجابها، في حديثها معه، بينما هو «ساهم»، «خجلان» يشعر بأن حياته «تقتحم»، خصوصاً في حضارة عربية يحبّ الغرب توصيفها بأنّها «ذكورية». منذ المشهد الأوّل في فيلم «مجنون فرح» Une histoire d›amour et de désir (إخراج التونسية ليلى بوزيد ـ إنتاج تونسي فرنسي ـ 2021) المطروح على نتفليكس، نجد أننا أمام القصّة المعتادة ذاتها في هذا النوع من الأفلام مع الأبطال والبطلات أنفسهم، لمن يتابع أي فيلم ممول غربياً ضمن ما يسمّى السينما «البديلة» أو الموجّهة إلى الغرب. وكعادة هذا النوع من الأفلام، يحظى الشريط بالكثير من الاحتفاء والجوائز في المهرجانات العالمية، إذ شارك في «مهرجان كان السينمائي» ضمن تظاهرة «أسبوع النقاد»، و«مهرجان أنغوليم للفيلم الفرنكوفوني»، وحصل على جائزتي أفضل ممثل وجائزة «فالوا» الماسية، وغيرها الكثير من الجوائز.

تحكي القصة حكاية أحمد (سامي الطبّالي) الجزائري الأصل، الذي يعيش في فرنسا، ويدرس الأدب العربي المقارن في جامعة السوربون. هناك يتعرّف إلى فرح (زبيدة بلهجمور) زميلته التونسية. سرعان ما تتطوّر العلاقة بينهما إلى افتتان، خصوصاً مع طلب فرح من أحمد أن يعرّفها إلى باريس التي لا تعرفها. يكتشف أنه هو أيضاً لا يعرف المدينة نظراً إلى إقامته في الضواحي بعيداً عن قلب المدينة. يبدو أحمد متراجعاً دائماً خطوة إلى الخلف. يهرب بنظراته من نظرات فرح، ينظر إلى الأرض بخجل، لا يتحدّث إلا القليل، فيما الفتيات في الفيلم يتقدّمنه شجاعةً بخطوات كثيرة. فرح بدورها لا تخجل من شيء، تمسك كتاباً يتحدّث عن الجنس، فتقرأ أسماء «العضو الذكري» بحسب الكتاب، أمام شاب لا تعرفه كثيراً بحماسة بالغة كما لو أنّ الأمر عادي. اللافت أنّ أحمد في هذا المشهد تحديداً يوقفها عن الكلام بحجّة أن هذا الكتاب الذي تقرأ منه «ليس أدباً» وينسحب هارباً. وفي مراتٍ قليلة، ينفعل أحمد حين يشاهد فرح تتحدّث مع أحد الشبان، هل كانت تلك غيرة؟ لا أحد يعلم، فالمشهد غير واضح. في الوقت نفسه، نجد الرجال/ الذكور في «مجنون فرح» ـ وفي مجمل هذا النوع من الأفلام ـ هامشيين، فاشلين، عاجزين: فوالد أحمد مثلاً، سلبي، عاجز، وفاشل عن أداء أي أمر كأنما إحضاره العائلة إلى أوروبا/ فرنسا هو إنجازه الأكبر. حتى مهنة الوالد (صحافي) لم تشفع له، بل إنه يقف عاجزاً عن أدائها، فيعتزلها. تقريباً لا شخصية مشرقية إيجابية في الفيلم. المضحك واللافت، أن هوليوود حالياً، تقدّم، عبر شركة مثل «مارفل» (و«ديزني» بحكم أنها تمتلكها)، شخصيات عربية إيجابية للغاية في مسلسلها الحالي والناجح «مس مارفل». أما الأوروبيون ـ والسينما التي يتحكّمون بها ـ فلا يزالون مصرّين على تقديم الشاب/ الرجل/ الذكر الشرقي بهذه الطريقة.

يمتلئ «مجنون فرح» بالتفاصيل الإيروتيكية (المخرجة تنهل من كتب التراث الجنسي عند العرب) وليس في العلاقة التي تربط البطلين، بل بتعداها إلى تلك المرتبطة بالقصة الأصلية. لكن حتى تلك إيروتيكية غربية، إذ يناقش الفيلم كيف يرى الأدب الغربي ودارسوه تفاصيل الجسد في الشعر العربي.

> يمتلئ «مجنون فرح» بالتفاصيل الإيروتيكية والعاطفية، وعن التفاصيل «الراقية والخلّاقة»، وعن التفاصيل الكامنة خلف العمل، ذلك أنّ الممول المسيطر على سوق الأفلام يريد هذا النوع من الأعمال. هل يستحق الفيلم المشاهدة؟ ربما. هل سينساه الناس بعد ساعة على مشاهدته؟ ربما أيضاً. إنه فيلمٌ موجّه إلى المشاهد الغربي كي يرانا ـ نحن ـ كما يحبّ أن يرانا.

Une histoire d›amour et de désir على نتفليكس

كلاسيك

كم نحتاج إلى «الغناء تحت المطر»!

نزار نهر

من منّا لم يسمع بـ«الغناء تحت المطر» (Singin' in the Rain)؟ الفيلم الهوليوودي الشهير رافق أجيالاً عدّة منذ صدوره سنة 1952 ولم يفقد بريقه منذ حينه، بل قد يكون ازداد جمالاً بعد مرور سبعة عقود على صدوره. وإذا ما أخذنا في الحسبان أنّ أحداثه تدور في عشرينيات القرن الماضي، نكون أمام رحلة قرن إلى الوراء، وكلّ ذلك بصورة ملوّنة فائقة الوضوح عبر تقنيّة «تكنيكولور».

الفيلم الموسيقيّ من بطولة أحد أعظم الراقصين في تاريخ السينما الأميركيّة، آلا وهو جين كيلي الذي يتشارك في إخراجه أيضاً مع ستانلي دونين. وتنضمّ إلى كيلي في البطولة إحدى أهمّ الممثلات والمغنّيات وهي ديبي رينولدز، فضلاً عن الممثل والمغنّي والراقص دونالد أوكونور والممثلة جين هاغن. نال الفيلم والممثلون ترشيحات لجوائز عديدة، وفازوا بعدد منها، ولا سيما جائزة «غولدن غلوب» لأفضل ممثل (أوكونور)، كما دخل العمل سجلّات الأفلام الوطنية في الولايات المتحدة.

تدور أحداث الفيلم سنة 1927 حول النجم في السينما الصامتة دون لوكوود (كيلي) وزوجته لينا لامونت (هاغن) التي تشاركه بطولة أفلامه. دون بالكاد يتحمّل زوجته المغرورة والماكرة والمدلّلة والضحلة، لكنّ الاستوديو الذي يتعاقد معه الزوج، يحاول تسويقهما رومانسيّاً للشهرة. يتعرّف دون مصادفةً إلى كاثي سيلدن (رينولدز) التي تنال إعجابه لكنّها غير مهتمّة به. تبدأ العقدة عندما يصل خبر اكتساح فيلم «وارنر بروذرز» الجديد «مغنّي الجاز» الصالات، كونه أوّل فيلم يتضمّن صوتاً مسموعاً للممثلين وهم يتكلّمون تزامناً مع الصورة. جراء ذلك يقرّر الاستديو الذي يتعاقد معه تحويل الوضوح عبر تقنيّة «تكنيكولور».

هنا تبرز المشكلة، ففي حين أنّ صوت «دون» ملائم لتأدية أغنيات الفيلم، جاء صوت «لينا»، رغم الجهود المبذولة والتدريبات المستمرة، قبيحاً لا يُحتمل ولكنتها بروكلينية قويّة، ولا يمكنها حتى الثبات أمام الميكرو لإيصال صوتها بوضوح، فيتقرّر استخدام الدبلجة بين صورة لينا وصوت كاثي من دون إطلاع الجمهور. إلّا أنّ ذلك لا يقدّم حلاً مثالياً، فيتكتّل الجميع ضدّ لينا، لكن في يدها أوراق قوّة كما في يَد المتكتّلين ضدّها، فمن سيربح المعركة؟ وهل سيحصل الجمهور على عمل ناجح ينافس إنتاج «وارنر برونرز»؟

> باختصار، سيحكي النقاد كثيراً عن الفيلم «المبهر»، ورؤية المخرجة

باختزان مثالاً قصة مجنون ليلى ويستخدمونها شعراً ونثراً في حول الأدب/ الشعر العربي، لكن ما هي فائدته في فيلم عربي ممول غربياً؟ في الوقت عينه، تمرر المخرجة الأفكار الغربية ذاتها عن المجتمعات المشرقية: «لا أمل في الحياة هناك»، «الحمد لله أن هناك مجتمعاً مدنياً» على حد تعبير البطلة فرح. إنّه «منطق الياس» تجاه بلادنا، فيكون الحلّ «أن نهاجر».

أدائياً، أخرجت الفيلم خرّيجة جامعة السوربون وتحديداً كلية الآداب، التونسية ليلى بوزيد، ابنة المخرج التونسي المعروف النوري بوزيد، التي حازت جوائز غربية عدة عن فيلميها «مخبي في كبة» (2012) و«على حلة عيني» (2015). أما لناحية الممثلين، فنجد أنّ أداء الممثلين الرئيسيين جاء متيناً يليق بسمعة الدراما المغاربية التي قدّمت عدداً كبيراً من النجوم المعروفين بدءاً من صوفيا بوتلة، وسعيد الطغماوي، وهند صبري، وظافر العابدين وسواهم. يبذل سامي عوطالبالي وزبيدة بالحاج عمر، جهداً كبيراً لتقديم شخصيتيهما بطريقة مباشرة مع محاولة إعطائهما الكثير من الواقعية. تظهر بالحاج عمر مقدرة عالية على تقديم صورة الفتاة الضائعة/ التائهة في مدينة جديدة لا تعرف عنها شيئاً. تحاول أن تجد نفسها في عالم مختلف عن عالمها الذي أتت منه. هي أتت من تونس ولا تعرف شيئاً في باريس، لكنها تحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تجد مكاناً مناسباً لها. في الوقت نفسه، تحاول أن تقترب أكثر من أحمد من دون أن تبدو ثقيلة، كون أحمد لا يتحرك أبداً. من جهته، حاول عوطالبالي كثيراً أن يقدم شخصيته بكثير من الجمود كون النص مكتوباً كي تظهر الشخصية بهذه الطريقة.

> يمتلئ «مجنون فرح» بالتفاصيل الإيروتيكية كونه ينهل من كتب التراث الجنسي عند العرب

> الفيلم الهوليوودي الشهير رافف أجيالاً عدّة منذ صدوره سنة 1952

لكنّها طبيعية ونابضة بالحياة إلى درجة أن أيّ كليشيهات أو أحلام طوباوية من صنف «لالا لاند» لم تقف حجر عثرة أمام إيصال المشاعر إلى المُشاهد. تصل هذه المشاعر رغم التأثيرات الدرامية شبه المعدومة، ما يُبرز ذكاء السيناريو وإبداع النصّ. المُشاهد هنا أمام عمل مذهل من مختلف النواحي، لا يعتّق، محضراً التسلية إلى بيت كلّ جيل. ببساطة، الحكي عن «الغناء تحت المطر» ليس مثل انطباع ما بعد المشاهدة.

Singin' in the Rain على Amazon Prime Video

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 1 آب 2022 العدد 4691

صورة وخبر

بعدما حجبه فيروس كوفيد ــ 19 لمدة عامين متواليَيْن، عاد الكرنفال الصيفي السنوي في مدينة روتردام في هولندا. هكذا، نزلت النساء بأزيائهن المزركشة والملوّنة ليجبن شوارع المدينة ضمن مهرجان كاريبيّ النمط، يُعَدّ الأضخم في هولندا مع 2500 راقص و25 فرقة و30 عوّامة. استعراض موسيقي وفني وشعبي يرمي إلى إبراز التنوّع الموجود في مدينة كـ روتردام تحتضن أكثر من 174 ثقافة مختلفة تتلاقح في ما بينها (جيفري غرونيويغ ــ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

التهنئة واجبة. أين الشربات، كما في الأفلام المصريّة؟ كلّ المرشحين الذين خاضوا الانتخابات على أساس بند واحد وحيد، ألا وهو نزع سلاح حزب الله سكتوا فجأة بعد الانتخاب بيوم عن المطالبة بنزع السلاح. كلّ الحملات الانتخابية والمقابلات ركّزت على نزع سلاح الحزب. حتى في مقابلات وخطب مرشحي حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» كان نزع السلاح أولويّة (مع بعض الاختلاف حيث شدّدَ بعضهم على صعوبة تحقيق المطلب الضروري بنزع السلاح). فؤاد مخزومي كان يغرّد ويصرّح على مدار الساحة مُطالباً بنزع السلاح. لكن هو، مثل غيره، سكت عن الكلام المباح منذ إعلان النتائج. لا شكّ في أنّ سبب سكوت مخزومي والجميّل وغيرهما هو نتيجة تحقيق مطلب نزع السلاح. ليس هناك تفسير منطقي آخر. كان كلّ هؤلاء المرشحين يخطبون على مدار الساعة (برعاية من محطات الإمارات وأميركا الثلاث، بالإضافة إلى المواقع المستقلّة، أي المموّلة من الحكومات الأوروبيّة وجورج سوروس) مطالبين ومُطالبات بنزع سلاح الحزب وأنّ هذا السلاح ــ لأنّه يزعج إسرائيل ــ يعطّل الدورة الاقتصاديّة ويمنع عودة أموال المودعين من السفر (الحديث عن «عودة» أموال المودعين هو بمثابة الحديث عن التفتيش عن الكنز العثماني الذي كان وزير المالية محمد شطح من دعاة التفتيش عنه، وقد تفقّد المكان بنفسه يوم ذاك). والتوقّف عن الحديث اليومي وتوقّف محطات السعودية عن المقابلات المستمرة عن ضرورة نزع السلاح يؤدّيان إلى استنتاج وحيد: لقد تمّ نزع سلاح الحزب بنجاح كبير ولقد أشرف مخزومي وسامي الجميّل والتغييريّون على نقل السلاح من أماكنه في لبنان إلى فلسطين المحتلّة في بادرة حسن نيّة نحو العدوّ، خصوصاً أنّ هناك أصواتاً باتت صريحة في طمأنتنا حول نيات إسرائيل نحونا: لوري هايتايان قالت إنّ إسرائيل لا تريد إلا «توزيعاً منصفاً للأرباح» وواصف الحركة (الذي نجا يوم الانتخاب من محاولة... هتاف ضدّه) قال إنّ سنّ قانون في مجلس النوّاب يكفي كي تحترم إسرائيل حقوق لبنان. فُرجت.

المفكرة

مقامات وضروب في «برزخ»

■ إحياءً للفن العربي والشرقي الأصيل، يحتضن «برزخ»، بعد غدٍ الأربعاء «جلسة سمع: مقامات وضروب». سيستمتع الحاضرون بوصلات مختارة من موشّحات وقصائد عدّة، إضافة إلى أغنيات وأدوار من ألحان سيد درويش وعبد الوهاب وزكريا أحمد، فضلاً عن بعض قوالب الموسيقى التركية. يحيي الأمسية فراس عنداري (الصورة) غناءً وعزفاً على العود، برفقة هاشم عبد القادر (غناء) ومجدي زين الدين (إيقاع).

«جلسة سمع: مقامات وضروب»: بعد غدٍ الأربعاء ـ س: 20:30 ـ «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/678856

شكر الله فتوح: «حكي» مانقال

■ اليوم الإثنين، يفتتح التشكيلي شكر الله فتوح معرضاً فردياً للوحاته الجديدة بعنوان «حكي» في فندق Arthaus (الجميزة، بيروت)، حيث يستمر حتى 7 آب (أغسطس) الحالي. يعرض شكر الله أعمالاً اعتمد فيها أسلوباً جديداً، في مناسبة إطلاق «جمعية الياس خوري». والياس خوري شاب (15 عاماً) توفي إثر الإصابات التي تعرّض لها جرّاء انفجار مرفأ بيروت قبل عامين. ويُخصص جزء من عائدات الحدث لدعم الجمعية.

معرض «حكي» لشكر الله فتوح: من اليوم الإثنين ولغاية الأحد 7 آب ـ من س: 17:00 حتى س: 21:00 ـ فندق Arthaus (الجميزة ـ بيروت). للاستعلام: 01/446010

لديّ قصة لأرويها

■ بالتعاون مع الرابر STC، يدعو «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي»، بعد غدٍ الأربعاء إلى حضور حفلة موسيقية بعنوان I Got a Story to Tell (لديّ قصّة لأرويها). يشارك في الموعد المرتقب SaveTheChildren (الصورة) (موسيقى وغناء)، مع العازفين: داني هوا (درامز) وجو بريتزيل (غيتار) ومالك مغبغب (باص). يعود ريع هذه الحفلة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة I Got a Story to Tell: بعد غدٍ الأربعاء 3 آب ـ س: 20:00 ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/398986

صور الظلام تخيّم على دير القمر

■ بعدما شارفت إقامتها الفنيّة في «المركز الثقافي الفرنسي» في دير القمر على الانتهاء، أزاحت المصوّرة الفرنسية Sixtine de Thé (الصورة) الستار عن تجهيز فوتوغرافي على «سطح» المركز، بعنوان Quelque chose qui noire ويتمحور حول الحياة في ظلّ العتمة. في العمل المستمر لغاية الثامن من آب (أغسطس) الحالي، تصوّر الفنانة حياة الناس في الظلام الناتج عن انقطاع التيّار الكهربائي في لبنان، مرتكزةً في بحثها على عمل ميدانيّ يهدف إلى نقل التجربة على أرض الواقع.

تجهيز Quelque chose qui noire: لغاية الإثنين 8 آب ـ س: 17:00 ـ سطح «المركز الثقافي الفرنسي» (دير القمر ـ الشوف). الدعوة عامة ومجانية.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الوانك
15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 1 آب 2022 العدد 202
Lundi 1 Août 2022 no202

الأخبار

رأس المال

وضع الاقتصاد المصري عقب الاتفاق مع صندوق النقد

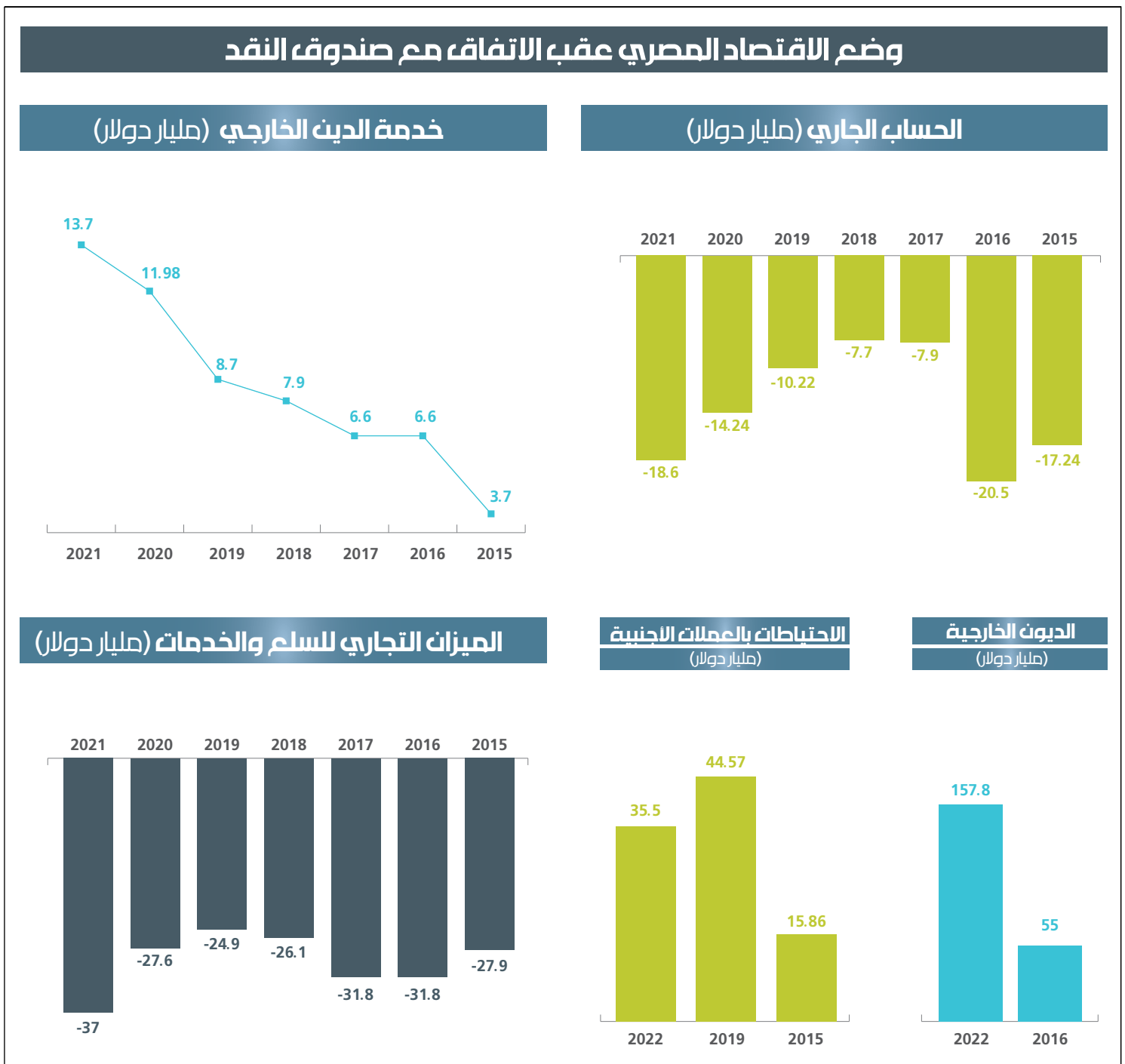

المصدر: البنك الدولي، المصرف المركزي المصري

في العدد

02
ماهر سلامة
أزمة النقل: انهيار منذ 25 سنة

04
علي عواد
«أوبر» نموذجاً للتوحّش

06
ملاذ اليوسف
إنجازات علميّة مقابل الجوع

07
أمْوَلة صناعة الأدوية

08
زياد حافظ
أفول الغرب

نهوض لبنان بين منظومتَين: النهب أو الهيمنة؟

ثمة نموذج واضح لما سيكون عليه لبنان بعد علاقته مع صندوق النقد الدولي: مصر. صحيح أن شكل الاقتصاد والنموذج الاقتصادي هناك مختلف عن لبنان، لجهة عدد السكان والتنوّع والموارد الطبيعية مثل الغاز، إلا أن ذلك لم يعفِ مصر من الوقوع مجدداً في أزمة لأنها باتت مدمنة على التمويل الخارجي، مثلما كان لبنان، وربما مثلما سيكون لاحقاً.

ففي عام 2016 شهد الاقتصاد المصري أزمة كبيرة انتهت بتحرير سعر صرف العملة الثابت تجاه الدولار، وبالانخراط في برامج الصندوق التمويلية من دون إجراء تعديلات جوهرية على نموذجه الاقتصادي، ولا سيما لجهة علاقاته مع الخارج. ورغم تقيّد مصر بالإصلاحات التي فرضها الصندوق على بناها التشريعية والمالية، إلا أن استمرار اعتمادها على التدفقات من الخارج لتمويل استهلاكها المحلّي لم يصمد تجاه الأزمات الآتية من الخارج، وها هو يقع مجدداً فريسة الانهيار. وهو أمر بات يبدو محتوماً، ولا تنكره السلطات في مصر، بل تحاول تفادي شراسته عبر إجراءات مختلفة؛ من أبرزها تقييد عمليات الاستيراد من الخارج وحصرها بأمور تحددها الدولة طبقاً لحاجات المجتمع. ومن النتائج السارية لغاية الآن، انهيار سعر العملة المصرية تجاه الدولار، ما يعني أن التضخّم في الأسعار سيكون مصدره محلياً، بالإضافة إلى التضخّم الخارجي في أسعار السلع المستوردة، ولا سيما المواد الأساسية مثل القمح والمشتقات النفطية وكل السلع المرتبطة بصناعة التكنولوجيا. وكل ذلك يأتي رغم أن واردات مصر بالعملة الأجنبية ازدادت بفعل فتح الحدود أمام السياحة بعد تعطّل أثناء جائحة كورونا، وازدياد إيرادات قناة السويس، وارتفاع أسعار الغاز... لكن الأزمة بالفعل بدأت هناك. فالدَّين العام على مصر ما زال على مسار خطير، إذ إن أكثر من ثلثه هو بالعملة الأجنبية أو ما يوازي 150 مليار دولار، علماً بأن مدفوعات خدمة الدين ستبلغ 34 مليار دولار في نهاية السنة الجارية مقابل احتياطات بالعملة الأجنبية تبلغ 35,2 مليار دولار. وبحسب أرقام مشروع الموازنة العامة عن العام المالي (2022 – 2023)، فإن مجمل قيمة الفوائد التي ستدفع للديون المحلية والأجنبية يقدّر بنحو 37 مليار دولار بزيادة 19% عن السنة السابقة.

لكن من أبرز المؤشرات التي تكشف عن حجم الأزمة في مصر، عجز الحساب الجاري الذي تراكم فيه منذ 2016 لغاية اليوم نحو 79 مليار دولار، أي أكثر من ضعفَي الاحتياطات المتوافرة حالياً. الحساب الجاري يكون عاجزاً عندما يسجّل فيه خروج أموال بالعملة الأجنبية من البلد أكثر مما دخل إليه. وبنتيجة كل هذه الخسائر التي يتكبّدها الاقتصاد المصري، فإنّ أكثر من ثلث المقيمين في مصر يعدّون فقراء أو ما يعادل 30 مليون شخص. كذلك فإن معدلات الادخار في مصر انخفضت بشكل واسع بالتوازي مع ارتفاع معدّلات الدَّين إلى أكثر من 94% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي مقابل ثبات الأجور، كان التضخّم يسير بوتيرة ثابتة طوال السنوات الخمس الماضية، ما ترك أثراً واسعاً على أصحاب الدخل المتوسط والمحدود.

ثمة الكثير من المؤشرات التي يمكن تعدادها عن حالة مصر بعد الانخراط مع صندوق النقد الدولي بكل ما يطلبه من إجراءات وإصلاحات... يومها طلب الرئيس المصري من المصريين التحمّل، تماماً كما قال رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي: بدنا نتحمّل بعض. عملياً، يجب أن نتحمّل حتى تمرّ الأزمة في لبنان من دون أي تمسّ ثروات فئة الـ 1%، أو من دون أن يلحقها ضرر جسيم كالذي لحق العاملين بأجر في لبنان. ولو قرّر لبنان الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ضمن سلّة من الإجراءات وما يسمّونه إصلاحات يندرج ضمنها تحرير سعر الصرف، إعادة هيكلة المصارف، تقييد حركة رؤوس الأموال، وتعديلات على السرية المصرفية... كل ذلك يبقى بلا طائل إذا كان لبنان يسير نحو أهداف رسمها صندوق النقد بوصفة موحّدة وشاملة يقترحها لكل الدول هي وصفة المزيد من الفقر. فإذا لم يتم تحديد الأهداف التي سيسير عليها الاقتصاد في لبنان على المدى الطويل، فإن كل الإجراءات ستعيد إنتاج الأزمة، سواء بحدّة أعلى أو أقل. إذ إن استمرار الاعتماد على التدفقات الخارجية لتمويل الاستهلاك المحلي، بل تعزيز قدرات الامتصاص الداخلية (زيادة التصنيع والتصدير وخلق أدوات تكبح اللامساواة) لن يكون لبنان قادراً على النهوض مجدداً، مع غاز أو بدونه. انظروا إلى مصر التي تملك الغاز ولديها مغتربون وصادرات وقدرات زراعية وتصنيعية وسياحة أكبر بكثير من لبنان، فها هي تقع مجدداً. مشكلة لبنان أنه يسعى اليوم الى استبدال حكّام ينهبون البلد بمنظومة عالمية للهيمنة.

أزمة النقل انهيار منذ 25 سنة

أزمة النقل في لبنان هي نتيجة حتمية لعدّة عوامل مركّبة. فمن ناحية، كان النموذج الاقتصادي اللبناني أحد مصادر الأزمة في هذا القطاع من خلال تركيز النشاط الاقتصادي والدخل والثروة في بيروت الكبرى (تضم العاصمة بيروت وبعض مناطق جبل لبنان) التي تشهد ازدحاماً يعيق حركة التنقل في معظم أحيائها وخطوطها الرئيسية. ومن صلب هذا النموذج أيضاً، كان هناك انعدام للاستثمار الحكومي في النقل العام المشترك (باصات الدولة)، فضلاً عن إهمال تنظيم النقل الخاص المشترك (باصات وفانات القطاع الخاص والسرفيس). ثم أتت السياسة النقدية لتهيمن على بنية النموذج الاقتصادي وتحفّز الاستهلاك بدلاً من الإنتاج وتروّج لمبيعات السيارات الخاصة... لو انه جرى الاستثمار في هذا القطاع وتأمّن النقل المشترك (الخاص والعام) فإن أكلافاً كبيرة كان يمكن توفيرها على الاقتصاد من استيراد السيارات والوقود وصولاً إلى تقليص أعباء انتقال الأفراد ونقل البضائع خلال «الانهيار الكبير»

انجلا بوليغان ـ المكسيك

ماهر سلامة

قطاع النقل هو عنصر مهم جداً في الاقتصاد. وذلك ليس في لبنان فقط، بل على مستوى السياسات الاقتصادية والتنموية في العالم. هو جزء أساسي من كل عوامل الإنتاج. بدءاً من العامل/الموظّف الذي يحتاج إلى استخدام النقل ليصل إلى عمله، ثم نقل المواد الأولية المطلوبة لكل حركة الإنتاج في المعامل والمصانع والزراعة إذ لن تصل إلى مكان الإنتاج، ولا

> **ازداد عدد السيارات في لبنان بشكل كبير حتى بلغ أخيراً نحو 274 سيارة لكل ألف شخص**

يمكن نقل السلع النهائية إلى أسواق الاستهلاك... ثمة الكثير من الحاجات والأسباب التي تجعل النقل قطاعاً محورياً في الاقتصاد. لكن رغم ذلك، أهمل هذا القطاع في لبنان بشكل لا مثيل له. وجزء من هذا الإهمال صبّ في مصلحة أصحاب شركات النقل الخاصة، والجزء الآخر صبّ في مصلحة الشركات المستوردة للسيارات وشركات استيراد الوقود التي استفادت من الاستهلاك المضخّم للبنزين بسبب تضخّم أسطول السيارات الموجود في البلد.

تركّز الاقتصاد

إحدى المشكلات الأساسيّة لقطاع النقل في لبنان هي تركّز الاقتصاد في بيروت الكبرى. هذه مشكلة عمرها من عمر الكيان اللبناني الذي أعطى مرفأ بيروت دوراً أساسياً في اقتصاد يعتمد على التجارة بنسبة وازنة. لذا، كان طبيعياً أن تتركّز الحركة الاقتصادية في بيروت، أي قريباً من المرفأ الذي تتمحور حوله الحركة. وبالمثل، انسجمت حركة السكن مع التركّز في النشاط الاقتصادي، لتأمين العمالة اللازمة لهذا الاقتصاد. هكذا، تركّزت معظم حركة النقل داخل مدينة بيروت وضواحيها. ومع اتّساع مساحة الضواحي وامتدادها الكبير، ازدادت المساحة الجغرافية للتركّز في النشاط الاقتصادي وفي حركة النقل المواكبة له. وبات يتنقّل عدد هائل من الأطراف إلى المدينة، ما ضغط على البنية التحتية وعطّل قدراتها الاستيعابية وخلق ذلك مشكلات سير كبيرة كبّدت الاقتصاد خسائر هائلة. عملياً، إن أي خطة كبرى لا بد لها، على المدى البعيد، أن تعالج تركّز حركة النقل في مساحة صغيرة كبيروت. بمعنى أنه، في نظرة مثالية، لا بد لأيّ حل مطلوب لقطاع النقل أن يبدأ من خلال إعادة توزيع الحركة الاقتصادية على المناطق اللبنانية. لكنّ هذا الأمر يحتاج إلى خطط اقتصادية على المديين المتوسط والطويل.

تغييب القطاع العام

في الوقت الراهن، اختفى وجود القطاع العام في قطاع النقل المشترك. كان الأمر نتيجة عقود من الإهمال والسياسات الخاطئة التي أدّت إلى ضعف دوره وهيمنة القطاع الخاص على السوق. فغاب عن سياسات الحكومة، الاستثمار في حصّة الدولة السوقية من قطاع النقل المشترك، علماً أن هذا الاستثمار يجب أن يكون فاعلاً أساسياً في القطاع، إن لم يكن محتكراً له. فمع الوقت تآكل عدد حافلات النقل التابعة للدولة عن خطوط النقل، حتى أصبح اليوم صفراً. هذا الأمر كان نتيجة عقود من توقف الاستثمار في شراء حافلات جديدة وصيانة الحافلات المعطّلة، إلى أن أتت الأزمة الراهنة وأجهزت على قدرة الدولة بأن تقوم بإعادة الاستثمار أو بعمليات الصيانة، لأن إيرادات الدولة بالليرة لم تعد تكفي لأيّ من الحاجتين بعد تدهور قيمة العملة الوطنية.

أما التوظيف الخاطئ للاستثمارات، فقد بدأ مع مرحلة التسعينيات حين جرى التركيز على سياسات إعادة إعمار ما دمّرته الحرب الأهلية وجرى تخصيص النسبة الوازنة من هذه الاستثمارات لتوسيع الطرقات المؤدية من وإلى وسط بيروت. كما أن معظم الاستثمار كان يذهب لصيانة الطرقات الموجودة، عملياً، هذا الأمر هو خسارة صافية. فالاستثمار في توسيع الطرقات يتجاوز كلفة الاستثمار في تحسين النقل العام والمشترك بأشواط، إذ إن العمل على توسيع الطرقات من دون العمل على تخفيف حركة السّير، يعني أن حركة السّير ستبقى في نموّ غير محدود وغير منظّم. بمعنى أدقّ، إن نمو حركة النقل بشكل غير منضبط يعني أن توسيع الطرقات سيكون حاجة دورية ودائمة، وعكس ذلك ستصبح الطرقات غير قادرة على استيعاب الحركة. وهذا بالفعل ما حدث مثلاً في شبكة الطرقات التي تؤدي من وإلى وبيروت، حيث تخطّت حركة النقل على هذه الطرقات القدرة الاستيعابيّة، ما أدّى إلى خلل في شبكات النقل يظهر يومياً على شكل ازدحامات في حركة السير على مداخل العاصمة وداخلها. إضافة إلى أن العمل على توسيع الطرقات من دون تنظيم ونمو حركة النقل، يعني أن الطرقات ستُستهلك بشكل أكبر، ما يؤدي إلى الحاجة إلى الصيانة بشكل أكبر وأكثف، أي ستكون هناك كلفة كبرى. والمقصود هنا بتنظيم نموّ حركة النقل هو التأكّد بأن نموّها لا يكون عبر الزيادة الهائلة في عدد السيارات التي تستخدم شبكات الطرقات، بل الحد من ذلك عبر تحفيز وسائل النقل الأكثر فعّالية (أي النقل المشترك).

ملء الفراغ

في ظل غياب القطاع العام، ولا سيما في مرحلة ما بعد الحرب الأهليّة، وُلد فراغ في قطاع النقل يفترض تغطيته. لكنّ شكل النموذج الاقتصادي في لبنان القائم على شراكات سياسية - مالية، أتاح لشركات القطاع الخاص الاستحواذ على الحصّة السوقيّة الكاملة من دون أي تنافس، ولو ظاهرياً، للنقل الرسمي كطرف منافس يضبط الإيقاع. وباستثناء فترات زمنية قصيرة جداً، لم يكن هناك أي تنافس على الإطلاق في القطاع. بل على العكس، كان هناك نموّ متسارع في أعداد السيارات الخاصّة في ظلّ قدرات شرائية مدعومة بسعر صرف ثابت. لم يحدث الأمر ضربة واحدة، بل انطلق في مطلع التسعينيات حين جرى تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار ابتداءً من عام 1997، ما أدّى إلى تضخيم القدرات الاستهلاكية للمقيمين في لبنان، ثم تحفّز الأمر بالقروض المدعومة التي بلغت في مطلع 2019 (عشية الانهيار) نحو مليار دولار لتمويل 73 ألف سيارة. ساعدت هذه القروض على تعميم اقتناء السيارة، وهي عمليّة مكلفة فعلياً لجهة الاستثمار في شراء السيارة أو لجهة الأكلاف التشغيلية من وقود وصيانة وغيرهما، فضلاً عن أن كلفة استهلاك السيّارة مرتفعة نسبياً لأن حياتها الافتراضيّة قصيرة نسبة إلى كلفتها الرأسمالية، كما أن قيمتها بعد الاستعمال تتدنّى بشكل كبير.

هكذا استطاع عدد أكبر من أفراد المجتمع اقتناء سيارات خاصّة للتنقّل. ومع غياب قطاع نقل عام ومشترك مشجّع للمستهلك، سُهّلت عملية اتخاذ قرار الاتجاه نحو اقتناء السيارات الخاصّة كوسيلة للتنقّل. ومع مرور الوقت ازداد الميل نحو السيارات الخاصّة، وقد توضّح هذا الأمر من خلال تزايد أعداد السيارات بشكل مطّرد منذ التسعينيات حتى اليوم. نتيجة هذه العوامل كلها، ازداد عدد السيارات في لبنان بشكل كبير، حتى بلغ أخيراً نحو 274 سيارة لكل ألف شخص، وهو رقم يُمكن أن يقارن ببعض أغنى الدول الأوروبيّة. ومع تركّز حركة السكّان في بيروت الكبرى بشكل كبير، أدّى هذا الأمر إلى ازدياد ازدحامات السّير التي تعتبر المظهر الأوضح لعدم فعاليّة أي نظام نقل. وقد ساعد على ذلك عاملان مهمان هما: تركّز الحركة الاقتصادية في العاصمة والانحياز المتراكم لاستخدام السيارات الخاصّة.

خسائر اقتصادية

الخلل في قطاع النقل يعني خسائر اقتصادية كبيرة، من أبرزها الوقت الضائع على الطرقات، وهو أمر ليس محصوراً بالأشخاص بل يشمل البضائع والمواد الأوليّة أيضاً. فالأوقات الضائعة تعني خسائر اقتصادية محتمة، فعلى سبيل المثال، إذا كان معدّل الوقت الضائع لكل عامل على الطريق يومياً هو نصف ساعة، هذا يعني أن الاقتصاد يخسر 400 ألف ساعة عمل يومياً (فرضاً أن عدد العمّال هو 800 ألف)، فإن هذه الخسائر ستؤثّر سلباً على الإنتاجية وعلى جدوى الاقتصاد، إذ تصبح القيمة التي يخلقها الاقتصاد أقل، نسبة إلى القيمة التي يجب أن ينتجها مع المُدخلات على عملية الإنتاج. وهذا الأمر ينطبق على الوقت الضائع في نقل السلع والمواد الأوليّة وغيرها. وإنّ تراكم هذه الخسائر يعني تعاظمها لتكون أكبر وأكبر في الاقتصاد.

من ناحية أخرى، تُعدّ الفعّاليّة المنخفضة في نظام النقل، مسبّبة لخسائر مباشرة على الاقتصاد، بمعنى خسائر نقدية في ميزان المدفوعات. فالاعتماد على وسائل نقل غير فعّالة، مثل السيارات الخاصّة، يعني أكلاف تشغيل أكبر. فعلى سبيل المثال، تشغيل 10 سيارات يحتاج إلى وقود أكثر بكثير من تشغيل باص واحد يحمل 10 أشخاص. هذا الأمر يكلّف لبنان فاتورة سنوية هائلة من استيراد البنزين والمازوت والزيوت وغيرها، وهي فاتورة تتجاوز الـ4 مليارات دولار سنوياً (ما يمثّل نحو 40% من إجمالي فاتورة الاستيراد)، كما يُرتب على الاقتصاد، وجود عبء على ميزان المدفوعات، بسبب الحاجة إلى قطع الغيار وأكلاف صيانة السيارات.

إن عدم توفّر بدائل لوسائل النقل التي اعتاد عليها المستهلك اللبناني، يشكّل عقدة كبيرة، إذ إن نظام النقل الحالي، لا يسمح بوجود نقل بأسعار معقولة، مع الأخذ في الحسبان تراجع قيمة المداخيل اللبنانية. وهذا الأمر يظهر بشكل واضح عند موظفي القطاع العام الذين بقيت أجورهم من دون تغيّر منذ ما قبل الأزمة. هؤلاء يعيشون حالة فريدة، بحيث لا تتخطّى أجورهم كلفة انتقالهم من وإلى أماكن العمل، ما دفع الدولة إلى خفض أيام العمل الأسبوعيّة في الوزارات والمؤسسات، مع ما يعنيه ذلك من خسائر اقتصادية تترتّب على تأخير المعاملات وغيرها من الأمور البيروقراطية التي تقدّمها الدولة، والتي ينعكس تأخيرها خسائر مباشرة على الشركات والمؤسسات.

1.58
مليون طن
هو حجم الاستهلاك السنوي للوقود في قطاع النقل في لبنان بحسب دراسة لوزارة البيئة والـUNDP في عام 2013

المصادر:
- ورقة بحثية تحت عنوان «The Public Land Transport Sector in Lebanon»
- حلقة نقاش عقدها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق شارك فيها د. قاسم رحال، المهندس إيلي الحلو، ود. علي الزين

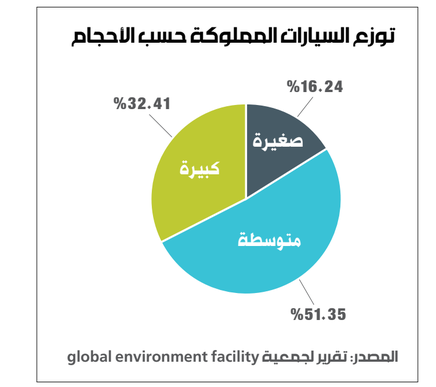

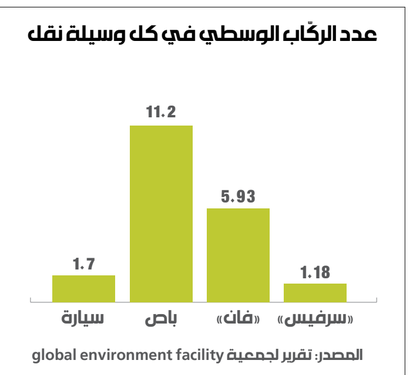

رسم بياني

السيارات تسيطر على النقل

يكاد لبنان يختنق بالعدد الهائل للسيارات الخاصّة التي تضيق بها الطرقات. فقد تعمّم اقتناء السيارة الخاصة مع الطفرة التي شهدها عقد التسعينيات. أتى ذلك مدفوعاً بعوامل مختلفة، أبرزها عدم وجود بديل كافٍ لحل مشكلة حركة النقل، إضافة إلى تسهيل عملية امتلاك السيارات من خلال القروض المصرفية الاستهلاكية. وكانت هذه التعقيدات دافعاً لتصدر الدولة اللبنانية أكثر من إصدار لبيع وترخيص لوحات عمومية، لزيادة عدد سيارات التاكسي والسرفيس واستيعاب الكثير من العاطلين من العمل الذين يلجأون إلى العمل في هذا المجال. وقد حدث هذا الأمر في موجات عدّة، أولاها كانت في نهاية التسعينيات ثمّ في فترات أخرى.

عدد السيارات الخاصّة في أول الألفية الحالية كان نحو 800 ألف سيارة في بلد عدد سكانه 3,5 ملايين نسمة، أي 228 سيارة لكل 1000 نسمة. إلا أنه ارتفع بشكل كبير حتى تضاعف فبلغ اليوم 1,7 مليون سيارة، لمجموع المقيمين على الأراضي اللبنانية، البالغ عددهم نحو 6,2 ملايين نسمة، أو 274 سيارة لكل 1000 نسمة. هذا العدد من السيارات هائل بالنسبة إلى بلد صغير مثل لبنان.

في الوقت نفسه ارتفع عدد الباصات المشغّلة من الشركات الخاصّة، من نحو 600 باص في عام 1996 إلى 2400 باص في عام 2000، وهي زيادة بنسبة 3000% خلال أربع سنوات فقط. في الواقع لا يوجد تقدير دقيق لعدد باصات القطاع الخاص في لبنان اليوم، وهذا الأمر بحد ذاته هو إحدى مشكلات التنظيم في القطاع. لكنّ الأزمة ألقت بثقلها على شركات القطاع، التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لإعادة الاستثمار، من خلال صيانة الباصات وشراء أخرى جديدة، لكنّ جدوى هذه الاستثمارات لم تعد كما كانت سابقاً بسبب تضرر حركة النقل في البلد بفعل الأزمة، وهو أمر يهدّد القطاع بأكمله.

تطور أعداد وسائل النقل في لبنان من نهاية التسعينيات حتى اليوم

عدد السيارات	800 الف	في العام 2000	228 سيارة لكل 1000 مقيم
عدد السيارات	1.7 مليون	في العام 2022	274 سيارة لكل 1000 مقيم
عدد التاكسي	10650 في العام 1996	33300 في العام 2022	

تحقيق

أكثر من 124 ألف ملف من شركة «أوبر» سرّبها الرئيس التنفيذي السابق للشركة، مارك ماكغان، إلى صحيفة «غارديان». التسريبات تحوي بيانات عن 40 دولة، وتشمل فترة زمنية بين عامي 2013 و2017، أي حين كانت «أوبر» تتوسع بقوّة في أنحاء العالم من خلال انتهاك القوانين وخداع المنظّمين والشرطة

احتكار عالميّ على ظهر سائقي الأجرة
«أوبر» نموذجاً للتوحّش

علي عواد

باريس في كانون الأول من عام 2009. كان الجو بارداً جداً، والرياح عاصفة. حاول ترافيس كالانيك وغاريت كامب إيقاف سيارة أجرة، لكن كل محاولاتهما باءت بالفشل. هذه أمور تحدث في فصل الشتاء كثيراً. لكن، ماذا لو بدلاً من ذلك قاما بطلب سيارة عبر تطبيق على الهاتف؟ فكرة خرج بها الصديقان لتتحوّل إلى شركة «أوبر كاب» متّخذة

حصل أكثر من 100 لقاء بين مديرين في «أوبر» ومسؤولين حكوميين من ضمنها 12 لقاء مع ممثلي المفوّضية الأوروبية

من سان فرانسيسكو مقراً لها. لاحقاً أصبحت «أوبر». وبحلول عام 2014، هيمنت «أوبر» على سوق سيارات الأجرة في الولايات المتحدة الأميركية. ورسمت لنفسها هدفاً يتمثّل في السيطرة على هذا المجال في كلّ أنحاء العالم. المستثمرون كثر، مثل جيف بيزوس (مؤسس أمازون) ومصرف «غولدمان ساكس». والشركة الفتية البالغة من العمر 5 سنوات، انتشرت في 31 دولة خلال عام 2014 وحده. «أوبر» دخلت إلى هذه الدول بشكلٍ عنيف. عملياً، حاولت تطهير الشوارع من كل سائقي الأجرة الذين لا يعملون لديها. فعلى سبيل المثال، قدّمت خفوضات على الرحلات بنسبة وصلت إلى 90%. وأحياناً قدّمت رحلات مجانية. وفي هذه الأثناء كانت تدفع للسائقين نسبة كبيرة من البدل لقاء الرحلة على حساب ربحها الخاص. وكان يتم تمويل هذه الحصّة السوقية من أموال المستثمرين وحملة الأسهم لديها الذين تشجّعوا بعد رؤية توسع الشركة الخرافي.

5
ملايين هو عدد سائقي اوبر حول العالم في عام 2021 منهم مليون سائقاً في الولايات المتحدة الاميركية

10
الاف هو عدد المدن حول العالم التي تتواجد فيها شركة «اوبر»

التوسّع بالرشوة

أثارت هذه السياسة ردّ فعل سلبياً من الجهات التنظيمية وسائقي الأجرة والنقابات العمالية في بلدان الانتشار. ولتجاوز هذه العقبات، قامت «أوبر» بحسب التسريبات، ببناء وتمويل مجموعات ضغط، بميزانية عالمية مقترحة قدرها 90 مليون دولار في عام 2016 وحده. تبنّت «أوبر» شعار: «من الأفضل طلب الصفح بدلاً من الإذن». في أوروبا مثلاً، جذبت «أوبر» السائقين إلى منصّتها من خلال تقديم مكافآت وحوافز. ومع انتشارها قامت بخفض نسبة الأرباح المقدّمة لهم، وحرمت العمال من الدخل الذي كانوا يعتمدون عليه.

ضمن هذا المسار، تحولت الشركة إلى «مستثمرين استراتيجيين»، وأفراد متموّلين لديهم علاقاتهم سياسية بالغة التأثير. فعلى سبيل المثال، أول عضو في مجموعات الضغط الخاصة بـ«أوبر»، بريان ورث، المساعد السابق للزعيم الجمهوري في مجلس النواب الأميركي، كيفن مكارثي، في عام 2014. وفي مذكّراته الخاصة من بين الوثائق المسرّبة، حدّد ورث استراتيجية التوسع العالمي للشركة، بعنوان: «الاستفادة من حكومة الولايات المتحدة لدعم الأعمال الدولية لأوبر». وعُرضت على بعض أعضاء جماعات الضغط والمستشارين في «أوبر» حصص في الشركة، ومكافآت لتقديم نتائج إيجابية. فضلاً عن تقديم رحلات مجانية، ووجبات غداء باهظة، ومساهمات في حملات سياسية انتخابية، وهدايا وامتيازات أخرى.

سعت «أوبر» أيضاً إلى الاستفادة من المسؤولين الحكوميين السابقين، بمن في ذلك نيلي كروس، وزيرة النقل الهولندية السابقة التي شغلت منصب نائب رئيس المفوّضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي. وتشرح الملفات بالتفصيل، المساعدة المكثفة التي تلقّتها «أوبر» من رؤساء مثل إيمانويل ماكرون (لم يكن يشغل منصب الرئيس حينها). تقول رسائل البريد الإلكتروني إن كروس اتصلت بالوزراء وأعضاء آخرين في الحكومة لإقناعهم بالتراجع خلال قيام الشرطة بمداهمة مكاتب «أوبر» في هولندا. وخلال مداهمة أخرى بعد أسبوع، اتّصلت كروس مرة أخرى بوزير هولندي و«ضايقت» رئيس الخدمة المدنية الهولندية في رسالة بريد إلكتروني، بحسب ما تعرضه الملفات. وفي الوقت الذي نظّم فيه سائقو سيارات الأجرة الفرنسيون احتجاجات عنيفة في بعض الأحيان في الشوارع ضد «أوبر»، كان ماكرون، الرئيس الفرنسي الحالي، على تواصل مع رئيس «أوبر» المثير للجدل ترافيس كالانيك، وأخبره أنه سيعمل القوانين لصالح الشركة. ومن بين المجنّدين الآخرين لمجموعات الضغط، عدد كبير من مساعدي الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، الذين سعوا للتواصل مع وزراء الحكومة الأميركية والمسؤولين التجاريين والسفراء والقادة الأجانب.

مصادر النفوذ

تُظهر ملفات «أوبر» أيضاً استخدام الشركة تقنية تخفي البيانات لإحباط التحقيقات الحكومية. فقد قام المسؤولون التنفيذيون في الشركة بتنشيط ما يسمى بـ«Kill Switch» لقطع الوصول إلى خوادم الشركة ومنع السلطات من مصادرة الأدلة أثناء مداهمات مكاتب «أوبر» في ستة بلدان على الأقل. ويُظهر تبادل الرسائل النصية أن دايفيد بلوف، الذي أدار الحملة الرئاسية الناجحة للرئيس أوباما عام 2008، كان أحد الذين جنّدتهم «أوبر» لنشر نفوذها. وناشدوا المسؤولين الحكوميين إسقاط التحقيقات وتغيير السياسات المتعلقة بحقوق العمال وصياغة قوانين جديدة لسيارات الأجرة وتخفيف عمليات التحقق من خلفية السائقين. تُظهر السجلات أن المسؤولين التنفيذيين في «أوبر» التقوا مع رئيس وزراء العدو آنذاك، بنيامين نتنياهو، ورئيس الوزراء الأيرلندي آنذاك إندا كيني، ورئيس إستونيا آنذاك توماس هندريك إلفيس. وفي عام 2016 سعى الرئيس الأميركي الحالي، ونائب الرئيس الأميركي آنذاك، جو بايدن، إلى عقد اجتماع مع ترافيس كالانيك في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا. وبمجرد وصول بايدن إلى الجناح الفندقي الذي وافقوا على الاجتماع فيه، قدّم كالانيك عرضه. وأظهرت السجلات أن بايدن كان منبهراً للغاية لدرجة أنه قام بتعديل خطابه الرئيسي، الذي ألقاه في وقت لاحق من ذلك اليوم، من أجل الترويج للتأثير العالمي للشركة.

في المجمل، يظهر حصول أكثر من 100 لقاء بين المديرين التنفيذيين في «أوبر» والمسؤولين الحكوميين في الفترة ما بين عامي 2014 و2016، بمن في ذلك 12 مع ممثلي المفوّضية الأوروبية.

تمييز عنصري

بالنسبة إلى السائقين، عندما يعملون مع «أوبر»، يتم تصنيفهم وكلاء أو مقاولين وليس موظفين. وهذا له بعض الفوائد مثل المرونة وفرصة اختيار ساعات العمل الخاصة بهم. ولكنه لا يوفر ذات الحماية للسائقين التي سيحصلون عليها بصفتهم موظفين في شركة. كما أنه مع صعود منافسين لـ«أوبر»، مثل شركة «ليفت»، بات هدف الشركتين خفض كلفة الرحلات من أجل استقطاب عدد أكبر من المستخدمين. وانعكس هذا الأمر انخفاضاً في نسبة الأرباح التي كان يجنيها السائقون سابقاً. أضف إلى ذلك، أن هذه الخدمة ورغم الأمان والعدل اللذين تَعِد المستخدمين بهما، إلا أنها فشلت في منع التمييز ضدّ المستخدمين السود، إذ واجه الركاب السود تاريخاً من التمييز في أنظمة النقل تحديداً في الولايات المتحدة، أكبر مستخدم للتطبيق في العالم. وفي دراسة قام بها «المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية»، أرسلوا سائقين لتقديم نحو 1500 رحلة على طرق خاضعة للرقابة. فأشارت النتائج إلى وجود نمط من التمييز العنصري والجنسي، بحيث هناك فترات انتظار أطول للركاب الأميركيين من أصل أفريقي بزيادة تصل إلى 35%.

في بوسطن أيضاً، جرت ملاحظة التمييز من قبل سائقي «أوبر» من خلال عمليات الإلغاء المتكررة للركاب عند استخدامهم لأسماء تبدو وكأنها أميركية من أصل أفريقي. وفي جميع الرحلات، كان معدل الإلغاء لأسماء الأميركيين من أصل أفريقي أكثر من الضعف مقارنة بالأسماء البيضاء. كما وجد المكتب أدلة على أن السائقين أخذوا مسافرات في رحلات أطول وأكثر كلفة في بوسطن.

احتكار عالمي

قامت «أوبر» خلال السنوات القليلة الماضية، بتحويل مهنة كانت تُعد حرة نوعاً ما وتتضمن ضمانات اجتماعية وتنظمها قوانين، إلى وظيفة يديرها تطبيق لا يأبه بحقوق أو مستقبل هؤلاء. هي خوارزمية تريد الربح فقط. ورغم محاولات الشركة التوصل إلى اتفاقيات مع شركات التاكسي الصغيرة أو نقابات سيارات الأجرة حول العالم، إلا أنها لم تنتج سوى عمليات ترقيع لن تحمي السائقين أمام الخطر القادم إليهم في السنوات القليلة القادمة، وهو سيارات الأجرة ومركبات النقل الذاتية القيادة، إذ لم يكن إسقاط كلمة «كاب» التي تعني سيارة أجرة، من اسم «أوبر» أمراً ثانوياً. بل كان الأمر بمثابة دليل على أن الشركة تنبّهت إلى أنها أكبر من مجرد شركة تاكسي. هي شركة تدير عمليات نقل. والنقل هنا ليس محصوراً بالبشر، بل يشمل الطعام أو البضائع، إذ بات هناك اليوم خدمات جديدة مثل «أوبر إيتس» لدليفري الطعام، و«أوبر إكس شير» (تشبه السرفيس حيث يتشارك المسافرون الرحلة مع آخرين) و«أوبر فرايت» لشحن البضائع.

في شهر أيار من العام الحالي، قامت «أوبر إيتس» بإطلاق مشروعين لتوصيل الطعام عبر مركبات ذاتية القيادة في لوس أنجليس. وقالت الشركة إن البرنامج التجريبي سيقدم وجبات من مطاعم مختارة على تطبيق «أوبر إيتس». وأضافت أن شركة «Motional» توفر لـ«أوبر» الجيل التالي من سيارات الأجرة الآلية التي تعتمد على «Hyundai IONIQ 5» والتي تعمل بالكهرباء بشكل كامل مع تعديلات مدمجة للتسليم المستقلّ. وأشار الإعلان مخاوف العاملين في اقتصاد الوظائف المؤقّتة ونشطاء حقوق

قامت «أوبر» خلال السنوات القليلة الماضية، بتحويل مهنة تُعد حرة نوعاً ما إلى وظيفة يديرها تطبيق لا يأبه بحقوق أو مستقبل هؤلاء

العمال. أما بالنسبة إلى نقل المسافرين من دون سائق، حاولت «أوبر» سابقاً تطوير أسطول من سيارات الأجرة ذاتية القيادة من خلال قسم السيارات الذاتية القيادة التابع لها، «ATG»، لكنها باعت القسم في نهاية المطاف إلى شركة «أورورا» الناشئة للمركبات الذاتية القيادة في أواخر عام 2020، بعد ورود تقارير عن وجود عقبات في برنامجها البحثي للقيادة الذاتية، بما في ذلك حادث مميت، ومشكلات في الفريق والتقنية. لكنّ الشركة تعلم أنه في نهاية المطاف، وكي تجني أرباحاً أكثر، ستدخل هذا السوق وربما عبر شراء سيارات ذاتية القيادة من شركات أخرى مثل «تيسلا».

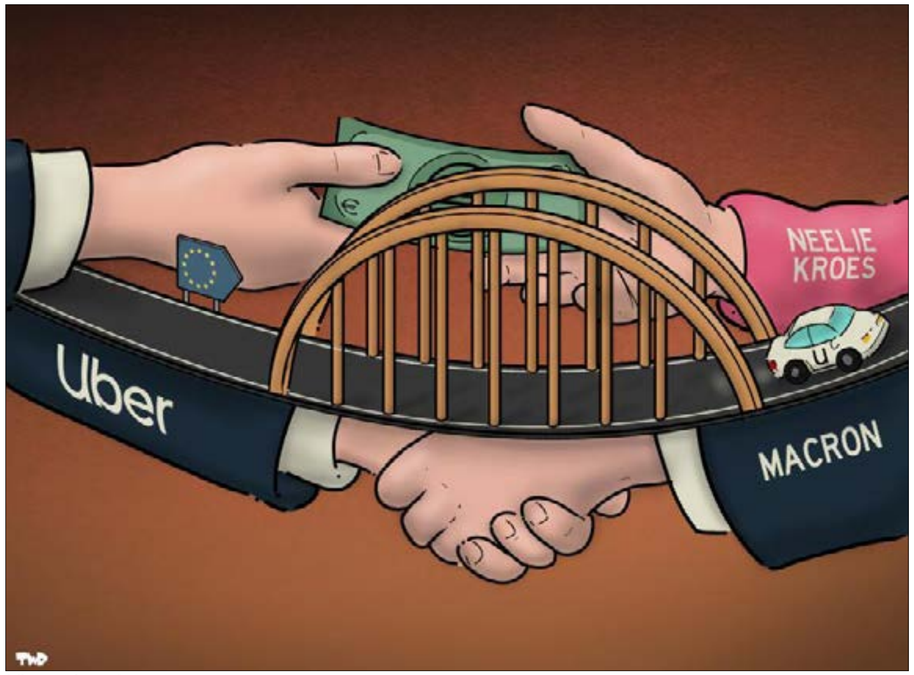

تجيرد روبارديس ـ هولندا

17,4
مليون هو العدد الوسطي للرحلات اليومية التي قامت بها شركة «اوبر» حول العالم

37%
هي الحصّة التي تمتلكها شركة «اوبر» من اسهم شركة «ياندكس تاكسي» في روسيا

15%
هي الحصّة التي تمتلكها شركة «اوبر» من اسهم شركة «ديدي» في الصين

19%
هي الحصّة التي تمتلكها شركة «اوبر» من اسهم شركة «Grab» في جنوب شرق اسيا

118
مليون هو عدد الاشخاص الذين استخدموا خدمات شركة «اوبر» حول العالم في عام 2021

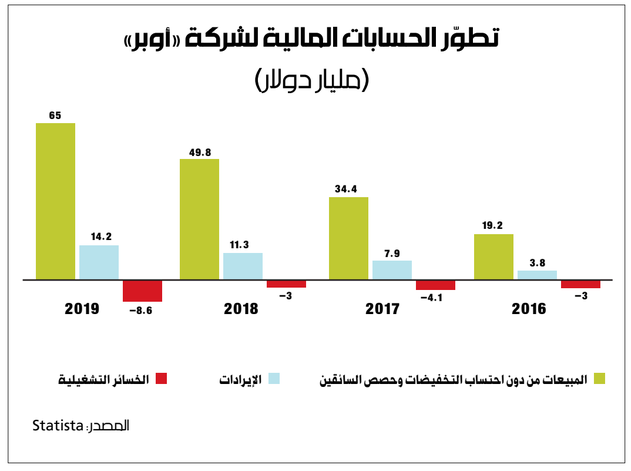

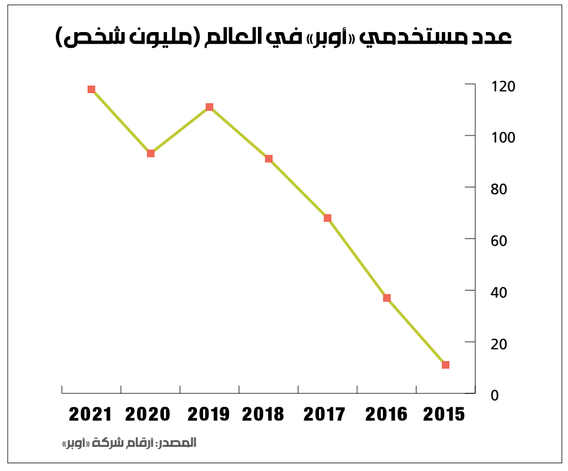

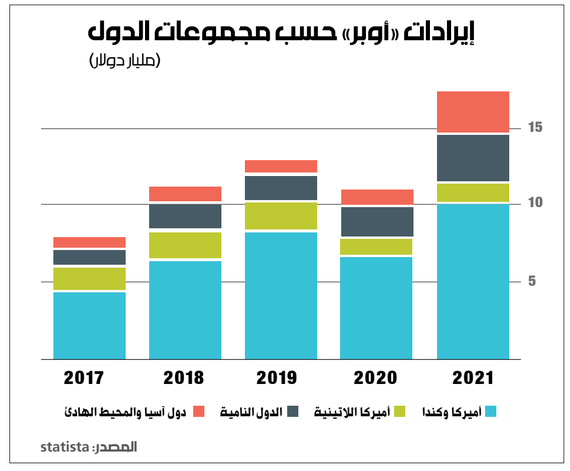

مقال

بين دول المركز والأطراف: إنجازات علميّة مقابل الجوع

ملاذ اليوسف

«انظروا إلى أيّ ازدهار قد وصل إليه العلم في دول الغرب. وانظروا إلينا نحن شعوب العالم العربي في أيّ تخلّف نعيش»

قول شائع

مع كل إنجاز علمي عالمي جديد لا بدّ لبعض «المثقّفين» في العالم العربي، من إجراء مقارنات بين الازدهار العلمي الذي وصلت إليه دول الغرب الرأسمالي، والتخلّف الذي تعيش فيه في دول الأطراف الرأسمالية ومنها الأقطار العربية. فيُكال المديح إلى شعوب دول المركز، والكثير من الذمّ إلى شعوب دول الأطراف. وجرت العادة أن تعتمد هذه المقارنات على ذكر أسباب لحالة التخلّف مثل تمسّك المجتمعات العربية بالعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية،وارتفاع نسبة الولادات وارتفاع معدلات البطالة وسوء الإدارة وفسادها...

وهذا ما يثير الاستغراب؛ فهل تجوز مثل هذه المقارنات؟ هل الأسباب التي يذكرها بعض المثقفين هي الأسباب الحقيقية للتخلف؟ ما هي عيوب هذه المقارنات؟

يمكن تبسيط الأمر من خلال المثل الآتي: هناك شعبتان دراسيتان في مدرستين منفصلتين، حيث ينال فيهما الطلاب جميعاً «المُدخلات» ذاتها وبشكل متساوٍ، إلا أن «المُخرجات» بينهما متباينة. فبينما يُبدع طلاب شعبة المدرسة الأولى ويتجاوز طلابها المراحل ويقدمون إنجازاتهم العلمية، يفشل طلاب المدرسة الثانية، ويبقون في المرحلة الأولى. اما منطلقات وخلفيات هذه المقارنة الجارية، فإنها مبنية على التعامل مع عالمين منفصلين في شعبتين:

- أحدهما بسكان مجتهدين يحبون العمل، وقد تجاوزوا المراحل الاجتماعية الخمس التي ذكرها ف. ف. روستو كالآتي: 1-مرحلة المجتمع التقليدي 2-مرحلة الظروف السابقة للنمو 3-مرحلة الإقلاع 4-مرحلة النضوج. وأخيراً 5- مرحلة الاستهلاك الجماهيري (سمير أمين، التراكم على صعيد عالمي – نقد نظرية التخلف).

- ثانيهما بسكان كسولين لا يحبون العمل وينتشر بينهم الجهل والخرافات والجهل، فضلاً عن أن حضور العامل الديني بينهم يعزّز التخلّف، ولديهم إدارات ينخرها الفساد، وقد تُركت هذه الشعوب تتخبّط في ظلام المرحلة الأولى. أي أن التخلّف الذي يمنعهم من النهضة وتحقيق الإنجازات العلمية تتم معرفته وتعريفه من خلال أعراض المرض الظاهرة في المجتمع: الفقر والأمية والبطالة وارتفاع نسب الولادات والتمسك بالعادات والتقاليد... وإذا عولجت هذه الأعراض، فإن هذه الدول المتخلّفة ستصبح مثل دول العالم المتقدّمة

انجل بوليغان ـ المكسيك

في الواقع، ما تقوم به هذه الآراء هو أنها تلغي الحركة الديناميّة للتاريخ، وتتجاهل العلاقات التاريخية التي جعلت ولا تزال تجعل من بلد ما بلداً ناميا اقتصادياً ومبدعاً علمياً، وتجعل من الآخر عالماً غارقاً أكثر فأكثر في التخلف. هذه المقارنة تتجاهل علاقة النهب والتدمير التاريخية القائمة ما بين دول المركز الرأسمالية الناهبة، ودول الأطراف المنهوبة. فهذه العلاقة شكّلت الاندفاعة الأولى لرأس المال (التراكم الأولي)، كي ينطلق ويقيم رأسمالية متطورة في دول الغرب، ما زالت مستمرة منذ ظهور الرأسمالية وحتى اليوم.

ما زال التراكم على الصعيد العالمي، حتى اليوم، يعتمد على شكل التراكم الأولي الذي حصل في الماضي. اي التراكم القائم على النهب وليس محصوراً بتقدّم قوى الإنتاج والتقنية. فما إن يتم تجاهل علاقة النهب والتدمير التي تقوم بها دول المركز في دول الأطراف، حتى تظهر في نظريات التخلف البورجوازية كل المُعيقات الداخلية المصنّفة من قبل أصحابها، كفائض السكان ونوع الدين، والكسل، والمعتقدات والأساطير، وغياب المنظّمين النشطين، وغياب الطبقات الوسطى وغيرها من الهراء. فتلك الشعوب المنهوبة لم تكن بلدانها متخلّفة فيما مضى، ولم تكن تعاني من أعراض التخلف، بل كانت متاخرة وصيّرت فيما بعد دولاً مُتخلفة من خلال النهب والتدمير. ففي عام 1800 كان إنتاج الهند يعادل إنتاج إنكلترا، وبعد احتلال الهند من قبل بريطانيا تغير الوضع لصالح الأخيرة بفعل النهب الاستعماري.

هذا ما يجري عندما يتم فصل السياق التاريخي للمقاربة المطروحة، أي يتم إخفاء العلاقة التاريخية بين الأطراف المعنية. وبالتالي تختفي العملية المستمرة للتحويل الكلّي في التركيب الاجتماعي والتخليف (من التخلّف) الاقتصادي لبلدان الأطراف. وما إن تختفي عملية التحويل الكلي في التركيب الاجتماعي الاقتصادي لبلدان الأطراف حتى يبدو لمثقفينا ان التخلّف باعراضه هو خاصية عرقية لشعوب الدول المتخلفة.

وربما ستصير في حالة أفضل منها.

الاقتصاد العالمي اليوم والعملية الإنتاجية العالمية الكليّة، في دول المركز والأطراف، يتجهان بثمارهما نحو المركز

عالمان منفصلان لا رابط بينهما

تقوم الآراء التي تقارن بين ما وصلت إليه دول المركز الرأسمالي، وبين العجز الذي تعاني منه دول الأطراف الرأسمالية، على مقارنة صوريّة سكونيّة. فما يجري في هذه المقارنات هو اقتطاع لحظة إنجاز علمي في مكان ما ومقارنتها مع غياب الإنجاز العلمي في مكان آخر في الوقت ذاته. أي عزل اللحظة عن التاريخ، ثم إجراء المقارنة. نزع السياق التاريخي عن المقارنة بفصل فصلاً ميكانيكياً بين ما لا يمكن فصله: الرأسمالية بوصفها بنية عالمية واحدة، وعلاقاتها الداخلية، وتفاوت النموّ والتطور الصناعي بين أجزائها ليس فقط تفاوتاً شديداً بين المراكز المتطورة صناعياً وبين الأطراف المتخلفة، بل يلاحظ التفاوت بين المراكز ذاتها، كالتفاوت بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين ألمانيا وإيطاليا وبين الأخيرة وإسبانيا والبرتغال.

في الواقع، ما تقوم به هذه الآراء هو أنها تلغي الحركة الديناميّة للتاريخ، وتتجاهل العلاقات التاريخية التي جعلت ولا تزال تجعل من بلد ما بلداً ناميا اقتصادياً ومبدعاً علمياً، وتجعل من الآخر عالماً غارقاً أكثر فأكثر في التخلف. هذه المقارنة تتجاهل علاقة النهب والتدمير التاريخية القائمة ما بين دول المركز الرأسمالية الناهبة، ودول الأطراف المنهوبة. فهذه العلاقة شكّلت الاندفاعة الأولى لرأس المال (التراكم الأولي)، كي ينطلق ويقيم رأسمالية متطورة في دول الغرب، ما زالت مستمرة منذ ظهور الرأسمالية وحتى اليوم.

ما زال التراكم على الصعيد العالمي، حتى اليوم، يعتمد على شكل التراكم الأولي الذي حصل في الماضي. اي التراكم القائم على النهب وليس محصوراً بتقدّم قوى الإنتاج والتقنية. فما إن يتم تجاهل علاقة النهب والتدمير التي تقوم بها دول المركز في دول الأطراف، حتى تظهر في نظريات التخلف البورجوازية كل المُعيقات الداخلية المصنّفة من قبل أصحابها، كفائض السكان ونوع الدين، والكسل، والمعتقدات والأساطير، وغياب المنظّمين النشطين، وغياب الطبقات الوسطى وغيرها من الهراء. فتلك الشعوب المنهوبة لم تكن بلدانها متخلّفة فيما مضى، ولم تكن تعاني من أعراض التخلف، بل كانت متاخرة وصيّرت فيما بعد دولاً مُتخلفة من خلال النهب والتدمير. ففي عام 1800 كان إنتاج الهند يعادل إنتاج إنكلترا، وبعد احتلال الهند من قبل بريطانيا تغير الوضع لصالح الأخيرة بفعل النهب الاستعماري.

هذا ما يجري عندما يتم فصل السياق التاريخي للمقاربة المطروحة، أي يتم إخفاء العلاقة التاريخية بين الأطراف المعنية. وبالتالي تختفي العملية المستمرة للتحويل الكلّي في التركيب الاجتماعي والتخليف (من التخلّف) الاقتصادي لبلدان الأطراف. وما إن تختفي عملية التحويل الكلي في التركيب الاجتماعي الاقتصادي لبلدان الأطراف حتى يبدو لمثقفينا ان التخلّف باعراضه هو خاصية عرقية لشعوب الدول المتخلفة.

وتظهر لدينا نظرية عنصرية في الاقتصاد السياسي للتخلف تصنّف الشعوب إلى نوعين: شعوب لديها قابلية التطور، وأخرى محرومة من هذه القابلية (لاحظ أن بعض الأفلام العربية الجميلة، مثل فيلم «صُنع في مصر» 2014 للمخرج عمرو سلامة ومن بطولة أحمد حلمي، يتحدث عن المواطن العربي المصري الكسول ويعزو سبب ارتفاع نسبة البطالة في مصر إلى خاصية عرقية عند المواطن العربي المصري الذي لا يحب العمل! ولاحظ ما هو الحل الذي اقترحته المخرجة اللبنانية ناديين لبكي لتحديد النسل في فيلمها «كفرناحوم» 2018).

سكان القرن السادس عشر الميلادي

إذاً، هناك خمس مراحل ذكرها ف. ف. روستو. وهذا ما يعيدنا إلى كل من يعتقد أننا قابعون في زمن سابق من الأزمنة التي قطعتها الدول النامية، أو أننا ما زلنا في المرحلة الأولى بعد (أعرف الكثير ممن ينتظرون ظهور ديكارت عربي كي تبدأ نهضتنا). فلا بد لنا من استعادة النقد الذي يقدّمه سمير أمين لهذا الفهم القاصر للتخلف. فأمين يرى في مراحل روستو، وتحديداً عندما تقارن البلدان المتخلّفة بالبلدان النامية في مرحلة سابقة لنموها، أن هذه المقارنة تؤدي إلى «صرف النظر عما هو جوهري في الموضوع: وهو أن البلدان المتخلفة تشكّل جزءاً من المنظومة العالمية الحديثة، وأن لها تاريخاً متزامناً حديثاً، تاريخ انخراطها في هذه المنظومة، وهو الذي شحذ بنيتها الخاصة التي لم يعد لها شأن يُذكر بتاريخ عصور سابقة لانخراطها في العالم الحديث». فاليوم لا توجد بلدان تعيش في زمن سابق أو في مرحلة سابقة كما يؤكد أيضاً بول باران عندما يقول: «يستحيل أن نجد حالياً في العالم بلداً أو مجتمعاً تنطبق عليه خصائص المرحلة الأولى... وليس في ذلك مدعاة للدهشة نظراً إلى أن تنضيد المراحل عند روستو لا يأخذ في الحسبان تاريخ البلدان المتخلفة حالياً ولا العلاقات الحاسمة التي وُجدت منذ قرون بين هذه البلدان والبلدان النامية حالياً». وهنا نقول: ليس التخلف بقايا لمجتمع غابر، بل هو ظاهرة حديثة متزامنة في ظهورها مع التطور الصناعي للبورجوازية في أوروبا الغربية وما رافقها لاحقاً من الاستعمار والإمبريالية.

والاقتصاد العالمي اليوم والعملية الإنتاجية العالمية الكليّة، في دول المركز والأطراف، يتجهان بثمارهما نحو المركز! نعم، إن تخلف الأطراف وغياب التنمية فيها، من خلال النهب والتدمير (التخليف)، هما شرط من شروط تعاظم النمو في المركز. أي أن تعاظم النمو في المركز هو تعاظم للتخلّف في الأطراف (سمير أمين). كما يوضح علي القادري هذه العلاقة كالتالي: إن «إلغاء التنمية في الأطراف، إما بالكولونيالية أو بالعنف الإمبريالي، يشكل جزءاً عضوياً من علاقة الفاعل التاريخي التي ترجح التصنيع في المركز: العمل الميت في المركز سببه موت العامل في الأطراف» (علي القادري، تفكيك الاشتراكية العربية). علماً أن الكولونيالية هي صورة للعلاقة الإمبريالية، أو هي شكل سيطرة بورجوازية طرفية تمثل محلياً السيطرة والتحكّم الإمبرياليين.

أي ببساطة العبارة: نحن بلدان متخلّفة ونعاني من أعراض التخلّف، لكن جوهر ما نعانيه هو عملية «التخليف» التي تمارس بحقنا من قبل الدول النامية؛ أن نبقى بلداناً طرفية متخلفة مُلحقة بدول المركز وتعمل في خدمتها. وأن تكون أنظمة بلداننا، باختلاف أشكال إدارتها لمجتمعاتها، ومن خلال اتفاق منجز مع دول المراكز أو بالإكراه من خلال فرض العقوبات الاقتصادية أو حتى إشعال الحروب بهدف تطويعها، ليست إلا وسيطاً لمنع التنمية ولنقل فائض القيمة وتحويله من دول الأطراف نحو دول المراكز من خلال نهب وتدمير الإنسان في الأطراف. وإذا قرر نظام عربي ما أن يضع هدف التنمية نصب عينيه فإن حصاراً وعزلة اقتصاديين في انتظاره. وإذا تطور الصراع فقد يتعرض لـ«عدوان ثلاثي» وربما عالمي.

الإنجازات العلمية لا تتم في بلاد ما إلا إذا سارت خطوات في مشروع التنمية وأنجزت مهمة التصنيع. فكيف لبلاد مُنعت من التنمية، وكُتب عليها أن تبقى متخلّفة، أن تنجز علمياً أو أن تكون موضع مقارنة؟ إن هذه المقارنة لا تجوز. وهي أشبه بمقارنة تتم بين قوة الجلاد وبؤس الضحية في لحظة مقتطعة من سياق العلاقة التاريخية بينهما.

مقارنة ام جلد ذات؟

إن نقد التخلف، على جميع المستويات، ضرورة لازمة وشرط معرفي للنهوض القومي الاجتماعي الاقتصادي. إلا أن هذه النظرة إلى التخلف ستبقى قاصرة ما لم يتم جمع جميع عوامل التخلف ونقدها في نظرية شاملة لا تستثني العلاقات التاريخية ولا تفاوت النمو الرأسمالي على المستوى العالمي. ما عدا ذلك، وما نراه ونقرأه اليوم من ردود فعل ومقارنات يتم إجراؤها، فإنها لا تُجرى من باب النقد بل من باب جلد الذات لا غير. أما في ما يتعلق بالإنجازات العلمية، فيمكننا الإشارة إلى أن أحد أسباب حضور الإنجازات العلمية في المركز وغيابها في دول الأطراف هو الجوع. موت هذه الأطراف ودمارها وامتصاص فائض القيمة هي عمل المركز الحاكم لكي ننسى التنمية كفعل مضادّ للنظام الإمبريالي، ولكي نبقى أسرى في قوقعة جلد الذات.

الأرباح التشغيليّة والرأسمالية لشركات الأدوية خلال جائحة كورونا

	أرباح (مليار دولار) 2020	2021	نسبة الارتفاع	سعر السهم 2020	2021	نسبة الارتفاع
Johnson & Johnson	14.7	20.8	٪41.5	14.7	20.8	٪15
Pfizer	9.16	21.98	٪140.0	9.16	21.98	٪67
AstraZeneca	3.14	0.11	٪-96.5	3.14	0.11	٪19.6
moderna	0.75-	12.2	٪1726	0.75-	12.2	٪1139
BIONTECH	0.015	10.3	٪68566	0.015	10.3	٪782

المصدر: البيانات المالية للشركات، businessinsider

شركات الأدوية تبقي أصولها مسيّلة

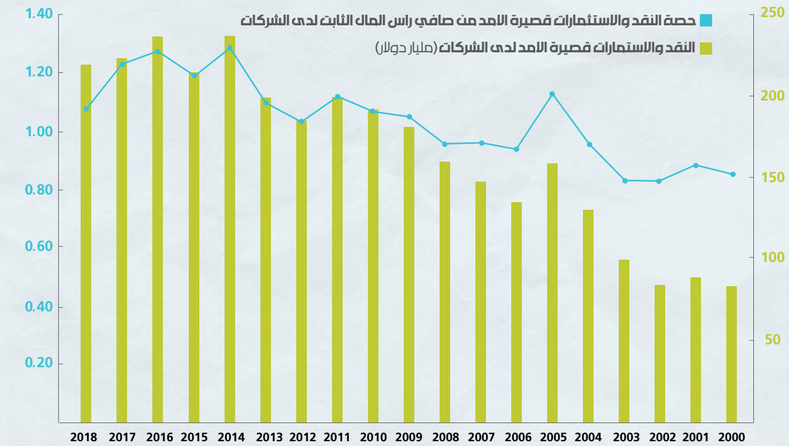

تصميم الإخبار | علي فران

المصدر: منظمة SOMO

أمْوَلة صناعة الأدوية

أظهر بحث قامت به منظّمة «سومو» (تحقّق في الشركات المتعدّدة الجنسيات) يشمل أكبر 27 شركة أدوية في العالم، أنه على مدار 18 عاماً مضت، حوّل القطاع تركيزه من كونه منتجاً للأدوية إلى صناعة استثمارية تبغي الربح المتوحّش بمعزل عن أي شيء آخر. نتائج هذا البحث تقوّض حجّة الصناعة بأن أكلاف صناعة الأدوية المرتفعة ضرورية لأبحاث الأدوية وتطويرها، إذ إن هذا «التمويل» يُستخدم بشكل أساسي من أجل تحقيق الربح ومصالح أصحاب الأسهم. وقد ظهرت نتائج هذا التوحّش بوضوح خلال جائحة كورونا، إذ بات القطاع عرضة للتقلبات في سوق رأس المال مع عواقب اجتماعية كبيرة محتملة.

الانتقال من مهمة صناعة الأدوية إلى صناعة المال عبر الأدوية، ظهر بحسب «سومو» على شركات الأدوية الكبرى بين عامي 2000 و2018. ففي هذه الفترة جرى استثمار المزيد من الأموال في الأنشطة المالية وعمليات الاستحواذ، واستُثمرت موارد أقلّ في وسائل الإنتاج. كما زادت الاحتياطات المالية للشركات الـ27 من 83 مليار دولار أميركي إلى 219 مليار دولار أميركي في عام 2018.

وتكشف الدراسة أنه رغم هذه الاستراتيجية القائمة على الربح، إلا أن شركات الأدوية الكبرى كانت في الواقع غارقة في الديون. فمن عام 2000 ولغاية عام 2018، ارتفع الدين المُجمع للشركات الـ27 المدرجة في هذا البحث من 60 مليار دولار أميركي في عام 2000 إلى 518 مليار دولار أميركي في عام 2018. وفي ما يتعلق بحجم الأعمال، ارتفع مستوى الدين من 21% في عام 2000 إلى 72% في عام 2018.

ومع ذلك، لم يتم استثمار هذه الأموال المقترضة في البحث والتطوير لعقاقير جديدة أو القدرة على الإنتاج. وبدلاً من ذلك، تم دفعها بشكل أساسي للمساهمين كأرباح وتم إنفاقها على إعادة شراء الأسهم.

وفي الفترة المذكورة، أنفقت الشركات الـ27 مبلغ 1540مليار دولار منها 676 مليار دولار على إعادة شراء أسهم الشركة و864 مليار دولار على توزيعات الأرباح. وفي أكبر عشر شركات أدوية، كان إجمالي توزيع الأموال على المساهمين 142% من إنفاق ذلك العام على البحث والتطوير.

وتوضح الدراسة أن جائحة كورونا كشفت مدى ضعف إستراتيجية التمويل التي تتبعها شركات الأدوية الكبرى. ويُظهر ضعف استثمارات شركات الأدوية الكبرى في الأدوية واللقاحات الجانب السلبي القاتل لنموذج الأعمال التجارية على نطاق عالمي، إذ بات يتعيّن على الحكومات الآن أن تقود الطريق مالياً من أجل تطوير اللقاحات.

مقال

«القدر أو الحضارة» [7]

أفول الغرب

زياد حافظ *

الغرب أصبح في مرحلة الأفول الذي يسبق الانهيار. وقدر الغرب هو قدر حضارة بُنيت على مفاهيم لم تنعكس على خيارات النخب الحاكمة منذ اكتشاف القارّة الأميركية في أواخر القرن الخامس عشر. فقد استطاع الغرب تسويق خياراته وسياساته المبنية على مفاهيم «التنوير» التي كرّست حقوق الإنسان والمساواة والمحاسبة والمساءلة والتداول بالسلطة، إلا أن هذه الشعارات الجذّابة لم تكن في صلب السياسات الداخلية والخارجية للنخب الحاكمة. ولم تأت رفاهية الغرب بسبب النهضة الاقتصادية والثورتين الزراعية والصناعية، بمقدار ما أتت بعد نهب واضطهاد الشعوب الحُمر والسُّود والسُّمر والصُّفر. الغرب الذي زعم احترام الإنسان لم يستطع أن يتكيّف مع الآخر. ويبرز جورج قرم في مؤلفه «أوروبا وأسطورة الغرب» أن الغرب في القرن التاسع عشر اخترع مفهوم الآخر ليبرّر سيطرته على الشعوب المستعمَرة ويقلّل من إنسانيتها. وسياسات الغرب خلال القرنين الماضيين أكّدت وحشيته تحت ذريعة «تمدين» الآخر.

الرأسمالية الإنتاجية أو الصناعية التي نشأت في الغرب كانت انتفاضة ضدّ الطبقة الحاكمة المكوّنة من ملّاكي العقارات. والنظرية الاقتصادية الكلاسيكية كانت تهدف إلى تشجيع التنافس، وإلى كسر سيطرة هذه الطبقة. والرأسمالية الصناعية كانت رأس الحربة ضدّ هذه الطبقة، فأسهمت في ترويج الديمقراطية، أي إعطاء الحقّ للناس للتصويت ضد طبقة ملّاكي الأرض. هكذا نشأت أسطورة تلازم الرأسمالية والديمقراطية التي تجلّت في كتاب فرنسيس فوكوياما، أن التاريخ انتهى بسيطرة الرأسمالية واقتصاد السوق، والديمقراطية على طبقة الأوليغارشية العقارية وعلى الشيوعية وتشكيلاتها الاشتراكية. ما حصل في الواقع هو تحوّل الرأسمالية الإنتاجية إلى رأس مالية ريعية مالية تتحكّم فيها قطاعات المال والعقار والتأمين. والنيوليبرالية كانت الرافعة العقائدية لهذا التحوّل في بنية تستغلّ قوّة العمل لحساب صاحب رأس المال من خلال إنتاج السلع الصناعية والزراعية. المفارقة أن الرأسمالية المالية لا تنتج شيئاً، ولا تستغلّ العمل فحسب، بل المجتمع كلّه مستبدل الأوليغارشية المالية العقارية التأمينية، بأوليغارشية ملّاكي العقارات، ولاحقاً بالصناعيين. وهنا لا يجب أن نغفل الأوليغارشية الزراعية الممثّلة بمؤسسات مثل كارغيل ومونسنتي وآرثر دانيلز التي تحتكر تجارة الحبوب والمواد الغذائية على الصعيد العالمي. هذه المؤسسات الثلاث اشترت في ذروة الأزمة الأوكرانية 17 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في أوكرانيا، أي ما يوازي 28% من مساحة البلد. بمعنى أوضح، إن التجويع وتحديد عدد السكّان هما سلاح الفناء الشامل لهذه المنظومة. وهذا نموذج استمرّ حتى بداية الألفية الثالثة، عندما اعتقدت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن بإمكانها فرض سيطرتها بالقوّة العسكرية على الدول. فاحتلال أفغانستان بحجّة محاربة الإرهاب الإسلامي الذي أوجدته المخابرات البريطانية والأميركية كما اعترف مسؤولون في هاتين الدولتين كان لمحاصرة الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة، ومحاصرة الصين من جهة أخرى وعينها على روسيا وثرواتها. لكنّ هذه النخب لم تقرأ التحوّلات التي حصلت في العالم. فالمقاومة للهيمنة الغربية سدّدت ضربات قاصمة في المشرق العربي في مقاومة العراق للاحتلال الأميركي، ولطرد الاحتلال الصهيوني من لبنان ثم إلحاق الهزيمة به في عام 2006، والمقاومة في فلسطين، والصمود الأسطوري لسوريا في الهجوم الكوني عليها، ومقاومة العدوان العربي والدولي على اليمن. فهذا الصمود وهذه المقاومة للغرب أتاحا الفرصة والمنصة لروسيا والجمهورية الإسلامية لتثبيت قوتهما. كما أنه في شرق آسيا استطاعت الصين أن تخرج من تقوقعها السياسي والعسكري للتماهي مع قدراتها الاقتصادية.

في سنة 1990 كان إنتاج مجموعة الدول الغربية، أي الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان، يمثل ما يوازي 67% من الناتج العالمي. أما في سنة 2020 فلم يعد إنتاج مجموعة السبع يمثّل أكثر من 30%، والتوقعات تفيد بأنه في عام 2023 ستنخفض النسبة إلى أقل من 28%. هذا التحوّل في مكانة الإنتاج في الغرب يعكس تراجعاً استراتيجياً غير قابل للتغيير. وتراجع أهمية الاقتصاد الغربي يعود إلى عاملين أساسيين: فكر اقتصادي رديء، وصعود دول وشعوب الشرق على قاعدة فكر اقتصادي مختلف.

هذا الإخفاق الغربي لم يأت صدفة، بل كان محصّلة إخفاقات داخلية لهذه الدول. فالنظام السياسي في الولايات المتحدة على سبيل المثال، لم يستطع التكيّف مع التحوّلات في بنيتها السكّانية والاقتصادية ولا الحفاظ على مصادر القوّة. فقد انخفضت نسبة الولادة للسكان البيض إلى 1,2، أي دون المعدّل الأدنى للحفاظ على الوجود البالغ 2,1، ما اضطر إلى فتح باب الهجرة الوافدة. فتراجعت نسبة العرق الأبيض لصالح أصحاب البشرة السمراء والصفراء والسوداء، من 63,8% في عام 2010 إلى 59,3% في عام 2020، وتوقعات بأن تصبح دون الـ50% قبل منتصف القرن. نتج من ذلك تنافر واحتكاكات بين مكوّنات المجتمع. وما حصل في الولايات المتحدة يحصل أيضاً في أوروبا الغربية،حيث الهجرة الأفريقية والعربية والمسلمة والآسيوية يضاف إليها هجرة من دول أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية، ما خلق احتكاكاً بين مكوّنات المجتمع.

ورغم محاولات الليبراليين الإيحاء بأن التنوّع في البنية السكّانية مصدر إثراء للمجتمع، إلاّ أن الثقافة الغربية لا تقبل التنوّع. فعلى سبيل المثال، اعتبر الكاتب صامويل هنتنغتون، صاحب نظرية صراع الحضارات بين الغرب والشرق، أن الخطر الذي يهدّد الولايات المتحدة هو فقدان هويتها الإنغلوساكسونية البيضاء البروتستانتية بسبب الهجرة الوافدة من أميركا اللاتينية وآسيا.

وإلى جانب ذلك، أهملت الولايات المتحدة البنى التحتية التي كانت من أهم مصادر قوّتها. تلخّص أريانا هفنغتون مؤسّسة موقع «هفنغتون بوست» في مؤلّف أصدرته في عام 2010 بعنوان «الولايات المتحدة دولة من العالم الثالث: كيف تخلّت الطبقة السياسية عن الطبقة الوسطى وخانت الحلم الأميركي»، التحوّلات في المشهد السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة. فتشير إلى أن تراجع البنى التحتية أفقد أميركا القدرة على التنافس والحفاظ على التفوّق. غرور الطبقة الحاكمة جعلها تعتبر أن التفوّق الأميركي أبديّ بسبب «استثنائية» الولايات المتحدة و«قدرها المتجلّي». هذه الرؤية التوراتية للولايات المتحدة ساهمت في تعميق الأزمة والانفصام بين الخيال والواقع. أما البنى التحتية في أوروبا الغربية واليابان، فهي أفضل بكثير لأنهما ما زالتا في مرحلة التصنيع. وفي أوروبا، تسعى أحزاب الخضر إلى تفكيك البنية الصناعية عبر التخلّي عن الوقود الحفري واستبداله بمصادر «نظيفة ومتجدّدة» لم تثبت جدواها الاقتصادية بعد. التخلّي عن التصنيع هو الخط السريع للتراجع الاقتصادي والفقر، لذا تنسجم سياسة خفض عدد السكّان مع الحرمان من الخدمات الطبية. فالصحة والتعليم والإسكان أصبحت امتيازات وليس حقوقاً للناس في الدولة النيوليبرالية المحكومة بالملتوثية الجديدة والداروينية الاقتصادية. وبالمثل، فإن الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان الذي اعتمد النموذج الغربي في النيوليبرالية أوصلت اللبنانيين الى اعتبار الصحة والتربية والإسكان امتيازات بعيدة المنال والفقر أصبح سيّد الموقف. النتيجة الأولى هي الهجرة المكثّفة من لبنان التي وصلت إلى أكثر من 400 ألف لبناني خلال السنوات الثلاث الماضية. أيضاً هناك توطين الصناعة خارج الولايات المتحدة. الهدف كان في الاستفادة من عمالة أرخص وبيئة تنظيمية أقلّ صرامة لجهة تطبيق القوانين والضوابط. فضلاً عن اعتبار الإنتاج الصناعي غير ضروري مقارنة مع السيطرة على المال وشرايينه. لكنّ الأزمة الأوكرانية أسقطت هذا الوهم وأظهرت أن الثروة الحقيقية هي في الإنتاج وتملّك الموارد الطبيعية والمعادن والطاقة إضافة إلى العقل الإبداعي الذي يصنع الثورة التكنولوجية. وهذا العقل ليس حكراً على الغرب بل موجود أيضاً في عالم الجنوب. المهم أن التخلّي عن التصنيع أدخل أكثر من 45 مليون أميركي تحت خط الفقر، أي 15% من السكان، بينما إفقار الطبقة الوسطى أصبح يطاول أكثر من 50% من السكّان. في المقابل، يزداد تركّز الثروة بيد أقلّية الـ1% التي تملك 75% من ثروات الولايات المتحدة. الثورات الثقافية في الغرب أدّت إلى ضرب منظومة القيم التي تحافظ على تماسك المجتمعات. فالإباحة أصبحت «حرّية» و«إبداعاً»، والأسرة أصبحت موروثاً اجتماعياً بائداً، والدين أخطر من كونه أفيون الشعوب. لذا، جنح الغرب نحو ثقافة إشباع الغرائز والتحلّل من الضوابط الأخلاقية والاجتماعية. والثقافة الغربية تزعم أنها ثقافة الحياة والحقوق والمساواة والمساءلة والمحاسبة، لكنها بالفعل ثقافة مبنية على العنف والوحشية والتأليه الظاهر في الأفلام. وهي ثقافة أنتجت الإبادة الجماعية للشعوب، ولا سيما في القارة الأميركية وبعض الأقطار في أفريقيا. فاحتلال الجزائر من قبل الفرنسيين لم يخلُ من إبادة جماعية للعديد من المقاطعات وكذلك الاحتلال البريطاني لمقاطعات في الهند وباكستان وبلجيكا للكونغو. وأنتجت هذه الثقافة محاكم التفتيش التي ألغت الأديان الأخرى كالإسلام واليهودية وحتى بعض المذاهب المسيحية التي لا تتوافق مع الكنيسة الكاثوليكية. هذه الوحشية جعلت جورج قرم يتساءل: كيف يمكن لأوروبا أن تنتج سوياً موزارت وهتلر في آن واحد؟ ففي القرن العشرين أنتجت الثقافة الغربية حربين عالميتين خلال ربع قرن من الزمن، وأدّتا إلى هلاك أكثر من 81 مليوناً.

أعباء الدين العام والخاص تتزايد على الدولة والقطاع الخاص. ففي عام 2021 بلغ الدين العام في الولايات المتحدة أكثر من 30 مليار دولار بينما الناتج الداخلي لم يتجاوز 29 ملياراً، وذلك قبل الانكماش الجاري هذه السنة. أما الدين الخاص الذي يشمل الشركات والأسر والأفراد، فهو يزيد عن 37 تريليون دولار. لذا، إجمالي الدين العام والخاص يتجاوز 67 تريليون دولار من دون تقدير الخسائر في المشتقات المالية التي قد تبلغ أكثر من 4 آلاف تريليون دولار. هذه أرقام فلكية يصعب استيعابها، لكنها تنطوي على أمر واضح: اقتصاد الولايات المتحدة مثقّل بالدين وليس في الأفق ما يوحي بأن النخب الحاكمة معنية بمعالجة ذلك. فالدين يعيق النمو والتنمية الحقيقية، حيث خدمة الدين وتسديده تستنزف موارد الدولة والقطاع الخاص والأسر. ويزداد الأمر سوءاً مع استمرار الدولة بطباعة الدولار لتسديد الدين العام من دون الاستناد إلى أصول واضحة أو نشاط اقتصادي تستطيع الإدارة الاعتماد على تدفّق الدخل منه. ما تقوله الولايات المتحدة، اقبلوا عملتي التي لا قيمة لها إلا الحبر والورق وأعطوني سلعكم وبضائعكم. هي تعيش على مُنتجات الآخرين ولا تدفع قيمة هذه السلع.

في هذا السياق يعرض الباحث دافيد غرايبر في مؤلّف له صدر سنة 2011 بعنوان «الدين: الخمسة آلاف سنة الأولى» أن الحضارات الشرقية من سومرية إلى أشورية إلى مصرية كانت تشطب الدين العام بشكل منتظم نسبياً، كما كان يتم توزيع الأرض على المزارعين لتحسين أوضاع الفقراء. فالحكّام في المجتمعات الشرقية القديمة كانوا يسعون دائماً إلى تجنّب الاستقطاب الاجتماعي على قاعدة التميّز بالثروة. ويضيف الاقتصادي مايكل هدسون معلّقاً على كلام غرايبر، أنه لو استطاعت مارغريت تاتشر أو ميلتون فريدمان القفز في الزمن إلى العهد السومري أو الأشوري أو الفارسي أو الفرعوني، لما تقدّمت الحضارات بسبب الاستقطاب داخل المجتمعات من جرّاء فكرهما وسياستهما المدمّرة. الفكر الاقتصادي الغربي الذي يوصف بالاقتصاد الوضعي، لم يكن عبر التاريخ «علماً» قائماً بذاته بل كان خطاباً تبريرياً لأجندة سياسية. والغرب تراجع في الإنتاج العيني، وحوّل اقتصاده إلى إنتاج ثروة افتراضية عبر تحريف مهمة الدولة المعاصرة من حماية ملكية وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الناتجة عن ذلك، إلى أداة تحمي مصالح الأوليغارشية الحاكمة. هنا يبرز دور الدولة الأمنية التي يتكلّم عنها الكاتب وليم انغلهارت. والإنتاج الصناعي أصبح خارج الغرب في آسيا وأميركا اللاتينية وغداً قد يكون أيضاً في أفريقيا التي أهملها الغرب طيلة حقبة استعماره لها. فهي قارة الموارد الخام الطبيعية والمعادن وشعوبها لا قيمة لها وفقاً للخطاب الغربي الذي يتفوّه به أمثال يوفال هراري مستشار كلوس شواب مؤسّس المنتدى الاقتصادي العالمي المعروف بمنتدى دافوس.

في عام 2021 بلغ دين الدولة والشركات والأفراد في أميركا 67 تريليون دولار، من بينها دين حكومي بقيمة 30 مليار دولار، مقابل ناتج داخلي لا يتجاوز 29 ملياراً

انجل بوليغان ـ المكسيك

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي